

جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إشكالية العلاقة بين الدولة
والمجتمع المدني
في الجزائر 1989-2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص إدارة وحكومة محلية

✦ إعداد الطالب:

✦ إشراف الدكتور:

✦ عيسى بوقرة

✦ عنتر بن مرزوق

السنة الجامعية: 2013-2014

مقدمة :-

لقد ساهمت التغيرات التي شهدتها العالم في نهاية القرن العشرين في بروز فواعل جديدة كان لها الدور الكبير في إحداث عملية التنمية والمشاركة في قيادة مسار التحولات الديمقراطية في العديد من المجتمعات الغربية والعربية.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني أحد أهم هذه الفواعل، الأمر الذي جعلها تشهد حراكا عمليا ونقاشا علميا ثريا، وذلك لحيويتها وأهميتها البالغة، فقد باتت تقدم إجابة جاهزة في العديد من المسائل، فهي الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهي الرد على بيروقراطية وتمركز عمليات اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهي الرد على اقتصاد السوق في الحياة الاجتماعية والصحة والثقافة والفن وهي الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى¹، ولهذا أعيد إحياء هذا المفهوم من جديد في العالمين الغربي والعربي.

حتى الدول العربية لم تكن بمنأى عن هذه التحولات فقد عجلت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقاش الدائر حول الحراك العربي الذي امتد من تونس إلى مصر إلى اليمن وليبيا وسوريا، والذي يمكن قراءة مظاهره في الحركات الاجتماعية والاحتجاجات التي ظهرت في هذه الدول في تحديها الواضح للنظم الحاكمة، ولا شك أن هذه الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية قد ساهمت في إلقاء مزيد من الضوء على دور المجتمع المدني بصفته مبادرة سياسية واجتماعية بديلة لعجز الدولة عن تسيير شؤون المواطنين على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... وكبديل يرد الاعتبار لمفهوم المواطن الحر الذي يأمل في مستوى عيش كريم.

بالحديث عن الجزائر عرفت نهاية الثمانينات من القرن الماضي تحولات سياسية عميقة، أفرزها تراكم مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية التي سرعت من وتيرتها، وتعد أحداث أكتوبر 1988 سببا رئيسيا، أوجبت على النظام السياسي الجزائري إجراء تغييرات على مستوى التوجه السياسي والاقتصادي للبلاد، وإعادة صياغة علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع.

¹ عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998، ص86

وكان أول إجراء اتخذته النظام السياسي الجزائري كرد فعل على هذه الحركية الاجتماعية، هو إصدار دستور جديد يرتقي إلى طموحات المجتمع الجزائري في التغيير، فجاء دستور فيفري 1989 كمرجعية أساسية للمرحلة المقبلة التي ستدخل فيها الجزائر، عهد التعددية السياسية والمشاركة الديمقراطية للمواطن في صنع القرارات والسياسات عبر عدة آليات على رأسها حرية تكوين الجمعيات.

فعاشت الجزائر تجربة تحول ديمقراطي مشابهة لباقي التجارب في العالم العربي وكثير من دول العالم الثالث، لكن بعد الانتكاسة التي حدثت إثر إلغاء الانتخابات وتدخل الجيش في الحياة السياسية، ومساندة بعض تنظيمات المجتمع المدني لهذه القرارات، شكلت جدلا كبيرا في الأوساط الأكاديمية والسياسية حول طبيعة العلاقة بين هذه التنظيمات والدولة أثناء وبعد هذه الفترة .

وفي هذا الإطار يذهب العديد من الباحثين إلى أنه من الصعب جدا معالجة أي قضية مرتبطة بالمجتمع المدني بمعزل عن الدولة، باعتبار أن الدولة والمجتمع المدني يدوران في فلك واحد، وهذا ما يكده الدكتور برهان غليون في قوله " إن الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر ولكنهما مترابطين"² بل يذهب البعض إلى أنهما متكاملان وما يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل، ولكن في العالم العربي بصفة عامة والجزائر خصوصا تطرح هذه العلاقة العديد من التساؤلات في طبيعة الدولة وإشكالية بنائها والعلاقة بينها وبين تنظيمات المجتمع المدني.

انطلاقا من هذا، فهذه الدراسة ستقدم تحليلا تقييميا لمسيرة المجتمع المدني في الجزائر، بعد وضعه في الإطار النظري المفاهيمي ومحاولة استجلاء تأثيراته وأدواره، وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات الأساسية المساعدة في تحديد الإطار المرجعي التصوري لدلالة وإمكانية التقييم بعد ذلك، وإبراز طبيعة العلاقة بينه وبين الدولة .

➤ أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتوضيح وتفسير العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر من خلال التحولات والظروف والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفت.

² جهاد عوده، تصورات عبد الإله بلقزيز للحدثة: العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع ، من موقع.

فإذا كانت الدولة في معظم دول العالم الثالث تتسم بسلطانها الواسعة واستناد شرعيتها إلى الزعامة الشخصية وكاريزمة القيادة، احتكرت إدارة شؤون المجتمع في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتبنت الخيار المركزي في اتخاذ القرارات وكانت هي المخطط والمسير والمراقب والممول، وبررت هذا الاحتكار بعدم جاهزية المجتمع للتعددية والحرية وهذا راجع إلى حالة اللاوعي التي يعيشها المجتمع وضعف القطاع الخاص، واعتبرت أن أي رأي مخالف لسياساتها خروج عن الإجماع الوطني، فإنه حتى بعد مرهله الانفتاح السياسي وتراجع دور الدولة إلا أنه بقي يغلب عليها الطابع الشكلي الاستعراضي، فالدولة في هذه الدول ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلدان خلال مراحل تاريخية معينة، عكس الدولة في المجتمعات الغربية التي صاحب في تكوينها وتطورها التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته الدول الأوروبية منذ القرن الخامس عشر.

فإذا كانت الدولة هي القلعة الحصينة التي يشكل احتلالها الشرط الذي لا غنى عنه للتحكم الكامل بالسيرورة الوطنية، فالدولة بإمكاناتها السلطوية تمتلك الكثير من الإمكانيات التشريعية والقانونية والواقعية لأنها تحتكر وتستأثر بكل شيء في المجتمع من التشريع إلى التنفيذ.

والمجتمع المدني ظهر كحيز للوجود وكنسق يتيح بإشاعة فضاء الحريات ورفع الوعي الإنساني والاجتماعي كأساس للتغيير في بيئة المجتمع وجعلها تتلاءم مع القيم الجديدة، وكذلك النظر إلى المجتمع المدني كشريك ثالث إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي ضمن الخطاب التنموي العالمي، وبالتالي يملك المجتمع سلطة قوية ومؤثرة مقابل سلطة الدولة.

من خلال ما تم طرحه تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم وتحليل وتفسير العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر منذ مرحلة الاتجاه نحو التعددية السياسية.

➤ أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى رصد وتحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة الماضية، وتقييم دوره في إطار التطورات السياسية الحاصلة، بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلية المجتمع المدني وتنظيماته وتحديد

المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني في القوانين والتشريعات الجزائرية وعلاقته بالدولة.

➤ أسباب اختيار الموضوع:

تبلورت أسباب دواعي رئيسية دافعة من أجل فك الإشكالات العامة والجزئية الواردة تحت عنوان هذه المذكرة وقد اصطفت في اتجاه ثنائي الأصل مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

1. الأسباب الذاتية:

تتلخص في الانتماء إلى الدولة محل الدراسة وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الإشكالات التي تعاني منها والوقوف عندها ومحاولة الوصول إلى حلول لها إلى جانب هذا الرغبة في التخصص وتقديم دراسة متواضعة في هذا الصدد نرصد أحد الفاعلين في إحداث التحول أو التغيير على المشهد السياسي أو بالأحرى تحقيق التنمية وعلاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة.

2 . الأسباب الموضوعية:

* **اعتبار علمي:** يتجسد في إثراء المكتبة بمرجع يغطي مساحة بحثية خاصة في ظل الأحداث المتسارعة التي أثرت على دول العالم الثالث ومنها الجزائر على جميع المستويات، كما أنه لا يزال موضوع المجتمع المدني في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الأيديولوجية الضيقة، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.

* **اعتبار عملي:** يتمثل في أن يكون بحثي هذا مساهمة علمية متواضعة في فهم وتحليل وتفسير العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر من أجل تشكيل وعي عربي في دور هذه التنظيمات وطبيعة علاقتها بالدولة.

➤ إشكالية الدراسة:

تشكل مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إحدى أهم القضايا التي تعالجها العلوم السياسية نظرا للدور الذي تلعبه هذه العلاقة في فهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وقد ظهرت العديد من التيارات والمدارس الفكرية التي تفسر هذه العلاقة.

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني الجزائري كغيره من تنظيمات دول العالم العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل هذه السلطة أداة

مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية، فالدولة تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية، وتمنع قيام أي حركة تجند اجتماعية تحد من سلطاتها، فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها والاختصاصات التي تمتلكها، وغاياتها اللامتناهية للسيطرة على كل المراكز، أصبحت مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع لخدمة فئة معينة وليس لتعظيم المصلحة العامة وبهذا أصبحت تنظر الى أي حركة تصدر من المجتمع على أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة، ولذا كانت سيطرة الدولة أو محاولتها السيطرة على ميادين العمل المدني جزءا من تأكيد مشروعيتها وجودها، فأحدث ذلك خلافا أساسيا في المجتمع . الدولة، ومن سمات الأنظمة العربية أنها تعيش تحت أنظمة شمولية أو ديمقراطية بدون ديمقراطيين أو ديمقراطية الواجهة وغير مؤمنة بفكرة استقلالية المجتمع.

على ضوء ما سبق تبرز معنا معالم الإشكالية العامة لموضوع البحث والمتمثلة فيما يلي:

✓ هل يمثل المجتمع المدني في الجزائر دولة الظل التي بشر بها العديد من المفكرين والباحثين أم أنه بقي ظلا للدولة؟ بعبارة أخرى هل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واتحاد أم علاقة تنافر وتضاد؟

إن المتمعن في طيات الإشكالية سيخطر في ذهنه مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن تجميع أهمها فيما يلي:

- ☒ ما المقصود بالدولة والمجتمع المدني؟
- ☒ ما طبيعة الدولة والمجتمع المدني في الجزائر؟
- ☒ ما مستقبل المجتمع المدني في الجزائر؟
- ☒ ما هي أهم المعوقات التي تحد دون تفعيل أدوار المجتمع المدني في الجزائر، وما آليات تفعيله؟

➤ **حدود المشكلة:** تعالج الدراسة إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر، وتتحدد المجالات الزمنية والمكانية والموضوعية للدراسة فيما يلي:

- 1- **المجال المكاني:** يرتبط بدراسة الحالة الجزائرية.
- 2- **المجال الزمني:** محدود بالفترة الممتدة من 1989 إلى 2014، نظرا لخصوصية هذه المرحلة على الساحة السياسية الجزائرية، ولأنها تمثل مرحلة انتقالية تبلورت خلالها معطيات جديدة كثيرة سواء كانت على المستوى الداخلي أو الدولي، خاصة فيما يتعلق

بموضوع المجتمع المدني، لكن هذا لا يعني إهمال الفترة السابقة لأنها تمثل الأساس لفهم الحاضر، ولأن تجاوز المعطيات التي لها دلالات وخلفيات تاريخية لا يخدم هذه الدراسة.

3-المجال الموضوعي: تعالج هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من خلال التطرق لمنظمات المجتمع المدني تاريخيا ومدى فاعليتها وعلاقتها مع الدولة والآفاق المستقبلية لهذه التنظيمات.

➤ فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث إرتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- ☒ كلما زادت استقلالية المجتمع المدني في الجزائر كلما زادت فعاليته وتأثيراته.
- ☒ هناك علاقة سلبية بين تسلطية النظام ونشاط المجتمع المدني في الجزائر، فكلما زادت تسلطية النظام السياسي كلما تقلصت نشاطات المجتمع المدني وحركيته.
- ☒ كلما عمل النظام الحاكم على مصادرة وتأميم منظمات المجتمع المدني كلما زاد عنف المواطنين اتجاه النظم الحاكمة (السلم المدني).

➤ المناهج والاقترابات المستخدمة:

1.المناهج:

لدراسة هذا الموضوع والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة أو عدمها، وللإجابة كذلك على الإشكاليات المطروحة اعتمدنا على المناهج التالية:

***المنهج التاريخي:** هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر وإندثارها، و يحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكم في ذلك³، والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة ، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، وإستعادة الوضع الذي ولدت وتطورت فيه .

***المنهج الوصفي التحليلي:** وتم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد خصائص المجتمع المدني والدولة وتحليل العلاقة بينهما.

³ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم،المناهج، الاقترابات، الأدوات، ط4، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2002، ص 56.

***منهج دراسة الحالة**: يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها، وهذا ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تنحصر دراستنا بأخذ المجتمع المدني في الجزائر كحالة للدراسة والتحليل وذلك لغرض الحصول على أهم المعلومات والحقائق المتعلقة بالظروف التي يمكن الارتكاز عليها لوصف العلاقة بينه وبين الدولة

2. الاقترابات:

حتى يتمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية محل الدراسة يجب أن يكون عمله منهجيا ومتبعا لخطوات البحث العلمي السليم وذلك بإتباع مناهج بحثية واقتربات، ويعتبر المنهج أسلوب نظر وتفكير وهو الطريق الصحيح للإقتراب من الظاهرة وهو المسلك الذي يتبعه الباحث في الوصول إلى هدفه والمتمثل في الإجابة على الإشكالية، والوصول إلى نتائج علمية صحيحة، وعليه فالدراسة هنا وبحكم طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع وتعقيداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتركز على اقتراب الدولة والمجتمع.

❖ اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

بدأ هذا الاقتراب نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات على يد Joel Megdal وذلك لتغطية قصور نظريات التنمية والتحديث التي افترقت لتفسير علمي للعديد من ديناميات العالم الثالث لأنها أهملت ادوار المجتمع، فجاء Megdal باقترابه الجديد الذي يركز على تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع خصوصا في العالم الثالث، من خلال التنافس بين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير رسمية، سواء الصغيرة أو الكبيرة حول من يضع القواعد ومن يفرض الحقوق ومن يمتلك سلطة الضبط حيث توصل لنتيجة مفادها أن الدولة لا تنفرد لوحدها بممارسة الحكم والضبط الاجتماعي⁴.

وللحديث عن العوامل المحددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع يمكن الحديث عن ثلاثة مجموعات أساسية من العوامل⁵:

⁴ خير الدين عيادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

السياسية و العلاقات الدولية تخصص الدراسات الإفريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (3)، مارس 2011، ص

⁵ هلال علي الدين، العلاقة بين الدولة والمجتمع، من موقع:

أ. **تقاليد الدولة وخصائصها:** فمن الناحية القانونية هناك مائتي دولة حول العالم، لكن سمات الدولة في مصر مثلا أكبر من سمات الدولة في الصومال. وبالمثل تبدو تركيا وريثة تقاليد الامبراطورية العثمانية أكثر امتلاكا لسمات الدولة من باكستان التي لم تسيطر قط على بعض مناطقها الحدودية منذ استقلالها. إن تقاليد الدولة ترتبط بمعايير مثل تاريخ ظهور جهاز الدولة، ومدى قوة هذه الأجهزة تاريخيا، ومدى إيمان الناس بوجود الدولة وخوفهم منها. أي أن ثمة عناصر وخصائص مادية للدول بالإضافة إلى عناصر معنوية إدراكية ثقافية.

ب. **صفات المجتمع:** من حيث درجة تجانسه أو تنوعه عرقيا ولغويا ودينيا ومذهبيا، وطبيعة تكوينه الطبقي والعمرى والنوعي وغيرها من الخصائص.

ج. **السياق:** أي مجموعة العوامل الخارجية الإقليمية والدولية المؤثرة على التفاعل بين الدولة والمجتمع.

ومن خلال مفهوم علاقة الدولة بالمجتمع يقدم Migdal الدور الذي تلعبه الدولة وذلك عبر ما سماه بمستويات الضبط الاجتماعي والتي تتمثل في ثلاث مؤشرات :

- **الطاعة أو الخضوع:** هو بمثابة المستوى الأول لممارسة الضبط الاجتماعي حيث سلطة الدولة تتوقف إلى حد كبير على مدى استجابة المواطنين لمطالب النخبة الحاكمة، وتتم هذه الطاعة عن طريق الإكراه المادي والمعنوي حيث تحتكر الدولة الموارد والخدمات المختلفة والتي تفرض بها طاعة وإذعان التنظيمات الرسمية وغير الرسمية.
- **المشاركة:** من مستويات الضبط الاجتماعي، ويعني هذا أن القيادة تتحكم في الدولة لا يكفيها الطاعة الصامتة من جانب المواطنين بل تنظمهم إلى جانب ذلك في مؤسسات مختلفة للمشاركة في أنشطة معينة تقوم الدولة بتحديدتها.
- **الحصول على الإقرار بالشرعية:** وهو أعلى مستويات الضبط الاجتماعي وهو الأكثر قدرة على تحديد قوة الدولة، وهي تعني وتقتضي القبول بقواعد اللعبة التي تضعها الدولة، وهي اعتراف شعبي بعملية الضبط التي تمارسها النخبة الحاكمة لبناء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي معين.

ستعتمد الدراسة على اقتراب "الدولة والمجتمع " لأنه يساعدنا في تحليل علاقة حركة تنظيمات المجتمع المدني والسلطة السياسية كالنخبة الحاكمة، الصراع، الخضوع، الهيمنة، فالوحدات الأساسية التي ارتكز عليها Medgdal كالمشاركة والمنظمات الرسمية وغير

الرسمية والتنشئة والتغير والنظام... كلها وحدات أساسية نستخدمها لإبراز طبيعة هذه العلاقة ودرجة تعقيدها.

❖ الإقتراب القانوني:

وقد استعنا بهذا المقترّب في الرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالمجتمع المدني والمحددة لدوره ووظائفه، بهدف معرفة المساحة المتاحة له ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العملي.

➤ أدبيات الدراسة:

ورد في موضوع المجتمع المدني الكثير من الأدبيات والدراسات، ولكن انقسم المهتمون بالحالة الجزائرية إلى متفائل يرى بأن النظام السياسي الجزائري يتجه نحو توسيع نطاق المشاركة وفتح المجال للمنافسة والتداول على السلطة، وفريق آخر يرى بأن النظام السياسي الجزائري يحتكر السلطة ويسعى للمحافظة عليها ضمانا لاستمراره واستقراره. ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن تقسيم أدبيات هذه الدراسة إلى متشائمين ومتفائلين للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

أولا: أطروحة المتفائلين:

في هذه الأطروحة نجد العديد من الكتاب الجزائريين الذين يتفاءلون بدور منظمات المجتمع المدني نذكر منهم.

❖ الأستاذ ناجي عبد النور في مقالته "دور تنظيمات المجتمع المدني في تعزيز

الحكم الراشد في الجزائر" دراسة الأحزاب السياسية"⁶.

حيث اعتبر أنه نتيجة للتناقضات التي وقع فيها النظام السياسي في فترة الحزب الواحد والأزمات المجتمعية فقد أصبحت مسألة التغيير في طبيعة النظام السياسي من الوداوية إلى التعددية هي المسألة الأكثر ضرورة، فجاء دستور 1989 ليضع القطيعة مع النظام السابق ويكرس مبادئ الحكم الديمقراطي الجيد، ولقد تدعم الحكم الديمقراطي في الجزائر بقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 5 جويلية 1989 وقانون الأحزاب السياسية 1997 وقوانين الانتخابات التعددية، فظهرت على الساحة السياسية مجموعة من الأحزاب من مختلف التيارات شاركت في الانتخابات المحلية والتشريعية، وأصبحت ممثلة في مؤسسات النظام السياسي.

⁶ عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2011

وفي الأخير توصل إلى أن الجزائر تمتلك مؤهلات لمواصلة التقدم على طريق تجسيد الحكم الراشد، حيث تتوفر على منظومة تشريعية وقانونية متطورة وراقية، وفرت البيئة السياسية المناسبة، فقد اقر الدستورين (1989 . 1996) مبادئ ومؤسسات وآليات الحكم الديمقراطي، والتي هي مبادئ الحكم الراشد، لكن هذا الحكم يحتاج إلى تفعيل دور الاتصال السياسي بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني ومن بينها الأحزاب، القطاع الخاص.

اقتصرت دراسة الأستاذ ناجي عبد النور على الأحزاب السياسية باعتبارها من منظمات المجتمع المدني ولكن في هذه الدراسة سنهتم بدراسة لمختلف أنواع التنظيمات وخلال فترات متباعدة مر بها النظام السياسي الجزائري.

❖ دراسة الأستاذ إسماعيل قيرة وهي دراسة جماعية قام بها مجموعة من الباحثين الجزائريين في كتاب (مستقبل الديمقراطية في الجزائر)⁷.

رأى الكاتب بأن الأطروحات التي أصبحت متداولة في الحقلين السياسي والاجتماعي الجزائري، والمتمثلة أساسا في التيارات الثلاثة (الإسلامي، الوطني، العلماني) هي التي سترهن مستقبل الديمقراطية في الجزائر فضلا عن ممارسة الديمقراطية من قبل جميع قوى المجتمع المدني على الساحة، ورغم اختلاف هذه التيارات فإن هناك وعي متزايد باتساع نطاق المشاركة والتنافس في إطار الديمقراطية في ظل الدور الناظم لمسار الأحداث من طرف المؤسسة العسكرية التي توجه هذه التحولات.

وينتهي الكاتب إلى أن التجربة الديمقراطية في الجزائر تؤكد الاتجاه نحو مشاركة شعبية واسعة، وانفتاح نسبي لوسائل الإعلام خاصة المكتوبة منها، انتخابات تعددية، نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي، وتأطير الصراع السياسي بين مختلف القوى حول سلطة صنع القرار، واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة من خلال الأطر الآليات المؤسسية السياسية...، رغم تعثرها أحيانا وامتزاجها بالعنف و النكسات السياسية من حين لآخر.

غير أنه ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها انحصرت خلال الفترة الانتقالية التي مر بها النظام السياسي الجزائري .

⁷ إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

ثانيا أطروحة المتشائمين: في مقابل أطروحة المتفائلين نجد أطروحة المتشائمين بدور
منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة ومنهم:

❖ مذكرة هشام عبد الكريم، المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر

1989 - 1999) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية)⁸.

اعتبر أن الحكم في الجزائر "سلطويا" تؤكد الممارسة، رغم الإطار الدستوري الذي ينص
على احترام حقوق الإنسان ويأخذ بالتعددية السياسية ويؤكد أن نظام الحكم يقوم على دولة
المؤسسات واحترام مبدأ سيادة القانون، إلا أن الممارسة تختلف عما أوردته نصوص
الدستور مما يؤكد أن السمة الأساسية للسلطة في الجزائر هو تهميش الإرادة الشعبية، وهذا
ما يشكل الإطار الموضوعي لضعف المجتمع المدني وعجزه عن التطور، من خلال
هيمنة البيئة السياسية بمفاهيمها وأدواتها المبالغية في إخضاع الواقع المجتمعي لخدمة
مقتضياتها.

الواقع أنه في ظل النظام السياسي الذي يحكم الجزائر منذ الاستقلال، كانت السلطة
الحقيقية باستمرار في يد الرئيس والرئاسة كانت صاحبة القرار في كل شيء، فقد طغت
الدولة في نزعتها الكلية على الجسم المجتمعي، وكان النظام يناور من أجل الحفاظ على
السلطة وضمان استمرارها واستمرار مصالح الفئات الحاكمة تحت الضغوط الداخلية
والخارجية التي تزايدت بشكل كبير.

اقتصرت دراسته على دور منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية السياسية
دون أن يفصل في العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة على اختلاف هذه
المؤسسات.

أما الأستاذ منير مباركية في مقالته حول علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على
العملية الانتخابية في الجزائر⁹ فوجد أن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني الجزائري
والدولة تتسم بالتبعية (الطوعية والإكراهية)، وللتحالف الانتخابي القائم خاصة مع

⁸ هشام عبد الكريم، المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989 - 1999، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر)، 2006،

⁹ منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيره على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة

عنابة، أبريل 2011

التنظيمات المدنية الخاضعة للسلطة وتلك التنظيمات الانتهازية تأثيرات سلبية عديدة على سير العملية الانتخابية في الجزائر ونزاهتها ومصداقية نتائجها.

ولخص تلك التأثيرات في النقاط التالية:

* تبعية المجتمع المدني وتحالفه السياسي والانتخابي مع السلطة ومرشحيها جعل من الحملات الانتخابية في الجزائر غير متوازنة، فالمجتمع المدني الجزائري مستغل من طرف السلطة لدعم مرشحيها مستعينا بقدرته على التخاطب مع الناخبين والوصول إليهم بسهولة.

* كون برامج التعليم المدني والانتخابي غير حيادية، إذ أنه غالبا ما تتحول تلك البرامج إلى دعاية لمرشح السلطة.

* تبعية المجتمع المدني للدولة أثرت على حياديته وعلى أدواره الحقيقية في الانتخابات، وبالتالي زادت في درجة وحدة الشكوك التي تحول حول نزاهة الانتخابات ومصداقيتها.

* التحالفات الجموعية التي ظلت تتشكل مع كل موعد انتخابي ساهمت في كل مرة في حسم نتائج الانتخابات مسبقا لصالح مرشح السلطة.

* أدى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات متأثرا بعلاقته بالدولة إلى الاختلال في التوازنات بين أطراف العملية الانتخابية لصالح مرشح السلطة، وهو ما يلاحظه المواطن البسيط، ويطلق عليه في الساحة السياسية والإعلامية في الجزائر بعبارة "سباق الأسد والأرانب".

من خلال ما تم التطرق إليه من الدراسات السابقة نجد أن اغلب الدراسات لم تتطرق إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني خاصة في الفترة الراهنة، وهذا ما يميز هذه الدراسة.

محاور الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة، و بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول ويمثل الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلحات الدراسة، وينقسم إلى مبحثين، إهتم المبحث الأول بإشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكرين الغربي والعربي بحيث يتناول المقاربات الكلاسيكية والحديثة للمجتمع المدني في الفكر الغربي وإشكالية المفهوم وعلاقته بالمفاهيم المشابهة في الفكر العربي، أما المبحث الثاني فقد تضمن تحديد مفهوم الدولة في الفكرين الغربي والعربي من حيث النشأة وعلاقة المفهوم بمفاهيم مشابهة.

وتناولت الدراسة في الفصل الثاني الدولة والمجتمع المدني في الجزائر بين المقومات والمقوضات وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث بحيث خصص المبحث الأول لنشأة الدولة

الحديثة وسماتها وخصائصها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسياق نشأتها التاريخي وكذا أزمته البنائية في الجزائر، كما تطرقت الدراسة في المبحث الثاني لطبيعة المجتمع المدني في الجزائر من خلال المكانة القانونية والتركيبية الهيكلية وتأثير الظروف المجتمعية على الانخراط في العمل الجماعي ، ثم تناولت في المبحث الثالث إشكاليات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1989-2010 وخلال الحراك العربي الراهن، وفي الأخير مظاهر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني الجزائري.

أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه الدراسة آليات إعادة التوازن لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر، من خلال التطرق للعوائق التي تقف إزاء تطور المجتمع المدني في الجزائر من عوائق البيئة الخارجية المتمثلة في العوائق السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئة الداخلية من خلال نقص التمويل وشخصنة الجمعيات ..، كما حاولت الدراسة في المبحث الثاني استشراف علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر مستقبلا عبر ثلاث سيناريوهات، فالسيناريو الأول تنبأ ببقاء سيطرة الدولة على المجتمع المدني، أما السيناريو الثاني فتنبأ بحدوث إصلاحات في صالح الطرفين، أما السيناريو الثالث فقد تنبأ بإطاحة المجتمع بالدولة في الجزائر وفي الأخير تناولت الدراسة رؤية إستراتيجية لتفعيل دور المجتمع المدني الجزائري من خلال تبني أطر سياسية وقانونية، اجتماعية وثقافية واقتصادية، وختمت الدراسة بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

➤ تحديد المصطلحات:

أولاً: الدولة:

"هي الصورة المعاصرة للمجتمع، كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطاتهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين تفرضه السلطة التي تشرف على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد فيها".

ثانياً: المجتمع المدني

"جميع الهيئات والأطر التي تملأ الحيز العام بين السلطة والمجتمع (القمة والقاعدة) وتعمل في جوانب مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية في إطار مستقل عن السلطة الساسية وبعيدا عن هيمنتها، من اجل تعزيز قيم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية

والمجتمعية وتحقيق التنمية الشاملة من خلال ما تقدمه من برامج واقتراحات وفعاليات تساهم في ذلك".

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلحات الدراسة

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المتداولة بشكل واسع في الخطاب الثقافي الغربي والعربي، ومن هنا تكمن أهمية ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل هذا

المفهوم عبر إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، مما يستدعي ردع مكوناته المعرفية والعودة إلى الفضاء الزماني والمكاني الذي شهد ولادته في العالمين الغربي والعربي لرسم الملامح العامة للتمايزات والتطورات التي طرأت عليه في سياق صعود أوروبا الصناعية الرأسمالية باقتصادها وفلسفتها وحراكها الاجتماعي الإصلاحية، وإشكالية المفهوم في الفكر العربي الإسلامي.

كما أن مفهوم الدولة من المفاهيم التي تطور معناها عبر التاريخ وعرفت اختلافات كبيرة في الفقهين السياسيين الغربي والإسلامي، ذلك أن هذا المفهوم يحمل دلالات تاريخية وثقافية متباينة، حيث شغل مفهوم الدولة الساحة السياسية سواء من حيث كونها كيانا بشريا له خصائصه التاريخية والجغرافية والثقافية، أو من حيث اعتبارها كيانا سياسيا، أي مجموعة من السلطات التشريعية، تنفيذية وقضائية موكول إليها تدبير الشأن العام للمجتمع، انطلاقا من ذلك وجب التوقف عند هاذين المفهومين ودراستهما وتحديد أبرز الإشكالات التي يثيرانها في الفكر الغربي والعربي الإسلامي وذلك بغية التحكم أكثر في موضوع الدراسة.

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر

نتناول في هذا الجزء من الدراسة التفصيلات والدلالات التي شهدتها مفهوم المجتمع المدني خلال تاريخه الطويل، والتوقف عند الرهانات والتوظيفات الإيديولوجية والآفاق المعاصرة التي أكسبته المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات والتحولات التي شهدتها العالم في السنوات القليلة الماضية.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

المجتمع المدني وثيق الصلة بالثقافة الغربية يضرب بجذوره في أصولها القديمة، وتتعكس على مدلولاته المدارس الفكرية والنماذج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهومية للمجتمع المدني، فهناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم والتي لا تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني، إلا أن هناك محددات مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي قدمها معظم الباحثين، مما يبرر استخدام هذا المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدت هذه المدارس.

1. التصورات الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني :

"تلقى الفهم الكلاسيكي للمجتمع المدني بوصفه جماعة (الكومنلوث) منظمة في كيان سياسي، صياغته المتماسكة الأولى في مدن اليونان القديمة، إذ كان يدور أيضا في فلك الفهم الذي مؤداه أن الرجال والنساء عاشوا حياتهم في أوضاع منفصلة، كما أن النظرية الإغريقية تأملت طيفا واسعا من العلاقات الإنسانية فالحب والصداقة والتعليم والزواج والمواطنة وواجبات العبيد ومسؤوليات السادة ومهارات الحرفيين وتقسيم العمل، كل تلك المسائل درست من حيث فراداتها وترابطاتها، وقد أثارت الملاحظة التي ترى أن الناس يعيشون في تجمعات مميزة ومترابطة مع ذلك نقاشا حول التفرد والعمومية، الجزئية والكلية، نجمت عن هذه النقاشات نظرية سياسية منهجية صاغت المقاربة الأولى للمجتمع المدني"¹⁰.

كانت المدينة اليونانية هي المرجعية العليا التي يدور حولها الفكر السياسي اليوناني " فالمدينة هي الغاية التي ينبغي أن تتجه نحوها كل الجهود، وكل النشاط الجماعي وهي نهاية المطاف الذي تتماها فيه الجماعة مع نفسها ككيان إجتماعي، فالأسرة والقرية كما قال أرسطو يسبقان زمنيا الدولة، إلا أن المدينة سابقة عليها، من حيث الطبيعة لأن مكان القرية والمدينة الطبيعي لا يكتمل إلا بالمدينة، فوجود هاتين المؤسستين هو من أجل مجرد الحياة، أما المدينة فمن أجل الحياة الصالحة أي الاكتمال المكتفي ذاتيا للتطور الأخلاقي الإنساني"¹¹.

كما نجد في الفكر السياسي اليوناني أن "الانشغال بالسياسة يأتي هو المعيار الذي يجد على ضوئه تصنيف المجتمع المدني، فالفرد الذي يشارك في إدارة المدينة ويصب جل اهتمامه على المصلحة العامة هو عضو في المجتمع السياسي في المدينة، أما الأفراد الذين يهتمون بمصالحهم الخاصة فقط و بالرغم من أن نشاطهم داخل أسرهم وقراهم قد يصب بشكل أو بآخر في المصلحة العامة إلا أنهم يعتبرون أفرادا في المجتمع اللاسياسي"¹²، ونلتمس هذا من خلال مقولة بركليس Percles في العهد المشهور الأثينيين"هنا لا نقول للإنسان الذي ليس له مصلحة في السياسة أنه لا يعنى بشؤونه

¹⁰ جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، (تر:علي حاكم صالح)، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 96

¹¹ صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي، العصبة السلطة والغرب، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 2012، ص 13

¹² المرجع نفسه، ص ص 13-14

الخاصة بل نقول له أنه لا عمل له هنا على الإطلاق"¹³ ومن خلاله يتبن أن الانتماء والمواطنة في المدن اليونانية كان على أساس المصلحة العامة.

وبالحديث عن المجتمع المدني عند المفكرين اليونانيين نجد أن سقراط يرى بأن "الصراعات والخلافات داخل المجتمع يجب أن يتم حلها عن طريق الجدل، أي طريقة الحوار المنطقي لكشف الحقائق، وقد رأى أن الحوار الاجتماعي عن طريق الجدل هو الحاسم من أجل تأكيد التمدن في المجتمع وأنه هو الطريق الذي يعود على المجتمع بالنفع العام"¹⁴، أما أفلاطون فيرى أن المجتمع المدني "مثل جسم الإنسان أو طاقم السفينة يتكونان من عناصر مختلفة ولها مهارات مختلفة فهو يستند إلى الحاجة المادية للكائن البشري كالطعام والسكن والملبس، وفي الحقيقة فإن تقييم العمل القائم على الاستعدادات الطبيعية يقوم في قلب نظرية أفلاطون على العدالة والسياسة والمجتمع المدني، فالعدالة التي ترشدها فضيلة العقل الأساسية تتيح لكل جزء الرفاه في المجتمع، وهذا يجري سواء في الحياة العائلية أو الصداقات أو الشؤون السياسية"¹⁵.

وكان أرسطو متسلحا بقناعة مؤداها أن دافع أفلاطون لفرض وحدة على المجتمع المدني، يدمر إمكانية قيام المجتمع السياسي، فالمدينة عند أرسطو ليست مثل العناصر التي تكونها والأفراد ظواهر موحدة لكن المدينة مؤلفة من عدد الرجال، وهؤلاء الرجال مختلفون ذلك لأن المتشابهون لا يمكن أن يوحدوا مدينة، أي لا يمكن أن تكون عندنا مدينة إذا كان سكانها متشابهون فهم عند ذلك سيكونون أسرة، ويتفق معه على أن تقسيم العمل يقع في صميم المجتمع المدني، ومادامت الأسرة هي الوحدة الإنتاجية للعالم القديم فهي أساس الدولة لدى أرسطو"¹⁶.

ومن خلال ما تم التطرق إليه نجد أنه ليس هناك تمايز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في المدينة اليونانية، فالانخراط في المجتمع السياسي يعني الدفاع عن كل القيم

¹³ جون إهرنبرغ، مرجع سبق ذكره، ص 35

¹⁴ عبد الله الميطري، مفهوم المجتمع المدني: النشأة والتطور التاريخي، من موقع :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2754/9> (21/06/2014-22.15)

¹⁵ جون إهرنبرغ، مرجع سبق ذكره، ص 30

¹⁶ المجتمع المدني، من موقع :

[http:// www.vb.arabs gate.com/showthread.php?e=506289](http://www.vb.arabs gate.com/showthread.php?e=506289) (21/06/2014-22.15)

العامة والمشاركة للمجتمع المدني، وبهذا نجد أن هناك تداخل بين المفهومين وهذا راجع لارتباطهما بالمدينة الدولة التي تمثل بؤرة الصالح العام، كما نجد في الفلسفة السياسية اليونانية أن المدينة والمجتمع السياسي (المواطنة) والمصلحة العامة هي الشروط المؤسسة للمجتمع المدني.

عندما تحولت المدينة إلى دولة جمهورية ثم إلى إمبراطورية تقودها روما، ظل مفهوم المجتمع المدني مرتبطاً بالمجتمع السياسي والمصلحة العامة، فالمجتمع في نظر الفيلسوف الروماني شيشرون هو "أكبر من اجتماع أفراد يسعون إلى مصالحهم الخاصة، إنه مؤسسة طبيعية، والتعبير السياسي عن هذه المؤسسة هو رابطة شاملة ينتمي إليها الأفراد وهم أساس المجتمع المدني"¹⁷، المتأصل في الروح الاجتماعية التي كرستها الطبيعة في البشر، فالناس الذين يحركهم استعدادهم الفطري على الاجتماع ويقودهم العقل منجذبون للارتباط ببعضهم البعض، ولكن العواطف الجميلة وحدها لا تكفي لتشديد حالة اجتماعية قوية دائمة، فالمؤسسات ضرورية أيضاً¹⁸، وإذا كان شيشرون مع الملكية الخاصة فإنه مع فقراء الشعب في قضية استغلالهم من المالكين الكبار، وحتى يضمن تلك المعادلة لا بد من دولة المؤسسات أو دولة المجتمع المدني.

ونجد أن هناك ربط في الفكر السياسي الروماني بين العقل والدولة والعدالة، "فالعقل هو الذي أبدع هذا المفهوم المجرد المتمثل في الدولة، وجعله يتمظهر من خلال تجليات المصلحة العامة، والعدالة هي التي تستمد الدولة منها شرعية وجودها واستمراريتها أما الشعب فهم جمع البشر بأعداد غفيرة يتوحدون بالاتفاق حول العدالة والشاركة من أجل تحقيق الصالح العام"¹⁹.

"تزامن انهيار الإمبراطورية الرومانية وسقوط روما، مع الإطاحة بمفهوم المواطنة والمشاركة في الحكم والتمدن ليحل محلها منطق الحق الإلهي، والحرب العادلة وهيمنة الثيوقراطية الكنسية وملاك الأراضي، أما المجتمع فكان في أغلب الأحيان من الفلاحين الذين هم ملك لملاك الأراضي ومسؤولون عنهم ولا يجمع بينهم سوى المكان والعلاقات

¹⁷ صالح السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 16

¹⁸ المجتمع المدني، من موقع:

¹⁹ جون إهرنبرغ، مرجع سبق ذكره، ص 59

الأسرية والانتماءات العرقية ولم تكن قضية المواطن مطروحة بل تدهورت وتراجعت معها قضية المشاركة والاحتياج لتنظيمات مجتمعية²⁰.

وفي أعقاب سقوط روما قدمت المسيحية الفئات الرئيسية للحياة الاجتماعية والسياسية طوال حقبة العصور الوسطى، حيث رأت الكنيسة أن الدولة مرحلة زائلة، لأنها ليست مدينة الله، ولا تتحقق فيها المساواة، ويعارض القديس أغسطين مفهوم الشأن العام الذي أتى به شيشرون في عهد روما الوثنية، فهذا الشأن العام لم يكن مطلقاً شئنا عاماً، لأنه كان يفقد إلى العدالة الحقيقية، مقارنة بالشأن العام الذي يعتبر المسيح مؤسسه وحاكمه أي مدينة الله، هذا يعني أن أي دولة وثنية لم تكن شرعية في الماضي ولن تكون هناك شرعية خارج العالم المسيحي منذ ظهور المسيحية²¹.

"لقد نتج عن التمييز بين الشأن العام الدنيوي والشأن العام السماوي وجود مجتمعين أو شعبين في المفهوم الديني المسيحي، يتعايشان جنباً إلى جنب، الأول غايته خيرات المدينة الأرضية، والثاني يعتبر هذه الخيرات مجرد وسائل للوصول إلى غايته الحقيقية والمتمثلة في نعم المدينة السماوية، لقد سعى الفكر المسيحي إلى فك الارتباط بين المواطن والمدينة والدولة بحيث تكون سلوكيات وتصرفات الفرد وممارسة حقوقهم ليست بدافع حب المدينة والوطن بل بدافع حب الله، كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع السياسي باعتبار السلطة هي نتاج الخطيئة الكبرى²².

وفي هذا الصدد أكد إكويناس على أن "السلسلة العظمى للوجود والتي تجعل كافة الجماعات آمنة ومثبتة في نفس الوقت في موقعها من الحياة والبناء العضوي والمتكامل والمشارك والتسلسل الهرمي للمجتمع والسياسة، التزام المواطن بالطاعة بينما يلتزم الحاكم بالحكم بالعدل وفقاً لوصايا الله²³.

²⁰ المجتمع المدني، من موقع:

<http://vb.arabs.gate.com/showthread.php?e=506289> (21/06/2014-22.15)

²¹ هوارد وباردا، المجتمع المدني - النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، (تر: ليلي زيدان)، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة، 2008، ص 13

²² المرجع نفسه، ص 14

²³ المرجع نفسه، ص 18

وكلما تقدمنا نحو العصر الحديث، بدأ يظهر تنوع أكبر من المفاهيم للمجتمع المدني ولا ننسى أننا مازلنا نتحدث عن التقاليد الغربية، وقد جاءت الحداثة بطرق شتى من بينها ذلك الشكل الرأسمالي الآخذ في الظهور والأمم الدول المركزية، واندفاع أكبر نحو الحرية السياسية في بعض الدول وهذا ما يؤكد جون إهرنبرغ Jhon Ehrenberg الذي اعتبر بأن "المجتمع المدني لم يعد يفهم بالضرورة على أنه كومنولث مسيحي شامل، بل أصبح التركيز أكبر على المصلحة الفردية وسلطة الدولة والحكم التمثيلي وحكم القانون ونظام اقتصادي يؤكد على حق الملكية"²⁴.

"وقد جعل كتاب ميكياڤيلي Machiavelli "الأمير"، منه أول مفكر سياسي حديث، حيث تركز اهتمامه على السلطة والدولة القوية وتحقيق الوحدة الوطنية، كما لم يترك مكانا كبيرا للمجتمع المدني خارج إطار السلطة المركزية، ويرجع ظهور اكتشاف التمييز بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة إلى حد بعيد إلى حركة الإصلاح البروتستانتي، فقد أصبح لكل أمير الحرية المطلقة في أن يختار لشعبه الديانة التي يراها وأن ينظم المجتمع المدني في نطاق السلطة كما يراه مناسباً"²⁵.

"يسود الإجماع بين مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي على اعتبار التجربة التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في القرن 17 و18 خاصة في فرنسا وإنجلترا وكذا الأفق الثقافي والفكري الجديد الذي ساهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية بمثابة الإطار العام الذي احتضن فرضية المجتمع المدني لأول مرة بكيفية واضحة ومتميزة"²⁶، ومن المعلوم أن أهم نتيجة تمخضت عن هذه التجربة التاريخية على المستوى الفكري وعلى مستوى فلسفات الحكم السياسية هو ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي التي أرسى مبادئها مفكرين مثل : جون لوك ، جون جاك روسو، وتوماس هوبز، ويمكن تلخيص نظرة هؤلاء المفكرين للمجتمع المدني في الجدول الآتي:

²⁴ المرجع نفسه، ص 37

²⁵ المرجع نفسه، ص 19

²⁶ عبد الله هواف، مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول دور المجتمع

المدني في تنمية الدولة، جامعة أدرار يومي 20-22 نوفمبر 2005، ص 2

الجدول رقم 01: يبين مفهوم المجتمع المدني لدى مفكري العقد الاجتماعي

المفكر	نظريته للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة
توماس هوبز Hobbes	هو ذلك المجتمع القائم على التعاقد حتى لو اتخذ شكل الحكم المطلق، وتستند فيه السلطة إلى قانون العقل واحترام التعاقد، مؤكداً على الرابطة العضوية بين المجتمع المدني والدولة الحارسة له.
جون لوك J.Locke	المجتمع المدني هو المجتمع السياسي في ظل وجود سلطة سياسية شرعية ناتجة عن التعاقد، لكن هذه السلطة ليست صاحبة سيادة مطلقة وإنما هي دولة تتدخل في حالة مخالفة القانون الطبيعي وفرض التشريعات التي تسنها السلطة التشريعية.
جون جاك روسو J.J.Rousseau	هو المجتمع المنظم سياسياً مع ضمان سيادة الشعب المطلقة التي تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة المجتمع، أما الحكومة فهي مجرد وسيط لسلطات مفوضة يمكن سحبها وتعديلها وفقاً لما تمليه إرادة الشعب، وقد أدخل روسو مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ منه.

المصدر: نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة - دراسة حالة الجزائر - (1989-2009)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر: باتنة، 2010، ص 26

2. التصورات الحديثة لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي (البرالي-الماركسي):

دخلت أوروبا عصر التنوير بعد أن أغرقت السلطة الدينية والحكم الإقطاعي في المجتمع الأوروبي، ونقلت الثورة الصناعية المجتمع من العلاقات الحرفية الإقطاعية إلى مجتمعات فيها طبقتان إحدهما تعمل والأخرى تملك رأس المال، وبدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع، وارتبط بهذا الوضع الاقتصادي حق الملكية الخاصة، وهو ما

دفع كل مجموعة إلى تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة، كل هذه التغيرات والتحولات التي طرأت أدت إلى ظهور العديد من النقاشات حول المجتمع المدني وكان من بين أهم الإسهامات في هذا المجال ما جاء به كل من جون فريديريك هيغل وكارل ماركس.

فقد أعطى الفيلسوف الألماني جون فريديريك هيغل Hegel صورة مخالفة للمجتمع المدني في غياب الدولة بحيث تكمن أهمية فكره في أنه يمثل اللحظة التأسيسية الثانية التي هي بمنزلة منعطف تاريخي لفكرة المجتمع المدني في علاقته بالاجتماع السياسي، فهو أول من فصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي مؤسسا بذلك تقليدا أثر تأثيرا قويا في مختلف التصورات اللاحقة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني²⁷.

" فقد مثل المجتمع المدني لديه الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، ويعني أن المجتمع المدني يأتي بعد الدولة، وأسس نظريته المخالفة لنظريات فلاسفة عصر التنوير وعلى رأسها نظرية العقد الاجتماعي، وأكد بأن المجتمع المدني وحدة عاجزة في ، والمجتمع المدني عنده هو عبارة عن تقدم²⁸ حاجة متواصلة للتوجيه من طرف الدولة" نوعي بالمقارنة مع الطبيعة الخام إلا أنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد المطلق عند هيغل، أي الحرية التامة الناجزة، غاية التاريخ التي يرتاح فيها العقل (الروح) وتنتهي صيرورته الجدلية باكتمال دائرته، وهذا يعني أن المجتمع عندما يبقى على مستوى المجتمع المدني فإنه يظل مجتمع المصالح الفردية والخصوصيات، أي مجتمع الانقسام ، كما أقر على ما هو سياسي²⁹ والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة" وما هو مدني في كتابه " نقد فلسفة الحق" سنة 1821 إذ اعتبر أن " الدولة القائمة على أساس العقل هي المجسدة للحرية والقادرة على حماية الشعب والمجتمع المدني، أما هذا الأخير فهو عاجز عن القيام بكل ذلك، فهو حسب وجهة نظر هيغل عبارة عن أحد

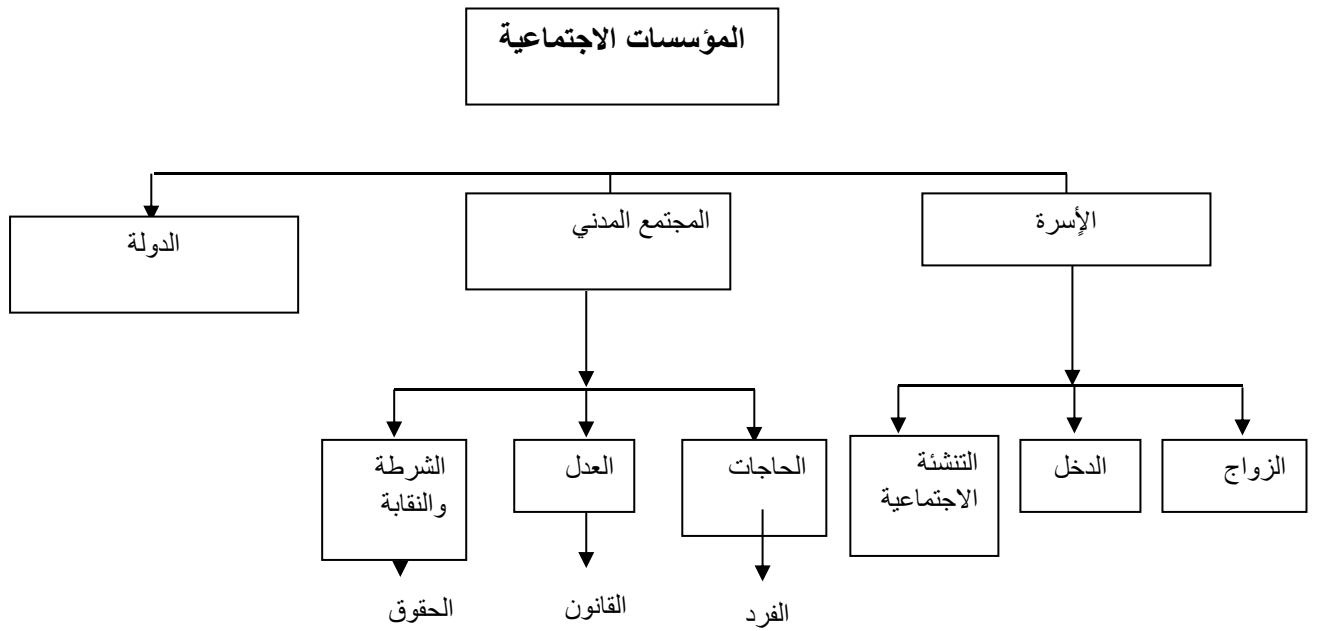
²⁷ - Jeanne Planche, op.cit. www .gret.org .

²⁸ الطيب بلوصيف، المشارب الفكرية لمفهوم المجتمع المدني، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر -الواقع والرهانات-" (قائمة: جامعة 05 ماي 1945، يومي 21-22 أبريل 2014، ص7

²⁹ برهان غليون، مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، ندوة المجتمع المدني والديمقراطية، جامعة قطر، من 14 إلى 17 مايو 2001، ص 45

مستويات تظهر الدولة، إضافة إلى كونه مجال لتضارب وتصارع المصالح الاقتصادية ، وقد ميز هيغل، بناء على لحظات الجدول الثلاث: الإثبات³⁰ حسب المصالح البرجوازية والنفي والمركب منهما، بين ثلاث مؤسسات اجتماعية هي: الأسرة، وتمثل لحظة الإثبات، والمجتمع المدني ويمثل لحظة النفي، والمركب منهما وهو الدولة التي تنحل فيها المتناقضات. وهذا ما يوضحه المخطط الآتي:

الشكل رقم 01: لحظات الجدول الثلاث عند هيغل



المصدر: انظر هيغل، أصول فلسفة الحق، (ترجمة، إمام عبد الفتاح إمام)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، المجلد الأول، ص

428

ومن خلال المخطط يتبين أن الأسرة تمثل لحظة الكلي لأن الأسرة كيان روحي واحد مهما تعدد أفرادها، أما المجتمع المدني فيمثل لحظة الفردي لأن الفرد والفردي هما حقيقته الأولى، أما الدولة فتتمثل مرحلة الشخص، المرحلة التي تتحقق فيها "الحرية الموضوعية"، الحرية التي لا شقاق فيها ولا نزاع. ذلك أنه في لحظة الأسرة تعاني الحرية من هشاشة الروابط العائلية التي مصيرها التفكك، وفي لحظة المجتمع المدني تعاني الحرية

³⁰ عبد السلام عبد اللاوي، المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر *دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعريج، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح:

من الطابع الذري والتشتت اللذين يطبعان الفردية التي يقوم عليها المجتمع المدني الذي هو "مجتمع اقتصادي" من حيث جوهره. أما في لحظة الدولة فإن الصراعات تكون قد تلاشت وبذلك تجد الحرية أخيراً تحققها الموضوعي ، وبذا يكتسي المجتمع المدني عند هيغل وظيفة التوسط المطلق بين الأسرة والدولة.

وهنا نلاحظ تصوراً جديداً للدولة عند هيغل يختلف عن تصور فلاسفة العقد الاجتماعي في أمر هام، أن الدولة ليست-كما يعتقد عادة-كياناً يدخل في علاقة معينة مع الأفراد: إيجابية (ضمان الحقوق) أو سلبية (تعيين حدود حرية الفرد) بل هي كيان مستقل ونشاط خاص يعبر عن نفسه في القانون وبواسطة الحكومة.

أما كارل ماركس K.Marx فيرى أن المجتمع المدني هو "الأساس الواقعي للدولة، نافياً بذلك مثالية هيغل وقد شخصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور الإنتاج، بعبارة أخرى المجتمع المدني هو مجال الصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، وهنا يظهر نقده لهيغل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بتشكل الدولة"³¹، وإن أول ما يلفت الانتباه في نقد كارل ماركس لفلسفة هيغل هو "رفضه قبول الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، واعتباره هذا الفصل بالذات دليلاً قاطعاً على اغتراب الإنسان بل وعلى عبوديته أيضاً، هذا الفصل بين الدولة والمجتمع المدني هو الدليل على أن عالم الإنسان مقسم إلى عالمين: عالم السياسة الذي يفترض أن يعيش فيه الإنسان بحرية كمواطن، وعالم الواقع الاقتصادي المجتمع المدني الذي يخضع فيه لسيطرة علاقات الاستغلال الاقتصادية"³²، هذا التحليل جاء بعد دراسة الماركسية وتحليلها واستخلاصها للدروس التي قدمتها الثورات البرجوازية الأوروبية، فيما يتعلق بالمجتمع المدني وعلاقته ببناء الديمقراطية، وبخاصة الثورة الإنجليزية 1640-1694، والثورة الفرنسية 1789-1794 وربيع ثورات 1848 التي اجتاحت أوروبا وهدمت عروش الملكية

³¹ أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 21-

³² عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 72

المطلقة وقضت على الاقطاعية ونجحت في مرحلة صعودها إلى إحداث تطورات تاريخية لا تتزعزع في مجال بناء مجتمع مدني منعتق سياسيا يسود فيه مبدأ الحق البرجوازي³³.

إن مفهوم المجتمع المدني الماركسي يقصد به " المجتمع البرجوازي المتميز بالتناقضات بين المصالح المادية لمكوناته وهذا ما سيخلق الصراع الطبقي، وتخرج الدولة بسيطرة إحدى الطبقات على مقدرات المجتمع ككل، ولهذا فالمجتمع المدني هو أوسع وأشمل من الدولة في مرحلة من تاريخ الصراع، وهو الذي يؤدي كذلك إلى تلاشيها في نهاية الصراع، عند خلق المجتمع الشيوعي المتجانس مما يؤدي إلى زوال الحاجة إلى المجتمع المدني مع³⁴ اندثار الدولة".

كذلك خضع الفكر الماركسي عموما ونظرته للمجتمع المدني على وجه الخصوص Gramsci Antonio لتطوير جديد على يد الفيلسوف الإيطالي "أنطونيو غرامشي" حيث يركز اهتمامه على "ظاهرة الهيمنة الأيديولوجية مميزا بين مفهوم السيطرة بمعنى القصر عن طريق القوة أو التهديد بالقوة، ومفهوم الهيمنة بمعنى الاستيطان من قبل فئة اجتماعية أخرى، المقولة الغرامشية للمجتمع المدني لا تأخذه معناها الحقيقي إلا في علاقتها مع مقولة المجتمع السياسي ، فإذا كان الأول فضاء للهيمنة الأيديولوجية، فإن الثاني فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة والتهديد بالقوة، فوظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهه للسلطة الرمزية والتي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعى خاصة مثل: الكنيسة، ، وانطلاقا من هذه التفرقة بين الهيمنة الأيديولوجية والسيطرة³⁵ النقابات والمدارس..."³⁶ السياسية وصل غرامشي إلى الملاحظة التالية

" أنه في روسيا كانت الدولة كل شيء والمجتمع المدني كان بدائيا وغير مكتمل، في حين توجد بين الدولة والمجتمع المدني في الغرب علاقة حقيقية، ووراء دولة مهترزة تكشف

³³ توفيق المديني ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997، ص 86

³⁴ نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 23

³⁵ غرامشي أنطوني، قضايا المجتمع المدني، مصر: دار كنعان للدراسة والنشر، 1990، ص15

³⁶ المرجع نفسه، ص15

، وعلى كل حال ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن³⁷ أيضا بنية صلبة للمجتمع المدني" :³⁸ القول إن الرؤية الغرامشية للمجتمع المدني تركز على زاويتين وهما

✕ نظرة غرامشية للمجتمع المدني على أنه بناء فوق، يمثل حلقة وصل ما بين البنية الاقتصادية والدولة فقد كان مفهوم البنية له كينونة منفصلة، ومن أجل التوفيق بين الدولة والمجتمع المدني خرج غرامشي بمصطلح المنظومة السياسية في المجتمع، وهي منظومة تتصهر فيها وفق آلية برجماتية كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني، ومن جهة أخرى تعمل منظمات المجتمع المدني على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيا.

✕ تمييز غرامشي بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي والمهيمن، وكذلك ربطه لوظيفة المجتمع المدني بوظيفة "الهيمنة" وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين، وهذه يكون حدوثها في المجتمع بكيفية غير مباشرة، كما أن في المجتمع السياسي وظيفة أخرى هي وظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة، وهي التي يكون التعبير عنها من خلال الدولة والسلطة القضائية.

أما ألكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville فقد نظر للمفهوم في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" حيث حاول أن يلقي الضوء على العدد الكبير من الجمعيات وعلى أهمية الأدوار التي تقوم بها داخل المجتمع ويرى "أن الدفاع عن الدولة، التي تحكم المجتمع المدني باسم المصلحة العامة يؤدي إلى تطور خطير نحو الإستبدادية، لذلك على الجمعيات أن تشغل كل الفضاءات المختلفة في المجتمع، فالمجتمع المدني عنده هو المشاركة الطوعية للأفراد الأحرار داخل الدوائر المختلفة لتنظيمات المجتمع، بحيث تقلل طغيان الدولة على تلك الروح الطوعية، فهو عماد أساسي لتعليم الديمقراطية والمواطنة وهو العين الفاحصة والمستقلة لمجتمع"³⁹.

3. النظريات المفسرة للمجتمع المدني على أساس التحولات الديمقراطية:

وظهرت هذه النظريات مع الثلث الأخير للقرن العشرين مع الموجة الديمقراطية الثالثة كما سماها "صامويل هنتجنتون S.Huntington" والتي بدأت مع منتصف السبعينيات حتى بداية التسعينيات، و"ظهرت إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وفي

³⁷ هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 24

³⁸ المرجع نفسه، ص 25

³⁹ نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 25

محاولة لفك هذه الإشكالية تحدث كل من "باتشيك كورني" و "آدم ميتشك" عن المجتمع المدني الثاني كمجال مستقل عن الدولة وقادر على تنشيط المقاومة ضد أي نظام استبدادي، بوصفه ساحة للتماسك والتضامن الحقيقي، فالدفاع عن المجتمع المدني حسب هؤلاء هو دفاع عن قيمتين أساسيتين لا تتجزآن هما الحياة الجماعية والحرية الفردية، وعموما فإن هذه المرحلة هي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز قيادة وسلطة اجتماعية⁴⁰.

أما روبرت بيتنام فيربط المجتمع المدني بعدة مفاهيم أخرى معاصرة لتحقيق نظرته، أولها المشاركة الفعالة والمواطنة الفعالة، فيحدد بذلك ثلاث خصائص للمجتمع المدني⁴¹:

- الارتباط المدني وذلك من خلال المصالحة الفردية والجماعية التي يعي الفرد مضمونها.

- درجة عالية من المساواة السياسية باعتبارها المحيط الاجتماعي حيث تسود العلاقة الأفقية.

- إنصاف الأقاليم المدنية بمستويات عالية من التكامل، الثقة، التسامح والمحبة...

ويؤكد بيتنام أن ارتباط المجتمع المدني بالمواطنة الفعالة أساس المشاركة والتي تعني في مضمونها إطلاق الحريات بتأكيد دور القانون، ما يشكل المجتمع الطيب GOOD SOCIETY عند دافيد ماتئوس.

أما **يورغن هابرماس** فينظر له انطلاقا من نظرية الحيز العام والحيز الخاص PUBLIC SPHERE and PRIVATE SPHERE ويعتبر أن المجال العام والمناقصة العامة أضعف بسبب نشاطات السياسيين، ويربط المجال العام بالمجتمع المدني الذي يقوم على أساس أن الحكومة ليست تمثيلية لكامل الناس وأن المجتمع المدني له وظيفة ثنائية، وظيفة ضمان أن الذين يمارسون السلطة لا يسيئون استعمالها وتحويل النظام لخلق ممارسات أكثر ديمقراطية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن المجتمعات الحديثة معقدة،

⁴⁰ خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقيا جامعة الجزائر 3)، 2011، ص 17

⁴¹ عبد اللطيف باري، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

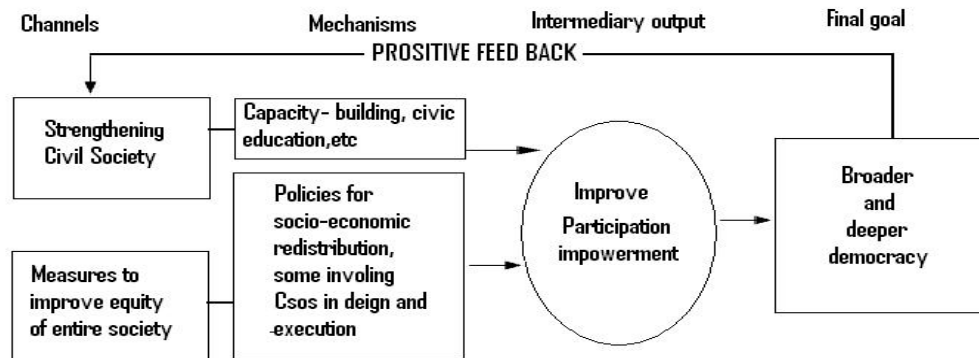
السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة يوسف بن خدة بالجزائر العاصمة، كلية العلوم السياسية

والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، سبتمبر 2007، ص 26

تعتمد فكرة الديمقراطية فيها على وجود المجال العام والتدخل الذكي للناس في السياسة، وعلى المنظمات والجمعيات أن تساعد في إنجاز ذلك في تشكيل الرأي من خلال النقاش، أي أن المجتمع المدني ضروري للديمقراطية للوصول إلى فهم حقيقي لحاجات ومصالح الناس⁴².

ويمكن توزيع الديمقراطية من خلال قناتين في إطار تعزيز نسيج المجتمع المدني وذلك عن طريق إنشاء آليات لمشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية كما يمكن للحكومات أن تعتمد السياسات التي تساهم في توزيع أكثر عدلا للدخل وتسمح ببروز مساهمة في المشاركة، والشكل رقم 02 يبين كيف تساهم هذه القنوات إلى توزيع قيمة الديمقراطية، والمجتمع المدني هو الفاعل في كلتا الحالتين في القناة الأولى تعزيز وتعميق وجود الديمقراطية عن طريق تغذية استرجاعية إيجابية وبالتالي القوة التنظيمية التي تمكن من زيادة المشاركة، وعلى ذلك فالمجتمع المدني هو الذي يحدد نوعية الديمقراطية.

الشكل رقم 01: توزيع قيمة الديمقراطية من خلال قناتين في إطار مؤسسات المجتمع المدني



Two main channels distributing democracy through civil society organization (CSOs)

المصدر: خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره، ص 42

الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق، قسم

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص ص 41-42

4. التصورات المعاصرة لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

بالإضافة إلى ما تم تناوله ظهر المفهوم الليبرالي - الجديد "Neo-Liberal concept" بشمولية مفهوم المجتمع المدني، حيث إنهم يستخدمون مصطلح المنظمات غير الحكومية "Non-governmental organization" بدلا من مفهوم المجتمع المدني، وعليه فإن المصطلح الجديد يشمل كل التنظيمات غير الحكومية، بما في ذلك الشركات عبر القومية التي تسعى إلى تحقيق الربح، والأسرة التي تقوم على رابطة الدم. إن توسيع مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل التنظيمات غير الحكومية يعنى تقليص دور الدولة أو الحكومة في المجتمع ككل⁴³، كما يوسع المفهوم الليبرالي - الجديد من نطاق المجتمع المدني، حيث أنه يمتد ليشمل التنظيمات المدنية على المستويات الجهوية "Sub-regional"، والإقليمية "Regional"، والعالمية "Global"، الأمر الذي يعنى أن هناك مجتمعا مدنيا جهويا وإقليميا، إلى جانب مجتمع مدني عالمي "Global civil society" بالإضافة إلى ذلك نحد أن تداعيات العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات أدت إلى بروز مجتمع مدني لا يتقيد بالحدود القومية، ومن ثمّ اتسمت تنظيماته بأنها غير قومية، ويؤكد ديفيد هلد في هذا السياق، أن التنظيمات غير الحكومية، مثل حركة أنصار البيئة، والحركة النسائية العالمية، لا تتقيد بالحدود القومية المتعارف عليها، نظرا إلى أن نشاطاتها تمتد إلى جميع دول العالم⁴⁴.

يتضح مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني لا يتعدى فقط نطاق الجماعة السياسية التي تتكون من كافة التنظيمات غير الحكومية "Non-governmental organizations"، ولكنه يتعدى أيضا مستوى الدولة إلى مستوى النظام العالمي، حيث برز مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم المجتمع المدني العالمي⁴⁵ "Global civil society".

⁴³ Marlies Glasius and Mary Kaldor, "The State of Global Civil Society: Before and After September 11," in *Global Civil Society*. Edited by Marlies Glasius et. al. (Oxford: Oxford University Press, 2002, pp. 3-33, at p

⁴⁴ Ibid., p. 59.

⁴⁵ Richard Crockett, "The End of the Cold War," in *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. Edited by John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 89-106, at p. 104.

المطلب الثاني: إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة التسلطية العربية الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، تم الإستعانة بمفهوم المجتمع المدني كأحد المفاهيم المعاصرة التي تلقي اهتماما متزايدا من طرف الباحثين، ورغم إجماع العديد منهم على الطابع الغربي للمفهوم، ذلك أن نشأته واستخداماته الأولى كانت مرتبطة بعوامل فكرية وتاريخية متعلقة بالمجتمع الغربي، إلا أن هناك اتجاها آخر يرجع مفهوم المجتمع المدني إلى الحضارة العربية الإسلامية ومفكرها عبر تنظيمات اجتماعية، مرورا بمراحل وتطورات ونقاشات أوصلت هذا المفهوم إلى ما هو عليه اليوم، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم مفاهيم هذا المصطلح في الفكر العربي المعاصر.

1. إشكالات مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية

إن المتتبع لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي يلاحظ مدى الخلاف بين الكتاب والباحثين حول تفسيره، حيث تظهر لنا الكثير من الإشكاليات بشكل واضح، هناك من يستخدمه وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية كمقابل للدولة والفعل الضد لسلطتها، وهناك من يستخدمه كمقابل للدين على أساس فصل الدين عن الدولة، وعلى الرغم من أن المجتمعات العربية تشترك في مجموعة من العناصر، إلا أنه لا يوجد استناد واضح للمفهوم، وهذا ما يطرح العديد من الإشكاليات التي تعد قاسما مشتركا بين جميع الدول العربية ويمكن ذكر أهمها فيما يلي⁴⁶:

الإشكالية الأولى: إن أصل المفهوم غربي ولا يواءم والتجربة العربية، لأن المفهوم الغربي يعني الانفصال عن الممارسة الدينية، وهذا ما لا يتماشى وكثير من النظم العربية، ما أدى إلى محاولة تطبيقه وتكييفه من قبل النظم الحاكمة والمتنقفة ثقافة غربية، ما ولد ظهور صراعات بين المحافظين والأصوليين الموصوفين بالاندماج في مهب الثقافة الغربية والفئة الثانية هي الحاكمة تجسيدا لصراع آخر بين السلطة وفئات كبيرة من المجتمع.

الإشكالية الثانية: اختلاف المفكرين في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، فالبعض يستخدم المفهوم وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية وغيرها كمقابل للدولة، وما يرتبط بها

⁴⁶ سمية أوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي * دراسة حالة الجزائر*، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر بباتنة) 2010، ص ص 30-32

من مؤسسات مختلفة فالمجتمع المدني يحد من تسلط الدولة، ويحمي الأفراد والجماعات من تعسفها، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تسمح للأفراد بتنظيم نشاطاتهم باستقلالية عن جهاز الدولة.

كما يستخدمه البعض كمقابل للدين، حيث يجب فصل الدين عن الدولة، وحجتهم في ذلك أن المجتمع المدني في الغرب نجح وحقق هذا التطور نتيجة لتطبيق مبادئ العلمنة، وإعلانها كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني وهناك من يقيم تمييزا بين المدني والعسكري، وتحديدًا بين النظم المدنية والنظم العسكرية، وهو ما يثبت حقيقة أن مفهوم المجتمع المدني متعدد الأوجه وهو يتميز بكثرة استخداماته.

الإشكالية الثالثة: وهي تبني الباحثين والمفكرين العرب لمفهوم المجتمع المدني تحت تسميات مختلفة، ومن بين التسميات الأكثر انتشارًا في الوطن العربي، تسمية "المجتمع الأهلي"، ووضع المجتمع المدني مقابلاً له، حيث أن المجتمع المدني، مرتبط بالتجربة الغربية كما تطورت، بينما يشير المجتمع الأهلي إلى وجود نوع من التكوينات المهنية الاجتماعية في إطار المدنية الإسلامية، والتي تراوحت بين جماعات الحرف بالأسواق والطرق الصوفية، وكذلك الوقف والأوقاف الإسلامية (سننتاول هذا الجزء بدقة في المطلب الثالث).

الإشكالية الرابعة:

المواقف المتباينة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، حيث طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وحدود ملاءمته للتطبيق في الواقع العربي، ويمكن في هذا المقام، التمييز بين موقفين:

- الموقف الأول: يقول بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي، مع بعض التحفظات، مثل: التمييز بين الأقطار العربية طبقاً لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- الموقف الثاني: يقول بعدم وجود المجتمع المدني في الخبرة والفكر العربيين، وحجتهم في ذلك تتمثل في أن هذا المفهوم ارتبط بخبرة التطور السياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية، ونظراً لعدم حدوث ثورات مماثلة لها في الخبرة العربية الإسلامية فإنه يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها، والحجة الثانية أنه يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي في الدول العربية، فتنظيمات المجتمع المدني أو بعضها إما غائبة حيث لا يسمح بقيامها من الأصل في بعض الدول العربية، أو تعاني الضعف والهشاشة في الدول التي تسمح بقيامها.

كما أن هناك مواقف أخرى لبعض المفكرين المسلمين حول إشكالات المجتمع المدني منهم محمد عبد الجابري الذي يرى بأن " الحديث عن المجتمع المدني في الفكر العربي ما هو إلا شعار تدفعه النخبة، فهو البديل عن المجتمع الذي تهيمن فيه أفكار وتطلعات رجال الدين، من جهة والبديل عن سلطة الدولة الاستبدادية الشمولية من جهة أخرى، والبديل عن النظام القبلي والمجتمع الطائفي"⁴⁷، أما الدكتور وجيه الكوثراني فيرى بأن " التراث العربي الإسلامي شهد نمطا مميزا وخاصا بطابع الحضارة العربية الإسلامية، وهو ما يعبر عنه بفكرة المجتمع الأهلي، وهذا لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي في التاريخ وبما هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وسلعا وعلاقات تبادل وبين الدولة كهيئة حاكمة، ومنظمة ضابطة لعلاقات البشر"⁴⁸، في حين يرى عبد الحميد الأنصاري بأن " جذور المجتمع المدني على امتداد التاريخ الإسلامي وفي جانب منها يعد أساسا صالحا لبناء مشروع لمفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني، كما يرى أن مبادئ الإسلام وقيمه تستوعب مضامين وقيم المجتمع المدني ولا تشكل المطلقات والثوابت في الإسلام تناقضا لقيمه ولا تحد من ممارسته في الفضاء الحر الاجتماعي والسياسي"⁴⁹.

وفي الأخير ومن خلال ما تم التطرق إليه يتضح لنا جليا بأن مفهوم المجتمع المدني يثير العديد من المضامين والخلافات في تفسيره على الرغم من كثرة المؤلفات التي تعالجه، ويرجع برهان غليون أسباب ذلك إلى أن "المفهوم مخلوق تاريخي يظهر ويتطور وتغتني بالمعاني والمضامين، التي ترافق استعماله عن السياقات التاريخية والاجتماعية، ويرى ان استخدامه من طرف هيغل في القرن التاسع عشر يختلف عن استخدام غرامشي في القرن العشرين ويختلف أيضا استعماله في عصر العولمة الحالي، ويرتبط ذلك في الحاجات الاجتماعية الي استدعت استحضاره في هذا السياق أو ذاك وطبيعة الفاعل الاجتماعي الذي يتداوله ويوظفه، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الغموض والتشويش الذي ساد المفهوم، وكذلك اختلاف القيم والثقافات والمشارب نتيجة للنزاع حول استملاك المفهوم من

⁴⁷ محمد عبد الجابري، المجتمع المدني والواقع العربي الراهن، من موقع:

[http://www.breadbland.net/b1559008/n510.htm\(02-04-2014-22:10\)](http://www.breadbland.net/b1559008/n510.htm(02-04-2014-22:10))

⁴⁸ هيثم مناع، مرجع سبق ذكره، ص 155

⁴⁹ عبد الحميد الأنصاري، جذور ومظاهر المجتمع المدني في الفكر والمجتمع الإسلامي، من موقع:

[http://www.balagh.com/islam/xmlc6btc.htm\(03/04/2014-13.05\)](http://www.balagh.com/islam/xmlc6btc.htm(03/04/2014-13.05))

قبل الفاعلين المختلفين، أو بسبب تنوع مشاربهم الفكرية واختلاف قيمهم وثقافتهم وتباين مصالحهم وغاياتهم⁵⁰.

2. محاولة ضبط مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي :

تشكل العمل المدني العربي منذ بداياته متأثراً بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية للمجتمع العربي في مساره التاريخي، وقد كان للقيم الدينية والروحية في المنطقة العربية تأثيراً كبيراً للعمل الجماعي، بحيث تعتبر الجمعيات الخيرية هي أقدم الأشكال امتداداً لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية، وانعكاساً لقيم التكافل الاجتماعي، وقد قامت هذه المنظمات الدينية بدور كبير في نشر التعليم والثقافة الدينية وتقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية⁵¹.

وهكذا فقد عرف المجتمع الإسلامي منذ وقت مبكر تعددية دينية وسياسية وعرقية، وكانت فيه جماعات مهنية وفرق ومذاهب وطرق وجماعات سياسية انطلاقاً من قوله - صلى الله عليه وسلم - " اختلاف أمتي رحمة " حديث.

كما أشار العديد من العلماء والفقهاء إلى مفهوم المجتمع المدني بصيغ مختلفة فعلى سبيل المثال ميز ابن خلدون بين مصطلحين في مقدمته، الأول أهل الدولة وهم الحكام وحاشيتهم، والثاني أهل العصبية وهم أهل الحرف والطوائف والفرق كتعبير عن الحياة المدنية، وأشار رفاعه الطهطاوي للمجتمع المدني بقوله، " هو مجتمع المواطن المطمئنة بفعل سيادة الحرية والمساواة القانونية اللذان يشكلان الاستقرار الداخلي للدولة، ويرى محمد عبده أن المجتمع المدني هو " مجتمع المواطنين الذين قد يختلفون في العقيدة والمذاهب إلا أنهم يتكلمون لغة واحدة ويجولون في أرض واحدة الجميع إخوان حقوقهم في السياسة متساوية⁵².

⁵⁰ غليون برهان، حول المجتمع المدني (الحوار المتمدن)، من الموقع:

.ahewar.org/debat/shwo.art.asp?aid=108893(22/03/2014-23:15)

⁵¹ نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 35

⁵² المرجع نفسه ص 36

كما ساهمت الدساتير العربية في تطوير مفهوم المجتمع المدني فقد كفلت العديد من الدساتير الحق في إنشاء الجمعيات والحق في حرية الرأي والتعبير وحق الملكية وحق الاجتماع والتنظيم والمشاركة.

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في تحديدات متباينة: بنية ومضمونا، ففي إطار البنية يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليشمل بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، ويعرف على أنه "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى".

قسم آخر يحصر المفهوم بالبنى الحديثة، فهو مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرف بأنه " مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها، وبأنه كذلك المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية⁵³.

اتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة، إنه لا يتمايز عن الدولة فحسب، بل يواجهها ويعارضها وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محدودة، وهذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، في هذا القطر أو ذاك، أو كأفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها بل كروية تتعلق بمشروع التحديث، مشروع لتجاوز إشكالية الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية العربية⁵⁴.

53 أحمد شكري الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 29

54 المرجع نفسه، ص ص 29-30

المطلب الثالث: علاقة مفهوم المجتمع المدني بالمفاهيم المشابهة

إن إسقاط مفهوم المجتمع المدني على التركيبة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يصطدم ببعض مكونات الواقع العربي، وما يترتب عليه من تباين في الآراء حول تحديد موقع بعض الهيئات السياسية أو الحركات الاجتماعية هل تكون ضمن دائرة المجتمع المدني أو خارجه، ولذلك وجب علينا التطرق إلى مفهوم المجتمع المدني ثم تحديد العلاقة بينه وبين المجتمع الأهلي من جهة وكذلك المجتمع المدني والمجتمع الديني من جهة أخرى، إضافة إلى علاقته بالمجتمع السياسي.

1. تعريف المجتمع المدني:

إن العمل على وضع تعريف شامل وواضح للمجتمع المدني ليس بالأمر السهل واليسير، وذلك لاختلاف النظرة للمفهوم من حيث مضمونه ومكوناته، الأمر الذي استدعى الكثير من المقارنات من أجل الوقوف على حقيقته من أجل استيضاح جوانب المفهوم والوقوف على أبعاده، فقد اختلف الكتاب في تحديد المفهوم وخاصة بما يتعلق بمكوناته ومضمونه

1. التعريف اللغوي:

تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية *société civil* لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها⁵⁵، وتتألف عبارة المجتمع المدني من مصدرين "مجتمع"، وهو صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدرا ميميا، بمعنى أنها إما حدث بدون زمان - اجتماع -، وإما مكان أو زمان حصول هذا الحدث - ، مجتمع القوم، اجتماعهم أو مكانه أو زمانه -، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه بـ *society*⁵⁶، والمصدر الآخر

⁵⁵بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره، ص 64

⁵⁶ محمد عبده الزغير، دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة السويدية لرعاية الطفولة في

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2005، من موقع

"مدني" "civil" وهي كلمة ذات الأصل اللاتيني "civis" وتحمل في الترجمة العربية دلالات المدينة أو المدنية أو التمدن، لا المواطنة، والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الناس للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام⁵⁷.

2. التعريف الاصطلاحي:

يعرفه الدكتور سعد الدين إبراهيم على أنه "كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف"⁵⁸. أما الأستاذ ريموند هينيوش فيعرفه على أنه: "شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها"⁵⁹.

في حين يعتبر البنك الدولي أن المجتمع المدني عبارة عن "مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات"⁶⁰.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نستشف أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر تعبر عن وجوده وتشكل أركانه وهي:⁶¹

[http://www.megdaf.org/article_details.aspx?article-id=123&scid=14&cid=\(28/06/2014-10:15\)](http://www.megdaf.org/article_details.aspx?article-id=123&scid=14&cid=(28/06/2014-10:15))

⁵⁷ مسلم مولود، المجتمع المدني: دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جانفي 2004، ص301

⁵⁸ سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة: دار قباء للطباعة، 2000، ص 13

⁵⁹ متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 27.

⁶⁰ عبد المالك رداوي، "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد" ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول: "آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد"، المدينة، الجزائر، 05-06 ماي 2009، ص3

⁶¹ عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر " ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول "المجتمع المدني والتنمية السياسية، قالمة أيام 27-28 ماي 2014، ص 3

1. **الركن التنظيمي المؤسسي:** حيث يضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد وفقا لنظام معين وقانون محدد يتم الاتفاق حوله، كالتقابات المنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية، والسياسية.
2. **التطوعية:** أي المشاركة الإرادية والتي تميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية.
3. **الاستقلالية:** بمعنى أن يكون المجتمع المدني مستقلا عن سلطة وهيمنة الدولة (استقلالية مالية، تنظيمية، إدارية) والاستقلال لا يعني القطيعة.
4. **الركن الأخلاقي (القيمي):** حيث تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات فيما بينها وبين الدولة، كقيم التسامح، التعاون، اختلاف الرأي.

كما تتمثل خصائص المجتمع المدني فيما يلي:

القدرة على التكيف: ونقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة، سواء كان تكيفا زمنيا ومدى قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، أو تكيفا جيليا ومدى قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، أو تكيفا وظيفيا ومدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال: -من حيث النشأة: فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

-**استقلال مالي:** ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.

-**استقلال إداري وتنظيمي:** ويقصد به استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

التعدد: ونقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع.

التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات وانقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني،

ومحاولة إدارة الصراعات - إن وجدت - بطرق سلمية.

2. المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

"يأخذ المجتمع الأهلي الطابع القرابي - العصبي - وأن انتماء الأفراد إليه لا تحدده الإرادة الحرة بل رابطة الدم أو الانتماء العرقي أو الطائفي، فالمؤسسات التقليدية القرابية لا تدخل ضمن حيز المجتمع المدني لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية والانتماء إليها إرثي لا طوعي، وليس للأفراد حق الاختيار ليكون ضمن هذه الطائفة أو تلك، ويرى الأفراد في إطار المجتمع الأهلي الآخر بمثابة العدو وبالتالي العمل على تهميشه وإقصائه"⁶²، والجدول التالي يوضح الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي :

جدول 02: يوضح التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

نوع المجتمع	المميزات	الأشكال التنظيمية	التقاطعات
المجتمع المدني	قاعدة تنظيمية مؤسسية، سلطة عمومية معروضة للتداول، مبدأ المصلحة، العلاقة الديمقراطية	النقابة، الرابطة الحقوقية، الاتحاد الطلابي، الجمعية النسائية، المنتدى الاقتصادي والثقافي	إن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي ينشؤها المجتمع بغية الدفاع عنه بالقدر الضروري عن
المجتمع الأهلي	قوام سلطوي، تراتبية (السلطة هرمية) محمية بالدين والعرف، التضامن العصبوي، قائم على علاقة النسب الدموي أو الولاء (علاقة سلطوية)	القبيلة، العشيرة، الطائفة، المذهب، العائلة، الزوايا، الفتوى، التربية، التعليم والعلماء...	استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو للسلطة المركزية، في هذا تشترك أهداف لمؤسستين، مع اختلاف في طريقة العمل.

3. المجتمع المدني والمجتمع الديني:

"المجتمع الديني هو مجتمع يكون الحكم فيه بيد الدين، ويوازن الأفراد فيه الحانهم مع الدين دائماً، إنه يحما هم الدين، وهذا الهم والإحساس اللذان يحتاجان إلى إحداث الإنسجام بين الذات والدين ولا يحدان بالعباديات والامور والأخلاق الفردية فقط، بل لا بد من موازنة النسبة بين الدين وكافة الأمور والروابط الاجتماعية، وأن تكون حاكمية الدين نافذة في كل خطوط وزوايا الارتباطات الاجتماعية، وهذا لا يعني أخذ واقتياس المجتمع الديني كل ما لديه من الدين فقط وليست لديه أية حاجة لمصادر معرفية أخرى من قبيل العقل والعلم التجريبي البشري، بل المقصود عدم جواز غرض النظر عن الموارد التي طرح فيه الدين نظراً خاصاً في ميدان من ميادين العلاقات الاجتماعية بل من المناسب والمفترض مزج تلك الروابط والعلاقات مع التعاليم المتعلقة بها"⁶³.

4. المجتمع المدني والمجتمع السياسي:

"المجتمع السياسي هو تنظيم اجتماعي دائم، قائم على أهداف ومبادئ مشتركة، بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها، ويضم مجموعة بشرية متجانسة في أفكارها ويمارس مختلف النشاطات السياسية وفقاً لبرنامج عام لتحقيق أهدافه وتوسيع قاعدته الشعبية على المستويات المحلية والوطنية والدولية"⁶⁴، ومن خلال تطرقنا لتعريفات المجتمع المدني نجد أن هناك نقاط تلاقي بين العمل المجتمعي والعمل السياسي، دون أن يرقى ذلك إلى هدم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، إذ أن هذا الحد يتمثل بالأساس في أن المجتمع المدني لا يسعى من خلال نشاطه إلى الوصول إلى السلطة، وإنما إلى التأثير على قراراتها حتى تكون في خدمة المجتمع كله، وهذا هو الأساس الذي جاء من أجله المجتمع المدني، ويرى الكاتب برهان غليون أننا سنشهد شكلاً

⁶³ أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، (ترجمة: حيدر حب الله)، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 115-116

⁶⁴ أحمد الحمداني قحطان، المدخل إلى العلوم السياسية، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 263

من التنظيم المدني تخضع فيه السياسة من حيث بلورة التصورات والاختيارات التي تمس المصير العام والجزئي لنشاط مجموعة غير محدودة من التجمعات والهيئات والمنظمات وإيجاد القاسم المشترك فيما بينها⁶⁵.

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد العناصر التي يتشكل منها، ومع أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية في عناصر تكوينات المجتمع المدني، إلا أن هناك من يستبعد منها عناصره كما يفعل لاري دياموند Larry Diamond الذي يرى بأن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي، وفي ذلك يقول " : إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية ويؤكد ElBack ADAM بأن المجتمع المدني ليس بالحزب السياسي الذي يسعى لإخضاع التوجه العام لخدمة مشروعه فقط⁶⁶، من خلال ما تم التطرق إليه نشير مجدداً إلا أن هذه الدراسة تستبعد الأحزاب السياسية وتركز على منظمات المجتمع المدني .

⁶⁵ الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، من الموقع:

http://www.arabsi.org/attachments/article/2037/%D8%D9.pdf_06/05/2014-23:53

⁶⁶ أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 97

المبحث الثاني: إشكالية تحديد مفهوم الدولة بين الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر
يمثل عنصر المفهوم في أية دراسة عاملا مهما ومحوريا، من أجل استبيان عقد الصلة بين العنصر المتغير والعنصر الثابت في تحليل وفك التفاعل وحجم الغموض في الموضوع محل الدراسة، وفي هذا الجزء من البحث سوف نتطرق لعنصر أو مفهوم الدولة في الفكرين الغربي والعربي.

لقد اختلفت الآراء حول مفهوم الدولة وأصل نشأتها في الفكرين الغربي والعربي المعاصر ولعل السبب في ذلك يعود إلى التباين الملاحظ بين الدولة القديمة والحديثة من جهة وتاريخ ظهور الدولة الأولى من جهة ثانية، وسنتطرق فيما يلي لدراسة أصل نشأة الدولة في الفكرين الغربي والعربي والغرض من هذه الدراسة هو استجلاء لتلك النشأة وصلتها وإشكالية علاقاتها مع المجتمع خاصة في دول العالم العربي التي تمتاز بالتوتر والقطيعة بين الدولة والمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم الدولة في الفكر الغربي

شغل مفهوم الدولة الساحة السياسية، سواء من حيث كونها كيانا بشريا له خصائصه التاريخية والجغرافية والثقافية، أو من حيث اعتبارها كيانا سياسيا، أي مجموعة من السلطات: سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية، موكول إليها بتدبير الشأن العام للجماعة أو المجتمع، وإخضاع الرعايا أو المواطنين لرغبة الفئة الحاكمة أو للقانون، فلقد انتق فقهاء السياسة على أن الدولة هي الذروة التي تتوج البنيان الاجتماعي، وتتميز عن القبيلة في كونها تنفرد بسيادتها على جميع الأحزاب والكيانات البشرية التي تنشط وتوطن بإقليم الدولة، فهي وسيلة لتنظيم الناس بالقانون (الحقوق والواجبات) وهي التي تصدر القوانين، وتحرص على احترام حقوق المواطنين ورعايتهم وتعاقب من يعتدي عليهم. مفهوم الدولة من المفاهيم التي تطورت عبر التاريخ، واختلف معناها من فترة إلى أخرى، ذلك أن هذا المفهوم يحمل دلالات تاريخية وثقافية متباينة، وهذا ما أوجب علينا دراسته في هذا الجزء من الدراسة.

أولاً: الصعوبات التي تعترض قيام نظرية عامة للدولة في الفكر الغربي

تعددت أوجه تحديد وضبط مفهوم الدولة في الفكر الغربي ولم يحصل الاتفاق حول مسألة تحديد مفهوم واحد لها بين مختلف الأطياف والمساقات التي تناولت صياغات متباينة ومتقاربة في الموضوع، فقد قام "ماكيفر" بالكشف عن سبعة استعمالات، في حين يشير "جيسوب" إلى ستة مفاهيم وذلك في الأدبيات الماركسية، أما "كلارك" و"دير" فقد استطاعا تحديد ثمانية عشرة نظرية مختلفة عن الدولة، وقد تمكن "تيتوس" أن يفرز مئة وخمسة وأربعين تعريفا منفصلا للدولة⁶⁷.

"الحقيقة أن تعبير الدولة كان معروفا منذ القدم عند أفلاطون وأرسطو وغيرهما، فالمصطلح يستمد أصله من Statut والذي يعني باللاتينية إستقرار حالة، وأخذ مدلوله السياسي في العصر الروماني باستعمال مصطلح Rei romane و Reipublicae والتي تعني حالة الشيء الروماني L'etat de la chose romane أو حالة الجمهور، L'etat de la république"⁶⁸.

"بدأ استعمال كلمة دولة في معناها الحديث في اللغة السياسية بعد أن كانت تتعارض مع الحلم القديم لفكرة السيادة العالمية في طابعها المثلث: الروماني والمسيحي والجرماني، وفكرة الدولة توضح السلطات المطلقة المحددة من حيث المكان محصورة داخل خطوط مرسومة وتتصل بشعب معين وتسجل ثورة الملكيات على السيادة الإمبراطورية والسيادة البابوية وهي مرتبة بالصراع بين الملكية الفرنسية والبيت المالك في النمسا والحروب الدينية وأخيرا بمعاهدة ويستفاليا..."⁶⁹

حيث نجد أن المصطلح ارتبط "بالقانون الطبيعي أو الوضعي أو الاثنان ابتداء من القرن السادس عشر في عصر الحكم الملكي المطلق وتؤكد في كتابات الكثير من المؤلفين

⁶⁷ حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الإقتصادي للدولة في العالم الثالث، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2002، ص 27.

⁶⁸ السعيد بوشعير القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظرية العامة للدستور والدولة، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن، ص 18.

⁶⁹ جاك دوه نيدييه دي فاير، الدولة، (تر: عباس أحمد حسيب)، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، د س ن، ص 9.

أمثال ميكيا فيلي في كتابه الأمير 1513، وجون بودان في كتابه الجمهورية سنة 1577، وأصبحت بذلك الدولة خاضعة للقانون الطبيعي بواسطة القانون الوضعي، واهتم الباحثون فيما بعد، كل في ميدانه اعتماداً على مذهبه لمحاولة وضع نظرية عامة للدولة، غير أنهم حتى الآن لم يتمكنوا من بلوغ هدفهم رغم أن مصطلح النظرية العامة للدولة يعود إلى الربع الثاني من القرن التاسع عشر، حيث استعمل من قبل الفقيه السويسري بلانشي في سنة 1877، وتبعه اهرنغ وجيلنيك ثم بعدهم الفقيهان الفرنسيان دوجي 1911 و كاري دي ملبرج 1920، والنمساوي هانزلكسن 1828 ودابان البلجيكي 1939 إلى أن أصبح المصطلح معروفاً لدى كل رجال القانون⁷⁰.

والسبب في ذلك هو الاختلاف الواضح بينهم حول موضوع الدولة، والذي يتعلق بالصفات والخصائص العامة لها والقوانين التي تحكمها، وبالتالي فإن النظرية العامة للدولة ورغم وجود المصطلح منذ القديم لا تتمتع بتعريف شامل في الفكر الغربي.

ثانياً: أصل نشأة الدولة

إن الحديث عن أصل نشأة الدولة ينقسم إلى اتجاهين فيرجعه بعض المفكرين إلى أصل وجود السلطة الحكومية فيما يرجعه البعض الآخر إلى من ترجع السيادة ومن أين ينبع مصدرها، ونال هذا الموضوع اهتمام الكثير من الفقهاء والفلاسفة فكان محلاً لنقاشاتهم وأبحاثهم، الأمر الذي يجعلنا نتطرق في هذا الجزء من البحث إلى أهم النظريات التي تناولت أصل نشأة الدولة.

1. النظريات الدينية (التيوقراطية):

هناك اختلاف بين أنصار هذه النظرية حول طريقة اختيار الحاكم، وإن كانوا متفقين على أن السلطة لله، مما أدى إلى ظهور ثلاثة اتجاهات وهي:

أ. نظرية تأليه الحاكم

وجدت هذه النظرية مجالاً رُحِباً في العصور القديمة؛ حيث تأثر الإنسان بالأساطير، فظن أن الحاكم إله يُعبد. ففي مصر الفرعونية كان فرعون هو الإله (رع)، وقد سجّل القرآن الكريم قول فرعون في قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (الآية 38 من سورة القصص)، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ (الآية 24 من سورة النازعات)، وفي بلاد فارس والروم كان الحاكم يصطبغ بصبغة إلهية⁷¹ ونجد أن هذه النظرية تقوم على

⁷⁰ سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظرية العامة للدستور والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁷¹ بحث حول النظريات العامة المفسرة أصل نشأة الدولة، من موقع:

أساس أن "الدولة هي حق من حقوق الإله الذي أوجدها هو، وهو الذي يختار حسبما يريد من يحكمها بطريقة مباشرة، ولذا فإن الحكام يستمدون سلطتهم من الإله وليس من الشعب الذين لا يسألون أمامه" ⁷².

ب. نظرية الحق الإلهي المباشر:

تعتبر الحاكم انسان من البشر يختاره الله ويودعه السلطة، فتكون سلطاته مطلقة ايضا. وقد انتشرت هذه النظرية بظهور المسيحية وتبني رجال الكنيسة لها في بداية عهدها، بهدف تدعيم سلطة الامبراطور والخضوع لولائه، واعتبار سلطته مستمدة من الله، حيث قال القديس بولص: " ان كل سلطة مصدرها الارادة الالهية، ومن ثم تكون سلطة الحاكم ملزمة لأنه ليس إلا منفذاً لإرادة الله، ومن عصا الأمير أو الحاكم فقد عصا الله، "وذهب البابا ليون الثالث عشر في أواخر القرن التاسع عشر الى ان الحكام يستمدون سلطانهم من الله مباشرة وأن الشعب لا يملك منحهم سلطة الحكم لأن الله وحده هو مصدر كل سلطة على الأرض ⁷³

ج. نظرية الحق الإلهي غير المباشر:

ترى هذه النظرية أن الله لا يختار الملوك بإرادته مباشرة ولكن العناية الإلهية توجه الأحداث والأفراد لاختيارهم، ومن أنصارها بوسوية وبونالد وجوزيف دي مستر، وتعلل النظرية سلطة الحاكم وتتسع للديمقراطية المستمدة من إرادة الله، وبذلك يمكن أن يستبد الحاكم بالسلطة لأنه يستمدّها من الله ⁷⁴.

فبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس أصبحت الكنيسة مسيطرة على المسيحيين فأدى ذلك إلى سيطرتها على السلطة الزمنية حيث أصبح البابا يسيطر على الحاكم، ولكن مع الزمن انحسر دور الكنيسة لعوامل عدة منها اقتصادية واجتماعية وفكرية، أهم ما أخذ على هذه النظرية ⁷⁵:

<http://www.startimes.com/?t=14012110> (04/04/2014- 14.24

⁷²كامل مطر، النظرية العامة للدولة، من موقع:

<http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&sg&bvm=bv.64125504,bs.1,d.bGE> (04/04/2014- 14.24)

⁷³علي هادي حميدي الشكراوي، أصل نشأة الدولة وأساس سلطتها، من الموقع:

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=24305> (04/04/2014- 14.24)

⁷⁴السعيد بوشعير القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة لنظرية العامة للدستور والدولة، مرجع سبق ذكره، ص54

⁷⁵نظرية التفويض الإلهي، من موقع:

✕ صلحت هذه النظرية في عصور الجهل ولا تصلح في عصر العلم والعقل والفكر المستنير حيث الاعتماد على الدين يخرج عن إطار البحث العلمي.

✕ أصبح الاعتماد اليوم على العقل والفكر أما الإيمان فيكون في الجانب الروحي فقط.

✕ لم تقرها الأديان السماوية سواء الإسلام الذي جمع بين الدين والدولة أو المسيحية التي فصلت بينهما.

وأخيرا فإن هذه النظرية ظهرت في عصور أختلط فيها الدين بالسياسة حيث كان الحاكم ملك وكاهن ولكن في الوقت نفسه بينت هذه النظرية أهمية عامل الدين في تطور الدولة وبروز عامل الأخلاق في السياسة.

2. نظرية القوة والغلبة

ترى أن الدولة نشأت من خلال سيطرة الرجال الأقوياء على الرجال الضعفاء منهم، إذ أن كثير من الأسر الحاكمة اعتمدت على الأقوياء في إطار الوصول إلى الحكم، وعلى سبيل المثال فإن مصر القديمة منذ عام 4000 قبل الميلاد حتى الغزو الروماني تقدم أمثلة على الأسر الحاكمة التي استندت إلى القوة، وهناك أمثلة حديثة منها الديكتاتوريات في الدول الشيوعية والدول النامية⁷⁶.

ويدعم أنصار هذه النظرية، وعلى رأسهم بلوتارك Plutarque وابنهايمر Oppenheimer رأيهم أن الدولة هي نظام فرضه المنتصر على المهزوم وأن أقدم القوانين هي سيطرة القوي على الضعيف، ونظرا لكثرة الاتجاهات واختلافها حول الموضوع وإن كانت كلها تعتمد على القوة والغلبة المادية أو الجسمانية، أو المعنوية، فسندكتفي بذكر أهمها على النحو التالي⁷⁷:

أ. الدولة في الفكر الاشتراكي:

يحدد لينين في الفصل الأول من كتابه "الدولة والثورة تحت عنوان المجتمع الطبقي والدولة "سمات الدولة: باعتبارها نتاج التناقضات الطبقية التي لا يمكن التوفيق بينها، فالدولة هي نتاج ومظهر لعدم إمكان التوفيق بين المصالح الطبقية المتضادة، وتنشأ الدولة

[http://kenanaonline.com/users/nagwamoslm/posts/439592\(04/04/2014-14.24](http://kenanaonline.com/users/nagwamoslm/posts/439592(04/04/2014-14.24)

⁷⁶ محمد علي العويني، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، مصر: عالم الكتب، د س ن ص 18

⁷⁷ السعيد بوشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظرية العامة للدستور والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 54

عند عدم إمكان التوفيق موضوعيا بين التناقضات الطبقية، وعلى العكس فإن وجود الدولة يثبت أن التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها⁷⁸.

والدولة هي إدارة لاستغلال الطبقة المضطهدة فيما أنها قد نشأت من الحاجة لكبح جماح تضاد الطبقات وفي الوقت نفسه في خضم الصراع بين هذه الطبقات، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصاديا، والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقية هي السائدة سياسيا أيضا، وبذلك تكتسب هذه وسائل جديدة لقمع طبقة الدولة النيابية الحديثة «فالدول القديمة والإقطاعية كانت أجهزة لاستغلال العبيد والأقنان وبالمثل فإن .. المضطهدة هي أداة لاستغلال رأس المال للعمل المأجور⁷⁹ .

أما ماركس فلم ينظر إلى الدولة على أساس أنها ظاهرة حتمية أو سرمدية، بقدر ما هي حدث تاريخي عارض جاء نتيجة لانقسام الجماعة إلى طبقات متصارعة، واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج والتي استطاعت بواسطتها، استغلال سائر طبقات المجتمع وتسخيرها لخدمتها، لذا فالدولة عند ماركس لا تعدو أن تكون ظاهرة ثانوية تمثل انعكاسا لتكون الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة⁸⁰.

وعلى ذلك فإن ظهور الدولة ووجودها مرتبط بظاهرة الصراع الطبقي، لما تمثله من سيطرة إحدى الطبقات في المجتمع على غيرها من الطبقات الأخرى، مستمدة قوتها مسيطرتها مما تملكه من أدوات الإنتاج، وسيطرتها على الجانب الاقتصادي الذي يتبعه سيطرة حتمية على الجانب السياسي، مما يعطي التنظيمات الاقتصادية على التنظيمات السياسية، على أساس أن الأخيرة ليست إلا انعكاسا للأولى، وأن التنظيمات السياسية يجب أن تكون تعبيرا صادقا على الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع⁸¹.

ومن إسهامات المدرسة الماركسية، تصور "أنطونيو غرامشي" حول كون الدولة تتبلور استنادا إلى القوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج السائدة، ما يفرض جملة أطر تنظيمية، دون أن تكون الدولة مجرد انعكاس ميكانيكي لهذه القوى والعلاقات، وهو يميز بين نمطين من الدولة⁸²:

⁷⁸ لينين فلاديمير ايليتش، الدولة والثورة، (تر: لطفي فطيم)، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 2009، ص 55

⁷⁹ منصور أشرف حسن، قراءة جديدة لفلسفة هبغل في الدولة، الحوار المتمدن العدد 1789، 2007، ص 115

⁸⁰ نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 72

⁸¹ المرجع نفسه، ص 75

⁸² نبيل راغب، هيبة الدولة، التحدي والتصدي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2004، ص 31

- دولة محدودة الوظائف Compact State وتتسم بسيادة المجتمع المدني.
- دولة منتشرة الوظائف Perpoisive State وهو نموذج عرفته المجتمعات الشرقية القديمة.

وعليه يمكن ان نستنتج واجبات الدولة من وجهة النظر الاشتراكية، وهي إدارة الصراع مع بقايا البرجوازيين وقيادة البروليتاريا لحسم صراع الطبقات باتجاه الحل النهائي الذي يكون بانتصار الكادحين على البرجوازيين في الصراع الطبقي، تكون الجنة على الأرض بتحلل الدولة وزوالها وسيادة المجتمع الشيوعي ذو الملكية العامة.

3.نظرية التضامن الاجتماعي:

- يرى الأستاذ ليون دوجي أن الدولة ماهي إلا نتاج لأربعة عوامل أساسية⁸³:
- عامل انقسام الجماعة إلى أقوياء يفرضون إرادتهم على القسم الثاني المتمثل في الضعفاء، وبالتالي ظهور طبقتين حكام ومحكومين.
 - عامل الاختلاف السياسي: أن الدولة تظهر بسلطانها كلما كانت هناك خلافات سياسية وهذه لا تظهر إلا بانقسام الجماعة واستحواذ إحدى طبقاتها على السلطة.
 - عامل الإكراه: أن قوة الدولة تكمن في سلطتها التي تمكنها من فرض إرادتها بالقوة التي لا تقاوم عن طريق الإكراه.
 - التضامن الاجتماعي: الذي يجب أن يسموا فوق شدة الأقوياء وضعف الضعفاء وفوق الفوارق الاجتماعية، إنه العامل الذي يجمع بين الطبقتين في ظل دولة واحدة.

4. نظرية التطور:

تتطلق هذه النظريات من أن الدولة لم تنشأ طفرة واحدة، ولكن نتيجة التطور الذي أصاب المجتمع، يمكن تقسيم وجهة النظر هذه إلى اتجاهين رئيسيين:

أ.النظرية الطبيعية:

إن جوهر هذه النظرية مبني على طبيعة الإنسان الاجتماعية والتي أكدها القانون الطبيعي ، بما أن الإنسان الفرد لا يستطيع العيش منعزلاً عن غيره من الأفراد فلا بد لهم من أن يسوسوا بعضهم البعض من خلال تفاعلاتهم الطبيعية المختلفة، وعندما التقت الجماعات وتفاعلت ارتأت أن يكون لها أفكار، ومن هنا نشأت ما يسمى بالقيادة، السلطة ، الحكم أو الدولة، القانون، وبواسطة هذه الدولة أو القانون يمكن تحقيق حياة أفضل

⁸³ سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظرية العامة للدستور والدولة، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

تقودهم إلى الراحة أو الهدوء أو الطمأنينة، وباختصار فإن الدولة حسب هذه النظرية هي نتيجة طبيعية انبثقت من طبيعة الإنسان في التجمع ونفوره من التفرد والانعزال، وبدون ذلك قد لا تكون هناك مصالح أو أي تفكير للقيام بأي عمل قد يكون مشتركاً⁸⁴.

ب. نظرية التطور العائلي:

يقول أنصار هذه النظرية وعلى رأسهم أفلاطون، وأرسطو، وبودان، وسيرهانري مين بأن أصل السلطة والدولة يجد مصدره الأول في السلطة الأبوية، وأن الدولة ما هي إلا أسرة تطورت ونمت بشكل تدريجي⁸⁵.

ويستند أنصار هذه النظرية لتدعيم رأيهم هذا إلى أن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع نشأت لتلبية حاجات فطرية يتصف بها الإنسان وتوسعت إلى أن ظهرت العشائر فالقرى والمدن، والتي بتطورها تحت الحاجة إلى التنظيم الدقيق وتلبية الحاجات الأساسية ظهرت الدولة، واعتماداً على هذه النظرية يمكن القول بأن العائلة هي البداية الأولى لظهور الحكومة، نظراً لما تتسم به العائلة من مقومات أساسية في ممارسة الحكم، ويستدل على ذلك بعض المفكرين بالدولتين اليونانية والرومانية التي كانت السلطة فيها بين أيدي رؤساء العائلات⁸⁶.

ج. النظرية التاريخية :

"ترجع هذه النظرية نشأة الدولة إلى مجموعة عوامل متعددة وأحداث كثيرة تفاعلت مع بعضها البعض وتطورت مع الزمن، لذلك فإنها لا ترى في النظريات الأخرى إلا صحة جزئية أو ناقصة، إن تفاعل مجموعة هذه العوامل -الدينية والثقافية والبيئية والجغرافية والوعي السياسي ورابطة الدم وطبيعة الإنسان وغرائزه - وتطورها مع الزمن أدى إلى حتمية ظهور الدولة، والدولة ليست وليدة حدث واحد أو وليدة الصدفة الفجائية ولكنها حصيلة تطور تاريخي لمجموعة أحداث وعوامل ويحتاج إلى زمن، فربما تلعب الأسرة وتنظيماتها

⁸⁴ يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية، د س ن ، ص ص 86-87 .

⁸⁵ هاني عرب، مبادئ علم السياسة - مدخل ... موجز لدراسة العلوم السياسية ، من موقع:

<http://www.4shared.com/web/preview/doc/dGgGeRrN> (18/04/2014-18.15)

⁸⁶ سعيد بوشعير، بوشعير القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة (النظرية العامة للدستور والدولة، مرجع سبق ذكره ، ص

دورا في بناء الدولة ولكن لا يمكن أن تكون العامل الوحيد فهناك عوامل أخرى تتداخل معه وتتطور لتكون منطلقا لنشأة الدولة"⁸⁷.

5. النظريات العقدية:

ظهرت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة، حيث استخدمها كثير من رجال الفكر والدين كوسيلة لدعم آرائهم واتجاهاتهم السياسية في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحكم إلا أن هذه النظريات بثوبها الحالي بما تتضمنه من مفاهيم سياسية تتعلق بالسلطة وممارستها والأفراد وحقوقهم إنما ترجع إلى القرن السادس عشر، والتي ساهم في صياغتها وإبراز مضمونها كل من توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسو⁸⁸.

يرى هوبز أن أصل وجود الجماعة المنظمة تكمن في العقد الذي نقل الأفراد من حالتهم الفطرية غير المنظمة الى مجتمع منظم، يتكون من فئة حاكمة وأخرى محكومة، كما كان له تصور خاص بالنسبة لحالة الأفراد الأولى قبل دخولهم في الجماعة المنظمة لأطراف العقد الذي تم انتقال الأفراد فيه الى ذلك المجتمع، وكذلك لمضمون ذلك العقد ثم لإثارته، لقد صور هوبز حالة الفطرة في اطار العنف والصراع بين الأفراد، فأراد الأفراد الخروج من هذه الحالة الفوضوية والانتقال الى حياة أفضل تتميز بالأمن والاستقرار، فاتفقوا على ابرام العقد ليعيشوا في سلام، أما بالنسبة لأطراف العقد، فقد قال هوبز بان هذه الاتفاق او العقد قد تم بين جميع الافراد ما عدا شخصا واحدا، حيث اتفق عليه المتعاقدون على ان يكون هو صاحب السلطة الآمرة ورئيسها⁸⁹.

لهذا تكون سلطة الحاكم مطلقة، وذلك لأنه غير مسؤول أمام الأفراد ومن ثم لا بد أن تقابل تصرفاته بالطاعة والخضوع من جانب الأفراد، وإلا عدوا خارجين عن الاتفاق وكافرين بمبادئه، وواضح من هذا أن "هوبز" يؤيد الحكم المطلق للحاكم، حيث جعله غير مقيد بالعقد، وكذل غير مقيد بأي قانون، اذا جعله هو الذي يضع القانون ويلغيه حسب هواه، اي ان القانون اصبح اساسه ارادة الحاكم.

⁸⁷ النظم السياسية والقانون الدستوري ، من موقع:

<http://www.philadelphia.edu.jo/law/sl/420151.pdf>(14.05 -2014/03/04)

⁸⁸المرجع نفسه، ص 32

⁸⁹ نظرية الدولة واساس نشأة السلطة السياسية فيها، من موقع:

http://droitmarocma.blogspot.com/2012/11/blog-post_6425.html(22.15-2014-04-18)

اتفق لوك وهوبز في وجود حالة فطرية عاشها الأفراد قبل أن ينتقلوا الى حالة الجماعة، كما اتفق معه على ان المجتمع السياسي يقوم على أساس عقد اجتماعي انتقل به الأفراد من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة، وقد ترتب على فكرة التعاقد كما تصورها لوك نتائج هامة أبرزها⁹⁰:

➤ أن العقد رضائي تم بين طرفين: الشعب من جانب والحاكم أو الحكام من جانب آخر، وفي ذلك افترق عن هوبز الذي أخرج الحاكم من العقد.

➤ الغرض من التعاقد هو تنظيم الحقوق الطبيعية التي كان يتمتع بها في حياة الفطرة، ومن ثم لم ينزل الأفراد عن حقوقهم إلا بالقدر اللازم لإقامة السلطة، وفي ذلك اختلف عن هوبز الذي توجه صوب تقرير تنازل الأفراد عن كافة حقوقهم الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها في حالة الفطرة.

➤ وقد ترتب على ذلك أن أصبحت سلطة الحاكم أو الحكام مقيدة وليست غير مقيدة كما ذهب هوبز، والشعب ملزم بواجب الطاعة تجاه الحاكم طالما أنه يعمل في الحدود التي رسمها العقد، فإذا جاوزها إلى غيرها كان للشعب حق مقاومته بل وعزله من منصبه، وبذلك أقر لوك حق المقاومة الشعبية إذا ما جاوز الحاكم السلطة المخولة له بمقتضى العقد، أي إذا استبدد الحاكم.

ولهذا فان الحاكم ليس طرفا في العقد، وانما هو وكيل عن الارادة العامة، يحكم وفقاً لارادتها، وليس وفقاً لارادته هو، لذلك فإن للارادة العامة حق عزله متى ارادت.

أما روسو فذهب الى أن الأفراد قد تنازلوا بمقتضى هذا العقد عن جميع حقوقهم دون تحفظ لصالح المجموع، الا أن هذا التنازل تقابله استعادة الأفراد حقوق وحریات جديدة تتفق والمجتمع الجديد، تقررها الإرادة العامة ويفترض وجود هذه الحقوق والحریات لانها ما وجدت الا لحمايتها، وبذلك يسود العدل، ويتمتع كل فرد بحقوق وحریات متساوية، ويقف كل منهم على قدم المساواة مع الآخر، اما عن آثار هذا العقد فيرى روسو انه لما كان أصل الدولة والسلطة إرادة الجماعة أي الاتفاق الجماعي الذي تم بين جميع الافراد، ولما كانت السلطة مردها الإرادة العامة، ويعبر عن ارادتها، ولذلك ليس هذا الحاكم ليس هذا الحاكم الا وكيلا عن الارادة العامة، ومن ثم يكون للافراد حق عزله، اذا ما استبد بالسلطة او مس حقاً من حقوق الأفراد⁹¹.

⁹⁰ مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: دار النجاح للكتاب الجزائري، 2005، ص 21.

⁹¹ المرجع نفسه، ص 23

المطلب الثاني: مفهوم الدولة في الفكر العربي المعاصر

يشهد التاريخ صعود مفاهيم تلعب دورا حاسما في سيرورة المجتمعات البشرية، وفي ميدان السياسة تعدّ الدولة أبرزها على الإطلاق؛ فمنذ تحوّلها إلى مبدأ منظم للوجود الاجتماعيّ، صارت الدولة المرجع الرئيس لمختلف التصورات السياسيّة الإنسانيّة، وانشد الفكر الإنسانيّ إلى دراستها، تفكيكا وتنظيرا ونقدا ومراجعة، وقد تعلّق الفكر العربي والإسلاميّ الحديث والمعاصر بدوره بهذا المفهوم، حتّى قيل في شأنه إنّ مشروعه مشروع دولة، فقد كانت الدولة وما تزال في قلب جميع إشكاليّاته، بل يمكن القول إنّها تمثّل البراداييم التاريخيّ لجميع هذه الإشكاليّات، ولعلّ أهمّ هذه الإشكاليّات تحديد العلاقة الممكنة بين الدينيّ والسياسيّ التي تثار في التاريخ الحاليّ للمجتمعات العربيّة الإسلاميّة في سياق تجدد التفكير في التأسيس النظريّ للسياسة المدنيّة بعد موجات الحراك الاجتماعيّ في دول العالم العربيّ، وهذا ما أوجب علينا تناول مفهوم الدولة في الفكر العربيّ المعاصر في هذا الجزء من الدراسة.

1. تعريف الدولة في الإسلام

الدولة لغة مأخوذة من الدال والواو واللام، وهو أصل واحد يدل على تحول شيء من مكان، ويقال الدّولة والدولة، وهما بمعنى واحد، وتطلق الدولة على الاستيلاء والغلبة وانقلاب الزمان، وعلى الشيء المتداول، والدولة في الحرب بين الفئتين :أن تدار إحدى

الفئتين على الأخرى، فتهزم هذه مرة وهذه مرة، والدولة: أي الغلبة يقال: أدبنا لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم⁹².

وقد وردت في القرآن الكريم حروف كلمة دولة في قوله تعالى " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " (الآية 07 من سورة الحشر) ،بمعنى التداول والتغيير والتحويل، وقيل في تفسيرها إنّ دولة بضم الدال أو فتحها لغتان، وقيل إنّ الضم تشير إلى المال، والفتح إلى الحرب، والمعنى العام حتى لا يقع مالا في أيدي الأغنياء فيتداولوه بينهم دون الفقراء وهو ذات معنى التغيير والتحويل وكذلك وردت في القرآن الكريم في موضع آخر، وقد استخدمت بصيغة الفعل في قوله تعالى: "وتلك الأيام نداولها بين الناس" (الآية 14 من سورة آل عمران) ،أي بمعنى؛ نجعل الدولة والغلبة فيها لقوم وفي غيرها لآخرين⁹³.

ولقد عرف الإسلام فكرة الدولة كشخصية مستقلة عن شخصية الحكام الذين يعتبرون أمناء على السلطات يمارسونها نيابة عن الأمة في فترة ولايتهم .وعليه فالدولة في الإسلام نشأت من التشريع الإسلامي المستمدة قواعده من القرآن والسنة والأدلة التابعة لهما وفقا للقواعد الكلية.

فإذا كانت السلطة التي تحكم الدولة هي سلطه تقوم على التزام عقيدة التوحيد وأحكام الشرع الإسلامي فهي دولة إسلامية .وعليه يمكن تعريف الدولة الإسلامية " بأنها مجموعة من الناس يقيمون على إقليم معين تحكمهم الشريعة الإسلامية.⁹⁴"

ثانيا : نشأة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي

في الوقت الذي كانت أوروبا تعيش قرونها الوسطى المشبعة بالسلطان الكلي للدولة والسلطة المطلقة للحاكم دون حدود أو قيود يتصرف بالأرض وبالبشر كيف يشاء في ذلك الوقت الذي لا يوجد فيه لفكرة المشروعية أو خضوع الدولة للقانون والذي لا يعدوا وجود دولة قانونية فيه إلا حلم من الأحلام، ولدت في شبه الجزيرة العربية أول دولة قانونية أقامها النبي الكريم غداة هجرته إلى المدينة ومن بعده الخلافة الرشيدة، قائمة على مقومات

⁹² محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام - دراسة تأصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي - ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص التخطيط للتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين) ، 2011 ، ص ص 62

⁹³ صلاح عبد البديع شلبي، إقليم الدولة في الفكر الإسلامي والقانون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربي، 1996، ص 21

⁹⁴ عثمان جمعة ضميرية، النظام السياسي والدستوري في الإسلام دراسة مقارنة ، الإمارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة، 2007، ص ص 212- 213 .

الدولة القانونية بمعيار العصر الحديث من وجود دستور وتدرج في القواعد القانونية، وخضوع الإدارة للقانون، والاعتراف بالحقوق والحريات الفردية ومتضمنة في كيانها الفصل بين السلطات وتنظيم رقابة قضائية وتقرير لمبدأ اختيار الحاكم ومحاسبته وعزله، وبذلك يكون الإسلام قد جاء بدولة فريدة في التاريخ غير معروفة أو مألوفة قبله على الإطلاق⁹⁵. لقد قامت الدولة الإسلامية في المدينة بمجرد وجود القوانين الأساسية اللازمة لنظام الاجتماع، وهذه القوانين هي من أوامر الله وصنعه وهي شريعته، وكان أول من مارس السيادة في هذه الدولة منذ نشأتها هو الرسول صلى الله عليه وسلم مبلغا عن ربه القرآن الكريم ومبيناً له بتشريعه.

كما أننا لا نجد عقدا تراضى عليه أهل المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين معه، أو عقدا تراضى به الناس فيما بينهم فلا "تفرقة بين السلطة في مصدرها وجوهرها والسلطة في ممارستها وتطبيقها فالنبي صلى الله عليه وسلم فيما يشره من أعمال الحرب والسلم والقضاء له السلطان الكامل والسيادة المطلقة، فهو رسول الله صلوات الله وسلامه عليه والمبلغ عنه والآية الكريمة: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ تمنع من كل جدال⁹⁶.

وأما بعد انتقاله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى فتتعين التفرقة بين مصدر السلطة وجوهرها وبين من يقوم بممارستها، فلا أحد تكون له السلطة المطلقة في الدولة الإسلامية بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن يمارس السيادة بعده لا تكون له سيادة مطلقة بحال من الأحوال، سواء كان حاكما أو مجموع الأمة أو كان غير ذلك، فالسيادة المطلقة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم أصبحت للشرع الذي أبلغه وللبيان الذي بينه ، ومن يملك السيادة من البشر لا بد أن يتقيد بالشرع سواء كان حاكما فردا أو كان مجموع الأمة⁹⁷.

2. الدولة عند المفكرين المسلمين:

اهتم العديد من المفكرين العرب والمسلمين بمفهوم الدولة نذكر منهم:

أ. نشأة الدولة عند أبو حامد الغزالي :

⁹⁵ منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية - دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة - ، ط 4 ، الأردن :دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013 ، ص 33 .

⁹⁶ جمال الدين محمد محمود ، الدولة الإسلامية المعاصرة، مصر: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1996، ص 40

⁹⁷ المرجع نفسه، ص 40

ويرى الشيخ أبو حامد الغزالي أن حاجة الإنسان إلى الاجتماع وإنشاء البلاد يعود لسببين هما الحاجة للنسل لبقاء جنس الإنسان والتعاون على تهيئة أسباب العيش لأن الفرد لا يستطيع أن يسد حاجاته المتعددة لوحده، وتأتي هذه الحاجة إلى السياسة والحرف، ويبدأ بالرياسة في الأسرة حيث يرأس ولاية الزوج على الزوجة وولاية الأبوين على الأبناء، وهذا المقياس يصلح على البلاد، بحيث متى كان الاجتماع كان التعاون والخصام والنزاع وبالتالي وجدت الرياسة والولاية⁹⁸.

تكلم الغزالي عن الإمامة و نظرياتها بالتفصيل في كتابه (الإقتصاد في الاعتقاد)، والسير المسبوك في نصيحة الملوك و فضائح الباطنية أو المستظهري، وبالرغم من أن الغزالي كان كارها للخوض في هذه المسألة نظراً لحساسيتها إلا أنه أعطاها حقها في الدراسة والشرح، وقد نظر إليها في ثلاث أطراف و هي⁹⁹:

. الطرف الأول: في بيان وجوب نصب الإمام.

. الطرف الثاني: في بيان من يتعين من سائر الخلق لأن ينصب إماماً.

. الطرف الثالث: في شرح عقيدة أهل السنة في الصحابة والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

ب. نشأة الدولة عند الفارابي¹⁰⁰:

يعتبر الفارابي أن الحاكم في المدينة الفاضلة ينبغي أن يكون فيلسوفاً حكيماً من جهة أو نبياً منذراً يوحى إليه من جهة أخرى، وقد ساوى الفارابي بين الحكيم الفيلسوف والنبى المنذر من ناحية رئاسة كل منهما للدولة إذ يقول : (معنى الفيلسوف والرئيس والملك وواضع النواميس والإمام معنى كله واحد وأي لفظة من هذه الألفاظ تجتمع في آخر الأمر في معنى واحد بعينه) فهو يقسم المدن إلى فاضلة وغير فاضلة جاعلاً العامل الديني هو الفصيل بينهما وبذلك تكون الدول المثلى عند الفارابي هي بمثابة مجتمع صغير يتعاون

⁹⁸ الفكر السياسي لأبو حامد الغزالي: تم التصفح :

<http://walspace.ahlamountada.com/t59-topic> (10:12-2014/04/20)

⁹⁹ الفكر السياسي لأبو حامد الغزالي، تم التصفح على الموقع :

<http://walspace.ahlamountada.com/t59-top> c (10:12-2014/04/20)

¹⁰⁰ هاجر أبو القاسم محمد الهادي مفهوم الدولة بين النظريات الإسلامية والوضعية، من موقع:

أفراده لتحقيق السعادة الحقيقية ويحكمها فيلسوف، وهذا ما دفع الكثير من المفكرين إلى اعتبار فلسفة الفارابي مجرد فكرة نظرية دون تطبيق.

ج. نشأة الدولة عند الماوردي¹⁰¹:

تقوم الدولة حسبه على ست قواعد وهي:

* **دين متبع:** وهو الذي يصرف النفوس عن شهواتها ويراقبها في سرائرها وهو أقوى قاعدة في صلاح الدولة واستقامتها.

* **سلطان قاهر:** تتألف برهبته الأهواء المختلفة ويسوس الدولة نحو تحقيق أهدافها العليا. ويحفظ الدين ويحرس الناس ويحقق لهم الأمن والرزق والسلطان هو الإمام أو الخليفة.

* **عدل شامل وأمن عام:** تطمئن إليه النفوس فيعيش الناس في أمان وطمأنينة.

* **خصبة دائمة:** أي الوفرة في الأرض والممتلكات والأموال، وفيه يقل في الناس الحسد وتتمتع النفوس في التوسع، وتكثر المواساة والتراحم وذلك من أقوى الدواعي لصلاح الدولة وانتظام أحوالها.

* **أمل فسيح:** يربط الجيل الحالي بجيل المستقبل، فالجيل الحالي يرث الجيل الماضي. ويعد لجيل المستقبل آمالاً عراضاً ولو قصرت الآمال ما تجاوز الواحد حاجة يومه. هذه هي القواعد الست التي تصلح بها الدولة والإمام في دولة الماوردي يجب أن يكون قرشياً ليحد من نفوذ غير العرب، فالماوردي يضع نظاماً سياسياً للحكم يتصدره الإمام فوزير التفويض ثم وزير التنفيذ فأمراء الأقاليم فأمر الجيوش فالقاضي فالمحتسب فوالي المظالم.

ويكون الاختيار للخليفة عبر طريقتين وهما:

1. أهل الاختيار وهم الذين يختارون إماماً للأمة واشترط فيهم العدل والحكمة والعلم.
2. أهل الإمامة وحتى ينتصب أحدهم لابد له من سبع شروط أهمها العدالة والاجتهاد وسلامة الحواس والأعضاء والشجاعة وأن يكون من قریش، وعرف الخلافة والإمامة. ويقرر الماوردي أن الإمامة هي موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وتتعدد من وجهين أحدهما باختيار أهل الحل والعقد، والثاني بعهد الإمام من قبل، ومن ثم فإن التعاقد بين أهل الحل والعقد وبين الإمام يتم بواسطة رضا الطرفين لأن العقد مرضاة واختيار لا يدخله إجبار.

¹⁰¹ أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، ط3، الكويت: مكتبة دار ابن قتيبة، 1989م، ص7.

د. نشأة الدولة عند ابن خلدون :

"الدولة عند ابن خلدون هي "ظاهرة في كل مرة تنتهي فيها الدورة السياسية "فهي في نظره لا دائمة ولا مستقرة، وينطلق ابن خلدون في تفسيره لظاهرة عدم استقرار الدولة من فكرة عزيزة عليه، فكرة أكثر شمولية، وهي عدم إثبات ظواهر الاجتماع الإنساني على الإطلاق عنده، يقول في مقدمته :إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فإن ذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول، ولذا فإن الدولة تبقى مؤسسة دائمة التعرض للتبدل والتغيير".¹⁰²

وتتمحور عملية نشوء الدولة في الفكر الخلدوني حول عنصرين أساسيين:

✘ إن الدولة تنشأ من البداوة وعمادها العصبية.

✘ إن نشوء الدولة يمثل بداية دورة تاريخية-سياسية تتقدم في إطارها الدولة كموضوع

وثمره للصراع.

إن العصبية بالنسبة لابن خلدون هي الأساس في فكرة ضرورة التنظيم السياسي وبشكل أخص في فكرة الدولة (فالدولة غاية للعصبية)¹⁰³ كما يقول في المقدمة، بل إنها بالنسبة له المبدأ الأوحد والأنجع لنشوء الدول .

العصبية عند ابن خلدون لا تشمل أبناء الأسرة الواحدة الذين تربط بينهم صلة الرحم فحسب، بل هي تتسع لتشمل أهل الولاء والحلف، وفي مواقع أخرى نجد ابن خلدون يضم الرق والمرتقة، وهم من يُطلق عليهم اسم «المصطنعين إلى العصبية»، أمّا النسب فيعتبره أمر وهمي فائدته هو الترابط الذي يوجده، وبهذا يكون معنى العصبية عند ابن خلدون مرادف لمفهوم العصبية، والذي لم يخرج عن المفهوم الإسلامي الذي نبذ العصبية القبلية .

يلخص صاحب المقدمة حركة التاريخ على أنها حركة انتقال دائمية من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، "وعملية الانتقال هذه يترجمها صراع بين البدو والحضر لما لهاتين الفئتين من صفات مضادة لصفات الفئة الثانية، فلا بد من أن يقع الصراع بينهما على وجه من الوجوه"¹⁰⁴

¹⁰² عبد الرحمان ابن خلدون ، المقدمة ، ط4 ، دار إحياء التراث العربي، دس ن، ص 28

¹⁰³ المرجع نفسه، ص 30

¹⁰⁴ علي الوردي مرجع سبق ذكره، ص 82

وحركة الانتقال المستمرة من البداوة إلى الحضارة لا تسير على خط مستقيم بل على شكل دورة عبر عملية نشوء الدولة، وهذه الدورة تأخذ شكلين رئيسيين:

- **دورة اجتماعية - تاريخية** - وهي تمثل صراع حضاري يتضمن انتقال الحضارة من أمة إلى أخرى، أو من عصبية مؤثرة في العمران إلى عصبية أخرى لا تربطها بها أية رابطة، وهذا ما يسميه ابن خلدون بخلل الدولة الكلية.

- **دورة عصبية**: أي حينما تنشأ الدولة بانتقال الحكم والسلطة من عصبية خاصة إلى أخرى مماثلة داخل عصبية عامة واحدة.

ثالثاً: مفهوم الدولة الحديثة وإشكالاتها في الفكر الإسلامي السياسي المعاصر:

شغلت إشكالية الدولة المؤرخين وعلماء السياسة، وعكفت النخب الفكرية والأكاديمية منذ سنوات على دراسة الأطروحات الفكرية ذات المرجعية الإسلامية التي تتناول علاقة الدين بالدولة، والدولة بالمجتمع، وعلاقة الدولة مع المجتمعات الأخرى. وقد توصلت أغلب الدراسات إلى أنّ هنالك أزمة بنيوية للفكر والخبرة الإسلامية في تحديد خطوط الاتصال والانفصال بين الدين والدولة. إذ ثمة ميول جارفة لإدخال القيم والمبادئ والأحكام والممارسات الإسلامية في قوانين الدولة وممارساتها. ولقد أنتج الفكر الإسلامي العديد من النماذج للدولة نذكر منها:

أ. الإصلاحات الإسلامية والدولة الوطنية:

لقد جاء ميلاد فكرة الدولة الوطنية في الوعي الإصلاحي الإسلامي بعد احتكاك المسلمين بالنموذج الأوربي للدولة الذي حدث بعد حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، ومنذ ذلك الحين طغت المسألة السياسية على تفكير النخب الإسلامية بحيث ساد الاعتقاد بأن الخلل الذي أصاب المجتمعات الإسلامية ومدنيتها إنما يرجع إلى تخلف نظمها السياسية التقليدية، في حين تقدمت أوروبا وتفوقت بسبب قوة نظمها السياسية (بما تشمله من جيوش ومؤسسات قوية وإدارة فعالة وتنظيم مالي متقدم)، بالنسبة للجيل الإصلاحي الأول -الذي يشمل رفاة الطهطاوي وابن أبي الضياف وخير الدين التونسي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده- فقد انصبت مساهمته على أمرين¹⁰⁵:

- الأول طرح مسألة الدولة الوطنية والتعريف بنموذجها - في أوربا- القائم على مقتضى العدل والقانون. وهي مهمة اضطلع بها الطهطاوي والتونسي؛ حيث

¹⁰⁵ أمجد أحمد جبريل، الدولة القومية مفهوم إشكالي في الفكر العربي المعاصر، من موقع:

<http://www.onislam.net/arabic/madarik/politics/124546-2010-09-30-08-45-26.html> (05/04/2014 - 22:15)

تحمس الأول للدفاع عن تجربة محمد علي باشا، في حين دافع الثاني عن تجربة التنظيمات التي أقدمت عليها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، فقد انصبت مساهمات هذا الجيل على طرح مسألة الدولة الوطنية والتعريف بنموذجها في أوروبا، ونقد الاستبداد والمطالبة بالإصلاح والدستور.

- ثم جاءت ثانياً مساهمة محمد عبده الذي اجتهد في التأكيد على فكرة مدنية السلطة في الإسلام لتجريد الحكم الاستبدادي من أي شرعية دينية، كما دافع عن حق الأمة في الولاية على نفسها من خلال نظام التمثيل النيابي بحيث لا يتصرف في شؤونها العامة إلا من تثق بهم من أهل الحل والعقد.

ب: من الدولة الوطنية إلى دولة الخلافة¹⁰⁶:

شهدت العشرينيات من القرن العشرين عودة إلى الدعوة إلى الخلافة، بعدما حققت فكرة الدولة الوطنية عنفواناً مع التيار الليبرالي في مصر، وبخاصة في كتابات لطفي السيد، وكان رائد دعوة الخلافة هو رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده وزميله الأقرب في معركة الإصلاح، وكان كتابه "الخلافة أو الإمامة العظمى" النص المؤسس لهذه الدعوة، وربما كان من أسباب ذلك إلغاء الخلافة العثمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1924، وتخلت المسألة السياسية الإسلامية عن الدولة الوطنية التي أرستها الإصلاحية الإسلامية، وتخلت عن منظومة المفاهيم السياسية الليبرالية الحديثة لتتحول إلى منظومة السياسة الشرعية، ومن جانب آخر "اعتمد تيار الصحوة على اقتباس النصوص وتركيب فقرات على بعضها البعض محاولاً استدعاء الحلول للرد على المشكلات المعاصرة، واعتمد تيار الإصلاح على المنهج نفسه فاكتفى باقتباس نصوص مترجمة وحاول إعادة تركيبها فقرات مختارة من هذا الفيلسوف الفرنسي أو العالم الاجتماعي الألماني أو ذلك المفكر الإقتصادي الإنجليزي ظناً منه أن الإكثار من التشكيلات الفكرية يسرع من عملية الإصلاح والتحديث

107

ج. الدولة الإسلامية والدولة الدينية

لقد اعتمدنا في دراسة عنصر من الدولة الوطنية إلى دولة الخلافة على المراجع التالية:

¹⁰⁶ عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 25 . 26

² وليد نويهض، العقد السياسي - الإسلاميون والدولة والمسألة الديمقراطية - ، ط2، البحرين شركة دار الوسط للنشر

والتوزيع، 2009، ص 18

بعد سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية سنة 1924 ثم قيام مصطفى كمال أتاتورك بتدشين نظام جمهوري علماني في تركيا، تجدد الاهتمام بفكرة الخلافة وتجديد فقه السياسة الشرعية، فدافع محمد رشيد رضا عن " الخلافة أو الإمامة العظمى "، ووُجدت مسوغات القول والجدل حول علاقة الديني بالسياسي، فصاغ علي عبد الرازق خطاباً نقدياً لنظام الخلافة في كتابه " الإسلام وأصول الحكم " الصادر عام 1925 وانتشر الجدل واتسع ¹⁰⁸.

لم ينشغل الإمام حسن البنا بفكرة الخلافة مقدراً أنها مسألة مؤجلة بالرغم من فرضيتها، وركز جهده على بناء دولة إسلامية في مصر يمكن أن تكون نواة أو مقدمة لإحياء نظام الخلافة لاحقاً، وقد اهتم دعاة فكرة "الدولة الإسلامية" من الإسلاميين المعاصرين ببحث الصلة بين إقامة الدولة وتطبيق الشريعة، مؤكدين على عدم صلاحية الفكرة العلمانية للمجتمع والدولة في الديار الإسلامية التي لم تعرف تجربتها التاريخية هذا الفصل بين الدين والدولة كما حدث في الغرب. وشددوا -في أغلبهم- على أهمية التدرج والمرحلية في تطبيق أحكام الشريعة وأسلمة القوانين حتى يمكن الوصول إلى إقامة دولة إسلامية، تكون الأمة هي مصدر السلطة فيها من خلال التأكيد على مفهوم الشورى ¹⁰⁹.

ويبدو أنّ " الدولة الإسلامية "، كما تطورت رؤيتها لدى الإسلاميين العرب منذ حسن البنا وعبد القادر عودة وحتى سيد قطب والغزالي والقرضاوي، هي دولة دينية، لها مهمة رئيسية هي " تطبيق الشريعة " الإسلامية.

د:الصحيون والدولة الشيوقراطية في الحاكمية

الحاكمية في التصور الإسلامي لا تحصر في تلقي الشرائع القانونية من الله وحده بل هي نظام إجتماعي وأخلاقي ومعرفي، بهذا المفهوم يقطع السيد قطب مع سابقه حول التطور السياسي وحول التطبيق المتدرج لأحكام الشريعة وإقامة النظام القائم على الشورى بل يدفع بصورة جديدة للسياسة والسلطة وقوامها المماهات الكاملة بين الديني والسياسي إلى حد القول بدينية الدولة، وبهذا المفهوم سقطت الدولة الإسلامية وصعدت فكرة الدولة الشيوقراطية دولة الحاكمية وكان بمعنى ما من نتائج تلك الصيغة النظرية الشعارتية

¹⁰⁸عبد الله تركماني، إشكالية الدولة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، تم التصفح:

<http://www.mokarabat.com/s2457.htm> (03/05/2010-00.15)

¹⁰⁹أمجد أحمد جبريل، مرجع سبق ذكره، ص 35

"الإسلام دين ودولة " وهي تنطوي على أكثر من التباس مرده إلى عجز القائمين بها عن بناء تصور حقيقي منسجم للنظام السياسي¹¹⁰.

المطلب الثالث: علاقة مفهوم الدولة بالمفاهيم المشابهة

يجد العديد من الباحثين والدارسين لمفهوم الدولة خلطا واضحا بينه وبين غيره من المفاهيم المشابهة كمفهوم السلطة والحكم والنظام، ولذلك وجب علينا إزالة ذلك الخلط وفك ذلك الغموض بتحديد أهم الفروقات بين مفهوم الدولة وغيرها من المفاهيم المشار إليها سابقا:

1. **الدولة والسلطة :** "يخط العديد بين مفهومي الدولة والسلطة، وهذا الخلط مرده ممارسة الدولة للسلطة، لذلك يبدو من الضروري أن نميز بين هذين المصطلحين، فالدولة هي شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يمارس السلطة، في حين أن السلطة تتجاوز حقل الدولة وتمتد إلى مختلف مجالات الوجود الإنساني، فنحن نتحدث مثلا عن سلطة الطبيب أو سلطة الأستاذ... وهذا يعني أن الدولة لا تجسد كل أنواع السلطة في المجتمع، لذلك يرى ميشال فوكو أن السلطة باعتبارها ممارسة لا يمكن أن تتحدد انطلاقا من تحليل أجهزة الدولة، فالسلطة مبثوثة في كل مكان ولا تتحدد إلا باعتبارها موضوع صراع : صراع من أجل السلطة، يسميه بالنديي بالمنافسة من أجل السلطة، وصراع ضد السلطة، يسميه الفكر السياسي المعاصر مراقبة السلطة.

وفي الأخير يمكن القول أن الدولة عبارة عن كيان اعتباري يمثل منظومة مجتمع وثقافته وتطلعاته في الحياة على جغرافية معينة. أما السلطة فهي أداة تنفيذية تشرف على العناية بالدولة وحمايتها وإدارة المجتمع وفق الدستور والقانون وتهلك السلطة أو يموت رئيسها وتستمر الدولة بالحياة، فالدولة أبقى من السلطة"¹¹¹.

¹¹⁰ جهاد عودة، تصورات عبد الإله بلقزيز للحدثة: العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 18

¹¹¹ حول مسألة الدولة، من موقع m

2. **الدولة والحكم:** "ينبغي التمييز بين الدولة والحكم فمفهوم الدولة أكثر اتساعا من مفهوم الحكم، بحيث ان الدولة كيان شامل يتضمن جميع مؤسسات المجال العام والخاص وكل أعضاء المجتمع بوصفهم مواطنيها، وبالتالي فالحكم هنا ليس إلا جزءا من الدولة، أي أن الحكم ما هو إلا الوسيلة أو الآلية التي تؤدي من خلالها الدولة سلطتها و هي بمثابة عقل الدولة و هنا تظهر لنا الفروقات بينهما بحيث ¹¹² :
-ان الدولة كيان أكثر ديمومة مقارنة بالحكم المؤقت بصيغته حيث يفترض تعاقب الحكم وتغيره بتغير الظروف السياسية.

-قد يتعرض الحكم للتغيير او التعديل بينما الدولة هي الدولة
3. **الدولة والنظام:** "يمثل النظام السياسي ركنا من أركان الدولة وعلى أساسه تنظم وتسير، والواقع أنه لا يمكن تصور دولة ليس لها نظام سياسي مهما كان بدائيا وبسيطا وإلا فقدت إحدى المقومات الأساسية لبناء الدولة ، ذلك أن النظام السياسي هو الذي تنبثق منه مؤسسات الدولة السياسية، والنظام السياسي هو عبارة عن مفهوم تحليلي يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع أما الدولة فهي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، والشخصية القانونية على الصعيد الدولي ¹¹³ .

¹¹² أحمد بو عيطة، نشأة الدولة، محاضرة القيت على طلبة السنة الثانية ماستر (قانون دستوري) في مقياس نظريات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2013، ص 14

¹¹³ عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، الجزائر:مديرية النشر لجانعة قالم، 2006، ص 13

نتائج واستنتاجات الفصل الأول:

من خلال دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للدولة والمجتمع المدني في هذا الفصل يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

- المجتمع المدني كمفهوم غربي ساهمت في صياغة وتحديد معالمه مجموعة من المدارس في سياق الفكر السياسي بدءا من الفكر اليوناني، إلا أن الصيغ الجديدة للمفهوم برزت ملامحها بدءا من فلاسفة عصر النهضة الأوروبية وخاصة نظرية العقد الاجتماعي التي أسست لقطيعة فكرية مع النظم القديمة القائمة على مبادئ الحكم المقدس.
- لم تتمكن المفاهيم المختلفة المقدمة للمفهوم من وضع حدود فاصلة بينه وبين الدولة واعتباره كيانا واحدا لا تمايز بينهما، لكن التغيرات الحاصلة والتي رافقت صعود البرجوازية في القرن الثامن عشر مرورا بالتطورات الحاصلة في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين برز خلالها مجموعة من المفكرين استطاعوا أن يقدموا مفاهيم مغايرة لما كان متداولاً في السابق، ويعود السبب في ذلك إلى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت عصر النهضة الأوروبية .
- هذه الظروف هي الممهدة للمنطلقات الرئيسية المرتبطة بالمجتمع عامة والمجتمع المدني خاصة، عبرت عنها مجموعة من الاتجاهات الفكرية سواء الليبرالية أو الماركسية، وصولاً إلى غرامشي وما تلاه من مفكرين أضافوا له بعداً مؤسسياً،

ورغم الاختلافات الفكرية التي أحاطت حول المفهوم إلا أنه كان هناك إجماع على انفصاله عن الدولة ككيان مستقل، ويعملان جنباً إلى جنب لتحقيق المصلحة العامة.

- انتقل استعمال المفهوم إلى المدرسة العربية، مع بروز مجموعة من التحولات في واقع المجتمعات العربية (سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا)، وطفّت على السطح إشكالية استعمال المفهوم مع مقتضات الخصوصية العربية، وصعوبات التفاعل مع المفهوم وتطبيقاته على الأوضاع العربية.

- تطور استعمال المفهوم اليوم في السوسيولوجيا التاريخية ذات المرجعية الوظيفية وفي السوسيولوجيا السياسية بمعان تتجاوز إرثه الليبرالي الكلاسيكي كما تتجاوز استعمالاته الماركسية وذلك بالصورة التي تحدد له معان مضبوطة ومساعدة على الفهم والتواصل، فقد برز مفهوم المجتمع المدني العالمي كمفهوم جديد في ظل التطورات الحاصلة.

- هذا المسار التطوري للمفهوم هو ما يفسر أنه لم يولد من فراغ، وإنما نتيجة لصراع فكري امتد لفترات زمنية طويلة أدى إلى تحديد وفهم الوظيفة التي يحققها المجتمع المدني في عملية بناء الدولة والنظام السياسي، خاصة عندما تعمل القوى المكونة له وفق آليات واضحة للحد من سيطرة السلطة على جميع المواقع والمبادرات ويتقاسم معها الأدوار بشكل يحقق التوازن ويجعل العلاقة بين الطرفين تتسم بالتوازن والاستقرار.

أما بالنسبة لمفهوم الدولة في الفكر الغربي والعربي فقد تم معالجته في المبحث الثاني وقد توضح ما يلي:

- فالدولة هي ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلدان خلال مراحل تاريخية معينة، عكس الدولة في المجتمعات الغربية التي

صاحب في تكوينها وتطورها التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته الدول الأوروبية منذ القرن الخامس عشر.

- أن مفهوم الدولة الذي يتبناه المفكرون المسلمون يختلف عن مفهوم الدولة لدى الليبراليين والماركسيين، فالغاية من وجود الدولة الإسلامية هي تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الغايات الأخرى التي تشترك فيها مع غيرها من الدول الوضعية، فالدولة الإسلامية لا تفصل بين الدين والدولة لأنها تستمد أهدافها ومبادئها وأسسها من هذا الدين وهي بذلك تختلف عن غيرها من الدول الوضعية .
- بالإضافة إلى أنها دولة توازن بين المادي والمعنوي وبين الفردي والاجتماعي، كما أن أصل الدولة لدى المفكرين الإسلاميين أصل ديني وأنها نشأت بلطف من الله تعالى.
- كما اتسمت أفكار بعض المفكرين الإسلاميين بالخيالية والابتعاد عن الواقع واستصحاب التجربة التاريخية، لذلك فإن الكثير من هذه الأفكار بحاجة إلى قراءات جديدة تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في الواقع الدولي ومدى تأثير العالم العربي بمثل هذه التطورات، لكن مع هذا فهناك من المفكرين من كانت أفكاره متلائمة مع متطلبات الواقع المعاش وفي نفس الوقت لا تتعارض مع الثوابت الإسلامية.

الفصل الثاني: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر بين المقومات والمقوضات

نظرا للطابع الإشكالي الذي ينطوي عليه مفهوم المجتمع المدني من خلال علاقته معه بالدولة ستسعى هذه الدراسة في هذا الفصل إلى التطرق لإشكالية بناء الدولة وتتبع السياق التاريخي الذي ولدت فيه، وكذا سنتطرق إلى نوعية النظام السياسي الذي تم تبنيه من طرف قادة الاستقلال وتأثيره على ولادة المجتمع المدني إضافة إلى تناول الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك مظاهرا لأزمة البنائية للدولة الجزائرية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سنحاول التطرق إلى دراسة طبيعة وسمات المجتمع المدني الجزائري من حيث السياق التاريخي منذ مرحلة الإستعمار إلى وقتنا الراهن، والتركيبية الهيكلية للمجتمع المدني الجزائري ومكانتها في الدساتير الجزائرية مع التركيز على فترة التعددية السياسية، إضافة إلى تناول أهم الظروف المجتمعية على فاعلية العمل الجماعي وفي النهاية نتطرق إلى تجليات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة الراهنة.

المبحث الأول: طبيعة وسمات الدولة في الجزائر.

إن النظام السياسي الجزائري يعتبر حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي سادت الجزائر عبر تاريخها الطويل وتأثرت بها النخبة المثقفة، وقادة الحركة الوطنية، وتنظيماتها السياسية من قبل نخبة سياسية وعسكرية في ظل غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي، وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الدولة ونسقتها الاجتماعي بكل عناصره، ولذلك أصبحت الحاجة إلى التغيير في طبيعة النظام السياسي ضرورية من الأحادية إلى التعددية وذلك مواكبة للتغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

المطلب الأول: السياق التاريخي لبناء الدولة في الجزائر

عند التطرق لأي دراسة في مجال العلوم السياسية يجب التطرق إلى العامل التاريخي كونه عنصرا أساسيا في تفسير ومعالجة القضايا السياسية، وفي هذا المطلب سنحاول تناول نبذة تاريخية منذ مرحلة الاستعمار إلى وقتنا الراهن.

لقد تشكل النظام السياسي الجزائري من رحم الحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية، حيث تعايش السياسي والعسكري في البداية قبل أن تتحكم القوة العسكرية في زمام الأمور، تطورت الحركة السياسية الوطنية منذ نهاية العشرينيات من القرن الماضي إلى نهاية الأربعينيات إلى أن وصلت إلى مستويات راقية في نضالها، غير أن التعنت الاستعماري

الذي قابله ارتقاء كبير للحس الوطني لدى الجزائريين عجل باندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، فأصبح بذلك العمل المسلح هو العمل الرئيسي لهياكل الثورة مع وجود عمل سياسي ودبلوماسي وإعلامي ونضالي مدني لمساندة الثورة والمساهمة في قيادتها¹¹⁴.

بعد الإستقلال "عقد مؤتمر طرابلس 1962 لتحديد مسار البلاد السياسي والمؤسساتي، غير أنه اخفق في الفصل النهائي في تعيين القيادة السياسية التي تتولى مستقبل النظام السياسي الجزائري بعد فتح باب الصراع على السلطة"¹¹⁵، ومع تطور الأوضاع نشأت أزمة كبيرة بين قادة الثورة السياسيين والعسكريين حول جدلية أولية العسكري على السياسي أو العكس، فتغلب العسكري على السياسي في حسم الصراع في نهاية المطاف، وأصبحت المؤسسة العسكرية أساس نظام الحكم في الجزائر مع تغيرات في الشكل أو أشكال التوازنات بين رئاسة الجمهورية والجيش من فترة إلى أخرى، ومازال هذا الأمر مستمرا إلى وقتنا الراهن.

ونتيجة لهذه الخلافات السياسية برز إلى الوجود ثلاثة تيارات إيديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني، تحاول هي الأخرى التعبير عن مصالحها الاجتماعية والثقافية مقدمة في ذلك جملة تصورات مختلفة ومتعارضة لما ينبغي أن يكون عليه نموذج النظام الجزائري بعد الاستقلال وهذه التيارات هي¹¹⁶:

❖ **التيار الاشتراكي:** يعكس طروحات الاتجاهات الماركسية الاشتراكية، يدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي جزائري، يقوم بتحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية من خلال القطيعة مع النظام الاستعماري.

❖ **التيار الرأسمالي الليبرالي:** يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية وكبار مالكي الأراضي، يدعو إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي والتعامل مع فرنسا.

❖ **تيار رأسمالية الدولة الوطنية:** يعكس طروحات الجهاز الإداري والجيش من البورجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية، يدعو إلى صيرورة خلق دولة وطنية

¹¹⁴ عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 84

¹¹⁵ المرجع نفسه، ص 85

¹¹⁶ المرجع نفسه، ص ص 85-86

مركزية تعمل على أساس التخطيط المركزي، وتقوم باسترجاع الثروات الطبيعية والوطنية.

ساهمت هذه الخلافات من تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها إلى صالح جيش التحرير الوطني المتمتع بوزن كبير غداة الاستقلال، حتى تشكلت أول حكومة ترأسها "أحمد بن بلة" وعين فيها "هوارى بومدين" وزيرا للدفاع، وبعد هذه الصراعات التي عرفتھا الأسرة الثورية وفي ظل العلاقات المتشابكة بين الجبهة " النواة الأم " والحكومة المؤقتة كتنظيم فرعي تابع عنها، ظلت فكرة الأحادية الحزبية متجلية من خلال الحرص على عملية الإدماج تحت تأطير الحزب الواحد.

"بين ميثاق طرابلس ما عرف بالديمقراطية الاجتماعية (ديمقراطية الحزب الواحد الطلائعي) في الإطار الاشتراكي لتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، حيث لابد من حزب جماهيري قوي وواعي... تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي ضرورة ملحة إلى السير إلى الأمام ... الحزب لابد أن يضم كل الشرائح الاجتماعية لتحقيق أهداف الثورة"¹¹⁷، إذا "كانت الظروف التاريخية ومقتضيات حرب التحرير قد بررت إنفراد حزب جبهة التحرير الوطني لقيادة الثورة ومرحلة ما بعد الثورة وهذه المرة على قاعدة أن الحزب الواحد ضرورة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة الموارد من أجل معركة التنمية بعدما كان تبريرها تحت قاعدة أن الوحدة الوطنية هي أساس الثورة أثناء الاحتلال"¹¹⁸ كما تم اعتماد "نظام الحزب الواحد في الدستور وتقرير أن جبهة التحرير الوطني هي التي تحدد سياسة الأمة، وتوصي بعمل الدولة، وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة، وأنها هي التي تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشيد الاشتراكية في الجزائر"¹¹⁹.

¹¹⁷ محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2008، ص 48

¹¹⁸ الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو سياسية -الجزائر-، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية)، 2012-2013، ص 108

¹¹⁹ سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1963-1973، ج 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 78

بعد تبني النظام السياسي الجزائري لهذا الخيار بالإضافة إلى تأثيرات أخرى متمثلة في " المد القومي العربي (الناصرى)، الذي آمن بأن الأحادية الحزبية هي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية، وكذا تأثير المد الماركسي الذي يأخذ نفس المنطق في معاداته للبرجوازية، إضافة إلى المد الإسلامي كون الحركات الإسلامية عامة تعتبر التعددية منافية للتوجه الإسلامي الذي يأخذ بنظام الحزب الواحد"¹²⁰.

في ظل الأحادية الحزبية تعاقبت ثلاث أنماط من الممارسة السياسية وفيما يلي سنحاول استعراض كل فترة على حدة:

1. مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة 1963 - 1965

أثبتت هذه المرحلة أن صعود أي رئيس إلى سدة الحكم يكون بالإسناد إلى القوة العسكرية، إلا أنه بمجرد الوصول إلى الحكم يفكر في تركيز السلطة في يده باستخدام المؤسسة نفسها، "الأمر ينطبق على الرئيس الرئيس بن بلة فبمجرد وصوله إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية التي رأت فيه طرفا مدنيا قابلا لإضفاء طابع الشرعية في تبرير ممارسة السلطة، انفرد بالسلطة وأبعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكر بحجة ترتيب البيت الداخلي لجهة التحرير الوطني"¹²¹.

هذا التوجه السياسي رسخ بالنصوص القانونية اللازمة لهيمنة رئيس الدولة على السلطة (الحزب) وكرست العلاقة الارتباطية بين الحزب والدولة من خلال الأخذ بأحقية الحزب الواحد كحزب طلائعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية، بحكم الأوضاع السياسية، لأن بناء الدولة يمر بالضرورة عبر الاستيلاء الفعلي والتحويل العملي لجهاز الدولة سواء بناه أو في رجاله من طرف الحزب"¹²²، دون إشراك فواعل أخرى في ممارسة السلطة" واتضح جليا في هذه المرحلة إغلاق مجال الحريات عبر منع التمثيل السياسي، والحد من حرية الصحافة واحتواء الإرادة الشعبية، هذا التوجه ساهم إلى حد كبير في سيادة إيديولوجيا شعبية غير مشجعة على العمل الجمعي، تقف في وجه التعددية التي تعترف بالآخر وبحقوقه السياسية والاجتماعية وعملت في المقابل على إضعاف عمل

¹²⁰ عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 226، ديسمبر 1997، ص 4.

¹²¹ عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

¹²² لياس بوكراع، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المعارضة أمام نفوذ الفئة الحاكمة التي تمثلها أقلية¹²³، وشكل هذا النمط السياسي السلطوي أثر على نوعية وحجم التحولات الاجتماعية اللاحقة وعلى التركيبة الاجتماعية وعلى نوعية الحركات الاجتماعية وعلى منظمات المجتمع المدني التي تحول عملها في إطار الحركة الوطنية لبناء الدولة، وهي مرحلة دولة المجتمع التي تعبر عن اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع (جدلية الأسبقية)*. (العودة إلى اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع)

كما اعتمد الرئيس بن بلة على "العسكر في الهيئة التنفيذية فحكومته الأولى ضمت سبعة عسكريين منهم ثلاثة من جماعة وجدة، والحكومة الثانية تعزز موقع العسكريين بإضافة قايد أحمد، وشريف بلقاسم، ليصبح عدد العسكريين تسعة منهم خمسة من جماعة وجدة، وفي المرحلة الثالثة حاول بن بلة تقليص هيمنة العسكر فأبعد العناصر المحسوبة على عناصر وجدة إلا أن الظروف سارت في اتجاه معاكس وأطيح به في حركة 19 جوان 1965¹²⁴.

2. مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين 1965 . 1978

" في 19 جوان 1965 اعتقل الرئيس بن بلة واستولى الجيش على الحكم بقيادة العقيد هواري بومدين، واستطاعت المؤسسة العسكرية تأسيس وصياغة مبررات مقبولة لتدخلها لإزاحة الرئيس من منصبه، وقدمت الأمر على أنه حركة تصحيحية تستهدف إعادة السيادة للشرعية الثورية والقضاء على الحكم الفردي إلى سلطة الشعب¹²⁵، "حركة 19 جوان شهدت الميلاد الحقيقي للإيديولوجيا الجديدة، "إيديولوجية الدولة الناشئة التي تغير مفهوم العمل السياسي، وتعطي التنمية حجمها الطبيعي كقضية مركزية، انطلاقاً من كون الجيش هو الضامن والحامي لخيارات النظام وتوجهاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبدأت عملية بناء الدولة البيروقراطية في هذه المرحلة بإصلاح البلديات والولايات¹²⁶، حيث صدرت بدءاً من 1967 مجموعة من القوانين والاجراءات بهدف خلق

¹²³الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو سياسية -الجزائر-مرجع سبق ذكره، ص 110.

¹²⁴محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 84.

¹²⁵المرجع نفسه، ص 85.

¹²⁶المرجع نفسه ص 88.

هياكل قاعدية متينة للدولة، وفي عام 1971 خضت الدولة تأسيس الجمعيات حيث حدد تعريف الجمعية على أنها الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة وعلى وجه مشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة الأثر لا تدر عليهم ربحاً¹²⁷، كما تم اللجوء كذلك إلى أسلوب الحضر والحل الذي شمل كل الجمعيات التي تعمل خارج النظام السياسي وتوجهاته ونصت المادة 11 على أن " الجمعيات غير القانونية والتي لم توافق السلطات العمومية ولم ترخص لها، أو كل جمعية أثبتت أو تأسست من جديد بعد أن تم حلها من طرف السلطات العمومية أو السلطات القضائية"¹²⁸، مثلما تم فعله مع جمعية العلماء المسلمين التي تم حصرها والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين التي عملت السلطات على حله بالرجوع إلى القضاء.

أخذ مفهوم الدولة في عهد بومدين مفهوماً جديداً فبعد إعلانه عن بناء أجهزة فعالة ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب أو كما قال رحمه الله " دولة مؤسسات لا تزول بزوال الرجال"، وبالتالي أخذ بومدين بطرح مصدر جديد للسلطة وهي الشرعية الدستورية وكرسها من خلال " التصويت على الميثاق الوطني في جوان 1976، بعدما عرف النظام السياسي الجزائري مرحلة اللادستورية في المرحلة الممتدة بين 1965-1976؛ حيث شكل مجلس الثورة الهيئة العليا للبلاد حكماً عسكرياً تحت غطاء الشرعية الثورية، وهي مرجعية مرنة أدت إلى تجاوزات لم توفر السلطة وسائل مقاومتها، ووظف خلاله الحزب للتعبة الاجتماعية ومراقبة وتطويع المنظمات الجماهيرية لسلطة مجلس الثورة"¹²⁹.

وبعد " صدور دستور 1976 بدأ النظام السياسي الجزائري يشق مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، وتعيد لجهة التحرير الوطني دورها الفاعل في الحياة السياسية على أن تبقى له الأولوية والسيطرة على الجبهة، كما حرص على الإبقاء عليه كإطار يستمد منه النظام شرعيته من دون أن تكون لهذا الإطار سلطة فعلية في إدارة المجتمع بمعنى

¹²⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 1 من الأمر 79/71 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد 105، الصادر بتاريخ 12/24 / 1971 ص 45.

¹²⁸ المادة 11 من نفس القانون.

¹²⁹ عبد النور ناجي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

حصر مهمة الجبهة في المجال التعبوي السياسي-الاجتماعي لدعم النظام الذي لم يسمح من خلالها بوجود أي معارضة رسمية قادرة على منافسته ومسائلته¹³⁰.

3. مرحلة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد 1979-1988

عند تولي الرئيس الجديد الرئاسة اخذ بإصلاحات في القطاع الاقتصادي، حيث دخلت الجزائر مرحلة الانفتاح السياسي والإقتصادي، فرخص للجمعيات المستقلة، وأعطى حرية إنشاء مرصد لحقوق الإنسان المعارض لخلق الحريات قبلها، المركزية في القرارات ألغيت، كما تم تسريع الخصخصة، وفتح المجال للاستيراد الخارجي من غير الدولة، وقد كان من نتائج هذه الإصلاحات أن وجدت الجزائر نفسها في نقطة فاصلة عام 1988، إعادة الهيكلة، الاقتصاد الهش، البطالة ونقص العائد المالي في الميزانية، سقوط قيمة الدينار، كما أن رفع دعم الأسعار في منتجات زراعية غائبة أصلا جعلها تحترق في الأسواق.

" كانت الطبقة الوسطى والعليا منتفعتين رغم هذا من السوق المنفتحة، وهذا ما سمح لها لأول مرة بتشكيل رأسمال، وكذا الخروج والدخول بحرية من البلد، أما فئة العمال فقد تضررت وفقدت الثقة في إصلاحات الشاذلي بن جديد، وفي 5 أكتوبر 1988، خرجت مظاهرات عارمة، جاءت بعد أسابيع من الإضرابات، وقد كانت مفاجئة ودامت 6 أيام، من 5 إلى 11 أكتوبر، هاجم الجزائريون خلالها مراكز الشرطة، البريد، وأي شيء يرمز للحزب الواحد¹³¹"، وقد نتج عن هذه المظاهرات لجوء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى القيام بإصلاحات عميقة وتغييرات جذرية في بنية النظام السياسي الجزائري.

4. مرحلة حكم محمد بوضياف 1992

أعلن بوضياف سبعة تشكيلات سياسية عشية تطبيق حالة الطوارئ وأنه مستعد للحوار لكن بدون تحديد الهدف منهولا توقيته، ثم تراجع عت هذه السياسة لأنه كان يعتقد ان الأحزاب تريد المشاركة في السلطة، وأنه لا وجود لشيء يمكن اقتسامه، واكد بأنه لا يعتقد بأن الحوار سيكون مفيدا لأنه لا يطرح في شكل تبادل للرؤى حول التوجهات

¹³⁰ خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر)، 2006، ص 92 .

¹³¹ المسار السياسي الحديث في الجزائر، من موقع: 2014/06/22 <http://ar.wikipedia.org>

العامة للجزائر وإنما يطرح في شكل تقاسم للسلطة وليس هذا النوع من الحوار الذي تستحقه الجزائر ...، إن الحوار الحقيقي هو مع الأغلبية الكبيرة من الجزائريين¹³². ومنه يمكن القول ان الحوار في مرحلة بوضياف اتسم بعدم المرونة والتصلب في المواقف رغم استقباله لبعض رؤساء الأحزاب الذي لم يطل، لكن فكرة الحوار لم تتوقف عند هذه المرحلة، لأنها جاءت بعد مقتل الرئيس بوضياف في شكل مشاورات، اتصالات ومحادثات مع الشخصيات والجمعيات ذات الطابع السياسي وتحول إلى مجرد تبادل لوجهات النظر.

5. مرحلة حكم الرئيس علي كافي 1992-1994

لقد جاء علي كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة في جويلية 1992، وعوض العضو الناقص برضا مالك، بعدما استبدلت حكومة أحمد غزالي بحكومة عبد السلام بلعيد، وقد أعاد علي كافي التطرق إلى سياسة الحوار الوطني مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وقد عرف الحوار الوطني في هذه الفترة بهدف إلى الإجماع بمرحلتين¹³³:

- **المرحلة الأولى:** التي أدارها مباشرة المجلس الأعلى للدولة والتي دارت حول ثلاث أفكار رئيسية متمثلة في بناء دولة جمهورية ديمقراطية تحمي التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة وضمان الحريات والحقوق الفردية، كما أعلن عن ذلك علي كافي في خطابه بتاريخ 14 جانفي 1993، والفكرة الثانية والمتعلقة أساسا ببغض الإرهاب والعنف، ثم الإعلان عن مرحلة انتقالية بعد نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة، وإنشاء مؤسسات هذا المرحلة.
- **المرحلة الثانية:** تمحورت أساسا حول فكرة المرحلة الانتقالية، لم يدرها المجلس الأعلى للدولة وإنما لجنة تدعى بلجنة الحوار الوطني والتي قامت بالتحضي لندوة الوفاق الوطني.

¹³² فريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر ، (أطروحة مكملّة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية)، 2011-2012 ،

6. مرحلة حكم الرئيس اليامين زروال:

"عندما استلم اللواء اليامين زروال مهام رئاسة الدولة الجزائرية، كانت الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً للغاية، فهي لم تعد قادرة لا على تسديد ديونها ولا على توفير الأمن للشعب الجزائري، وكانت خزانة الدولة خالية من العملة الصعبة باعتراف كبار المسؤولين، كما أنّ المؤسسات التي كانت تابعة للقطاع العام كان قد انتابها الشلل بشكل كامل، وقد ترافق هذا الانهيار الاقتصادي مع تصعيد أمني خطير والذي شمل كافة المناطق وفي كل ولايات القطر الجزائري¹³⁴، ما هدد استقرار وأمن الدولة الجزائرية.

7. مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

بعد إعلان الرئيس اليامين زروال في 11 سبتمبر 1995 عن تقليص عهده الرئاسية وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في 16 أبريل 1999 ترشح كل من عبد العزيز بوتفليقة، أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش، حسين آيت أحمد مقداد سيفي، عبد الله جاب الله، لكنه وقبل يوم واحد انسحب الكل بحجة عدم نزاهة الانتخابات، ولم يبقى سوى بوتفليقة الذي فاز بأغلبية 74% من الأصوات.

وأكد الرئيس في خطابه الأول والذي عرض فيه برنامجه على تسوية الملف الأمني وتحقيق المصالحة الوطنية، وتحقيق انتعاش اقتصادي وطني واستعادة الجزائر لمكانتها الإقليمية¹³⁵ وباشر الرئيس سلسلة من الإصلاحات السياسية الأمنية والاقتصادية وتتمثل أهمها في :

● **قانون الوئام المدني:** ويهدف قانون الوئام المدني حسب مادته الأولى إلى "...

تأسيس تدابير خاصة بغاية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، الذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن

¹³⁴ يحي أبو زكرياء، الجزائر من بن بلة إلى عبدالعزيز بوتفليقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56

¹³⁵ المرجع نفسه، ص 66

نشاطاتهم الإجرامية، وبإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع¹³⁶.

● **المصالحة الوطنية :** بعد الفراغ من مشروع الوئام المدني تبنى مشروع الوئام السياسي يقوم على المصالحة مع أطراف الأزمة، فانطلاقا من قناعته بفشل الحل الإستتصالي أكد في برنامجه الإنتخابي للعهد الأولى على ضرورة مصالحة وطنية لا تستثني أحدا، وتقوم على عفو عام على الجماعات الإسلامية المسلحة مقابل تعهدها بنبذ العنف والإرهاب وإلقاء السلاح الذي أشهرته في وجه الدولة¹³⁷. من جانب آخر حاول الرئيس بوتفليقة أن يحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية من خلال إصدار قانون محاربة الرشوة إلا أن نواب حزب جبهة التحرير الوطني تغيبوا في 23 من كانون الثاني عام 2004 عن الجلسة المخصصة للمصادقة على قوانين تخدم الفقراء بالدرجة الأعلى، ورفض نواب حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم المادة السابعة من قانون محاربة الرشوة والتي تنص على كشف نواب البرلمان عن أملاكهم الشخصية وفي حالة تقديم معلومات كاذبة يحالون على القضاء وتسلط عليهم أقصى العقوبات¹³⁸.

وفي هذا السياق جاء تقرير منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد لـ 2007 ليكشف عن مدى تدهور الأوضاع في الجزائر، حيث أكد التقرير أن الجزائر تراجعت من المرتبة 74 إلى 99 بعد كولومبيا وغانا¹³⁹.

ومن التغييرات السياسية التي أجراها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة " إعلانه إجراء تعديل دستوري من أجل الفوز بعهدة ثالثة بالرغم من الرفض الشديد الذي أبدته جهات مختلفة من أجهزة الحكم"¹⁴⁰، كما تناول التعديل الدستوري لـ 2008 الحقوق السياسية للمرأة

¹³⁶الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/99 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق لـ 13 يوليو، المتعلق باستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية ، العدد 46 ، ص35

¹³⁷ المصالحة الوطنية في عهد بوتفليقة، من موقع: <http://infaljazera.htm> 2014/06/28-22 :50

¹³⁸ هيثم رباني، سيناريوهات مختلفة لمستقبل الجزائر، من موقع: <http://www.swissinfo.ch> : 2014/06/269

¹³⁹ المرجع نفسه

¹⁴⁰ بعد البرلمانيات هل تتغير الجزائر، من موقع: <http://www.swissinfo.ch>

لضمان ترقية حقوقها من خلال ما جاءت به المادة 2 من هذا التعديل التي تضيف المادة 31 مكرر وتحدد كالاتي " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة "141 ويحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة.

عمد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهده الأولى والثانية إلى تكبير دور مؤسسة الرئاسة كما حاول أن يكون رئيسا بصلاحيات كاملة حسب النص الدستوري، ووقع أكثر من تقاطع حول الرئيس بوتفليقة وبعض المسؤولين الكبار¹⁴².

وفي أواخر 2010 وما تلاه من مطالب شعبية محلية عربية بتغيير الأنظمة السائدة اتخذت الجزائر سياسة وقائية لتجنب الحراك الحاصل على المستوى الإقليمي خاصة في الدول الجارة مثل تونس وليبيا وتأثيرها على الدور المحوري الذي تلعبه الجزائر كفاعل أساسي في المنطقة، وهذا ما أحيى الحديث مرة أخرى عن إصلاحات جديدة وأعلن عن مشروع تعديل سياسي شامل وجاء في خطاب رئيس الجمهورية في 15 أبريل 2011 حيث تكلم الرئيس " عن تغييرات في عدة قوانين عضوية تخص لاسيما قانون الانتخابات، قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الإعلام، قانون الولاية وتشريع قانون تعزيز مكانة المرأة في المجالس المنتخبة¹⁴³، وأهم ما تمس هذه القوانين¹⁴⁴:

- فيما يخص قانون الانتخاب وتعزيز العلاقة بين الناخب وممثليه وسد الهوة والفراغ الموجود بينهما لأن العلاقة بينهما جد ضعيفة أو منعدمة تقريبا.
- إيجاد آليات المحاسبة الشعبية وإمكانية سحب الثقة من المنتخبين.
- اعتماد نظام انتخابي يضمن التمثيل الجيد للمواطنين
- تفعيل دور المجتمع المدني وذلك بإعادة النظر في قانون الجمعيات 90-30، فناء قانون 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2010 الذي نظم العمل الجماعي.
- محاربة الفساد الذي أصبح ظاهرة جد منتشرة في المجتمع الجزائري.

¹⁴¹ الجزائر ، من موقع: 15: 22- 06/2014 <http://www.wikipedia.org>

¹⁴²الموقع نفسه.

¹⁴³ ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية 15 أبريل 2015 * سألعمل على إدخال تعديلات تشريعية و دستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ببلادنا سننخذ مراجعة عميقة لقانون الانتخابات، ويجي لهذه المراجعة أن تستجيب لتنظيم مواطنينا إلى ممارسة حقهم الانتخابي في ظروف ديمقراطية وشفافة لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة ...*

¹⁴⁴ فريش مليكة، مرجع سبق ذكرهن ص 385.

المطلب الثاني : البناء السياسي للدولة في الجزائر

على الرغم من أن جل الباحثين يركزون على الصراع و التجاذبات بين طرفين في العملية السياسية هما المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة باعتبارهما مكونا النظام السياسي الجزائري **الأولى** بصفتها صاحبة القرار السياسي الفعلي، والثانية تحاول انتزاع مركزها بفضل ما يخولها ذلك من نصوص دستورية لتجعل من سلطتها الرسمية تتطابق مع السلطة الفعلية، خاصة بعد وصول الرئيس بوتفليقة الذي يمثل شخصية مدنية، إلى جانب طرف ثالث فاعل هو حزب جبهة التحرير الوطني الذي احتكر جميع أوجه النشاط السياسي حتى دستور 1989 ، ويمكن استعراض مجال تأثير هذه القوى كالآتي:

1. الحزب

ويمثل الحزب على مستوى النصوص الأساسية الكبرى للدولة (الدستور والميثاق) "الدور الطلائعي الذي يتم من خلاله ممارسة الهيمنة والتوجيه، باعتباره القائد والمنظم للأمة في اتجاه تحقيق رفاه اقتصادي وعدالة اجتماعية، وهو بذلك يتواجد في كل دواليب الدولة ومتغلغل في كل حنايا المجتمع، هذا الانتشار يمكن الحزب من مصادر التعبئة والتأطير السياسي والإيديولوجي لمختلف الفئات الاجتماعية " ¹⁴⁵، " وقد أعطت مختلف النصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي أفرزتها الثورة الجزائرية مكانة الحزب وأحقته في تولي قيادة الدولة منذ الدستور الأول لسنة 1963، حيث نص في المادة 94 منه على أن "جبهة التحرير الوطني هو حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، وميثاق الجزائر الذي صادق عليه مؤتمر الحزب سنة 1964 ، ودستور 1976 وميثاق 1986 ، هذه النصوص التي أصرت في كل مرة على الشرعية الثورية والتاريخية للحزب وأحقته في قيادة المجتمع، وأبرزت الرغبة الجامحة في ممارسة النزعة الإقصائية والاحتكار الكلي للتمثيل السياسي من خلال أطر سياسية تعبوية تأخذ إلى حد كبير شكل التأييد والحشد لمساندة القرارات دون التركيز على المشاركة الاجتماعية الحقيقية للمجتمع" ¹⁴⁶، وعلى ذلك فقد اعتبر " حزب جبهة التحرير الوطني "حزب السلطة" لفترة طويلة نسبيا وقد كان لذلك دورا في اكتسابه لتجربة تنظيمية في ظل التعددية الحزبية، باعتباره كان يمثل أحد أجهزة النظام

¹⁴⁵ الوناس حمداني، المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر3)، 2001، ص 15

¹⁴⁶ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق ، ص.1

السياسي ومؤسساته ومارس دورا طلائعيا، فنظريا هو قائد الثورة وواقعا هو المجسد المادي للأحادية الحزبية" ¹⁴⁷ .

وفي ظل هذا المشهد السياسي المتميز باحتكار السلطة وغياب الديمقراطية القائمة على مبادئ احترام الحريات وقيام مؤسسات تمثيلية من مؤسسات المجتمع المدني وأحزاب سياسية إضافة إلى الوضعية التي آل إليها الحزب من جهة، ومن جهة ثانية التصاعد الخطير للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أثقلت كاهل المجتمع وأعجزت النظام السياسي عن إيجاد حلول لها، كل ذلك ساهم في التعجيل بعملية الانفتاح السياسي.

2. الرئاسة:

تعتبر من أقوى المؤسسات في النظام السياسي الجزائري، " فمن الناحية النظرية فإن دستور 1963 خول الرئيس سلطات واسعة منها على الخصوص تحديد سياسة الحكومة، وتسيير وتنسيق السياسة الخارجية للبلاد، كذلك تنفيذ القوانين والتعيين في المناصب المدنية والعسكرية، وممارسة السلطة التشريعية عن طريق الأوامر، كذلك الحال بالنسبة لدستور 1976 ، حيث يمكن ملاحظة الصلاحيات والسلطات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس ابتداء من رئاسة مجلس الوزراء وقيادة الجيش ورئاسة الحزب" ¹⁴⁸ ، وهذا ما سمح له بتدعيم سلطاته الشخصية واتخاذ قرارات وإصدار توجيهات دون الرجوع إلى المجلسين ¹⁴⁹ .

وتعتبر الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام السياسي بعد 1989 تعبيرا واضحا عن " الرغبة في زيادة قوة مؤسسة الرئاسة على حساب الحزب إلا أن هذه القوة التي وضعت مؤسسة الرئاسة كفاعل أساسي في السياسة العامة لم تكن وفق حسابات دقيقة، حيث أن التعددية التي أبعدت الحزب العتيد من الواجهة السياسية للدولة، أفرزت قوى أخرى أكثر

¹⁴⁷ عبد النور ناجي مرجع سبق ذكره، ص 99.

¹⁴⁸ مكونات النظام السياسي الجزائري ، من موقع:

¹⁴⁹ عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

رغبة في الوصول إلى السلطة- الجبهة الإسلامية للإنقاذ- التي طرحت نفسها كبديل للنظام السياسي القائم الذي لم يعد يتمتع بثقة المواطنين¹⁵⁰.

ففي دستور 1989 نجد أن اختصاصات رئيس الجمهورية كثيرة منها والتي تحددها المادة 77 من الدستور والمتمثلة في أنه القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة للجمهورية، كما يتولى مسؤولية الدفاع الوطني، يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، يتأسس مجلس الوزراء، يعين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، له الحق في إصدار العفو وتخفيف العقوبات أو استبداله، كما يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء، يعين السفراء والمبعوثين إلى الخارج وينهي مهامهم ويستلم أوراق المبعوثين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها، يسلم أوسمة الدولة وشهادات الشرفية، إصدار القوانين ونشرها.¹⁵¹

أما رئاسة الدولة في المرحلة الإنتقالية فيديرها رئيس الدولة الذي يستطيع أن يعين نائب أو نائبين يساعده في المهام الملقة على عاتقه، وعلى رئيس الدولة أن تتوفر فيه الشروط التي حددتها المادة 70 من الدستور، وحددت مهامه بموجب المادة 13 كما يستطيع إقرار حالة الحصار والطوارئ بحسب ما تنص عليه المادة 86 من الدستور، وإقرار الحالة الإستثنائية حسب ما توكده المادة 87 من الدستور¹⁵².

وبعد التعديل الدستوري لسنة 1996 فقد جاء تكريسا لتفوق السلطة التنفيذية على التشريعية بتوسيع هيمنة رئيس الجمهورية من خلال عودة اختصاصاته التشريعية من جديد إذ نصت المادة 124 من دستور 1996 على أنه لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتين برلمانيتين، ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له

¹⁵⁰ الطيب بلوصيف، الدولة والمجتمع المدني في الجزائر دراسة سوسيو سياسية -الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 141.

¹⁵¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989

¹⁵² مليكة فريش، مرجع سبق ذكره، ص 346

لتوافق عليها، كما يمكن لرئيس الجمهورية ان يشرع بأوامر في الحالات الإستثنائية المذكورة في نص المادة 93 من الدستور.

أما فيما يخص العهد الرئاسية فبالنسبة لدستور 1963 فقد نصت المادة 39 مدة الرئاسة 05 سنوات دون تبيان إن كانت قابلة للتجديد أم لا، اما دستور 1976 فقد كانت المدة 6 سنوات لكن تم تخفيضها على 05 سنوات بموجب تعديل 07 جويلية 1979، بينما نجد دستور 1989 في المادة 71 حدد مدة الرئاسة بـ 05 سنوات قابلة للتجديد عدة مرات لكن دستور 1989 في المادة 74 حددها بـ 05 سنوات مرة واحدة، وفي الفترة الأخيرة خلال التعديل الدستوري لـ 2008 نصت المادة 04 المعدلة للمادة 74 من الدستور جعلت مدة المهمة الرئاسية 05 سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية فيه¹⁵³، ومن خلال ما تم التطرق إليه في مؤسسة الرئاسة تلتمس قوة هذه المؤسسة فيس الدساتير الجزائرية من دستور 1963 إلى غايى التعديل الدستوري في 2008.

3.الجيش:

" هناك من وصف النظام السياسي بأنه من النوع البونابارتي بالمفهوم الماركسي، حيث تلعب فيه القوة العسكرية دورا حاسما، ويصفه البعض الآخر بأنه من النوع العسكري البيروقراطي، فالرئيس هنا مسير يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة، وهذه الجماعة هي من دون شك هي جماعة الجيش"¹⁵⁴.

" تعود أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لأسباب تاريخية، وأخرى واقعية اقتضت ضرورة تدخلها، مما جعلها تتمسك بالدور الأساسي في رسم معالم السياسة

¹⁵³المرجع نفسه، ص 351

¹⁵⁴ عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

العامة الداخلية والخارجية في الجزائر، وبالرغم من التحولات السياسية التي شهدتها البلاد في أعقاب الانفتاح السياسي، وتبني التعددية إلا أن دور المؤسسة العسكرية لا يزال واضحاً في العملية السياسية، وهذا الجدل القديم الحديث بين الجناح السياسي العسكري، يثير العديد من الإشكالات خاصة في مناقشة الخيارات الديمقراطية¹⁵⁵.

" اعتلاء هذه المؤسسة هيكل السلطة يرجع لكونها سبقت وجود تكوين الدولة من جهة، ومن جهة ثانية عدم تمكن جبهة التحرير الوطني في مرحلة الاستقلال من تحرير مجالها السياسي-المدني، حيث مكنت القيادة العسكرية من الاستحواذ على السلطة بسبب فوضى أوضاع الاستقلال، باعتمادها على مرجع تحرير الوطن من الاستعمار فتمركزت بنواة السلطة واحتفظت لنفسها بالقوة الردعية لكل الأطراف التي تحاول التوقيع خارج مجالها¹⁵⁶"، والجدول التالي يبين طرق انتقال السلطة في الجزائر في مرحلة الأحادية الحزبية :

الجدول رقم 03 : أسلوب انتقال السلطة في الدولة الجزائرية منذ بداية الاستقلال وحتى 1991:

¹⁵⁵ بوطيب بن ناصر، المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر، من موقع:

<http://democracy.ahram.org.eg/News.aspx> (07/05/2014-11/55)

¹⁵⁶ عبد الله ثنيو ، موقع سابق .<http://www.aljazeera.net>

تاريخ انتقال السلطة	الحكام	طريقة استلام السلطة	تاريخ انتقال السلطة
أيلول 1962	من فرحات عباس إلى أحمد بن بلا	انقلاب عسكري استفتاء لتجديد المدة (انتقال عنيف)	ظل في السلطة من أيلول 1962 إلى حزيران 1965، لم يكمل المدة القانونية في السلطة وتم عزله بالقوة.
19 حزيران 1965	من أحمد بن بلا إلى العقيد هواري بومدين	انقلاب عسكري تم تجديد مدة رئاسته ثلاث مرات عن طريق إجراء استفتاء شعبي كل مرة (انتقال عنيف)	ظل في السلطة من 19 حزيران 1965 إلى كانون ثاني 1978 حيث ترك السلطة بسبب الوفاة الطبيعية
من شباط 1979	من هواري بومدين إلى العقيد الشاذلي بن جديد	سلمي ودستوري، تم ترشيحه من قبل قيادات الجيش، وجددت مدة رئاسته مرتين عن طريق استفتاء شعبي كل مرة. (انتقال سلمي)	ظل في السلطة من شباط 1979 حتى كانون أول 1991، حيث عزل بالقوة عن طريق انقلاب عسكري.

المصدر: توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص 946

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عملية الصراع على السلطة من أجل السيطرة على جهاز الدولة قد تمت بواسطة ثلاث حالات من الانقلابات العسكرية، فالانقلابان الأول والثاني حدثا في مرحلة لم تتكون في الجزائر بعد دولة المؤسسات الدستورية التي تحدد قواعد التداول السلمي على السلطة، أما الانقلاب الثالث فقد حصل بعد وضع دستور للبلاد 1989 والذي ينظم عملية الانتقال السلمي للسلطة.

فبعد أحداث 5 أكتوبر 1988، وما نجم عليها من إقرار التعددية السياسية الذي جاء بها دستور 1988، والذي أسس لدور جديد في علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية، حيث جاءت المادة 25 من دستور 1989 محددة دور المؤسسة العسكرية في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، وبعد صدور مختلف القوانين التي هيكلت الحياة السياسية التعددية في الجزائر، حيث صدر قانون الأحزاب والجمعيات السياسية، وقوانين الانتخابات، وقانون الإعلام... الخ، وبدأ التنافس بين مختلف التيارات السياسية المختلفة، وبقيت المؤسسة العسكرية ملتزمة بالحياد طيلة هذه الفترة¹⁵⁷.

¹⁵⁷ بوطيب بن ناصر، المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر، من موقع:

ولعل تدخل الجيش الجزائري لوقف المسار الانتخابي يعد تجسيدا لعودة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، حيث رأت القيادة العسكرية أن هيمنة الجبهة الإسلامية على جميع مقاعد البرلمان يعد تهديدا للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، والتجربة الديمقراطية الحديثة فيها، هذا على حد قول أحد قادة الجيش في تلك الفترة اللواء محمد تواتي: لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة¹⁵⁸.

وكان للمؤسسة دوراً بارزاً في تعيين خليفة للشاذلي بن جديد واستطاعت المؤسسة العسكرية إقناع المجاهد محمد بوضياف وهو أحد القيادات البارزة في الثورة التحريرية في 14 يناير 1992 ليحل محله ويتأخر المجلس الأعلى للدولة، وبعد وفاته تم تعيين علي كافي رئيساً للمجلس الأعلى للدولة، وكان للمؤسسة العسكرية دور فاعل في تعيينه رئيساً للدولة، في الفترة الانتقالية حتي وصول اليمين زروال رئيساً للجمهورية، هو ابن المؤسسة العسكرية، وبعد حوالي سنة من إجراء الانتخابات تم التصديق على التعديل الدستوري في 28 نوفمبر 1996، لكن سرعان ما عادت وتطورت الأحداث، وتم تضيق الخناق على رئيس الجمهورية اليمين زروال على تقديم الاستقالة المبكرة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة¹⁵⁹.

في انتخابات أبريل 1999 المسبقة التي انتهت بوصول أول شخصية مدنية إلى الحكم في الجزائر، وإن اختلفت عن سابقتها من حيث طبيعة وانتماء الوافد الجديد إلى السلطة، فإنها من ناحية أخرى شكلت استمرارية لفلسفة التدخل والوصاية، فقد بدا واضحاً منذ تقديم زروال لاستقالته أن الجيش قد اختار عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيساً للجزائر، ففي رأي الباحث "عدي هواري" "يعتبر تعيين بوتفليقة كمرشح للجيش في انتخابات أبريل 1999 عن رغبة العسكريين في التغيير، فاختيار مدني عبر عن إرادة في نفي الطابع العسكري للنظام .

¹⁵⁸ رايح لونيبي، علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 29، خريف 2011، ص 62.

¹⁵⁹ مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، خريف 2000، ص 40.

تدخلت المؤسسة العسكرية بشكل علني وصريح في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 للتأكيد على مرشحها السيد عبد العزيز بوتفليقة، والهدف من ذلك لا يقف عند حد إنجاز مرشحها وتمير سياستها في معالجة الأزمة عن طريقه، بل يتعداه إلى الرغبة في إيصال الرجل إلى السلطة من موقع ضعف باعتبارها صاحبة الفضل عليه وبذلك لن يتمكن من الاندفاع بعيدا عنها، أما في الانتخابات الرئاسية لعام 2004 فقد انسحبت المؤسسة العسكرية معلنة بذلك الحياد لإضعاف موقف الرئيس، حيث صرح العماري بأن الجيش ليس له أي مرشح وليس ضد أي مرشح وأنه سوف يعمل على احترام كلمة الصندوق¹⁶⁰. إن بوتفليقة كرئيس للدولة ورئيس للسلطة التنفيذية، عارف بقيمة المؤسسة العسكرية ودورها البالغ في حكم البلاد، وأنها هي من كان وراء الانقلاب على بن بلة وبن جديد، وتصفية بوضياف، وتسريح رئيسين من الخدمة هما علي كافي واليمين زروال بإجباره على تقليص عهده الرئاسية، وما يميز إستراتيجية بوتفليقة في التعامل مع المؤسسة العسكرية كونها غير واضحة المعالم لاسيما ما يتعلق بدورها في رسم السياسة العامة، هل يكون دورا محوريا أو ثانويا، بمعنى هل المؤسسة العسكرية فاعل رئيسي له أهمية كبرى في رسم وصنع السياسة العامة بحيث لا تستقيم العملية السياسية إلا بتدخلها عبر مراحلها المختلفة، وفي هذا الصدد فقد صرح قائلا: "المؤسسة العسكرية مؤسسة جمهورية مارست السلطة في ظروف خاصة، يمكن القول أنها وحسب الظروف التي عملت فيها قد أدت دورا جيدا"، كما وأن الرئيس بذل كل ما له من جهد لتجنب الصدام المباشر معها وهذا ما يشير له في تصريحه لصحيفة "فينشل تايمز" قائلا: "لقد قلت أنه قبل المساس بالمؤسسة العسكرية يجب المرور على جثتي...هناك ثقة متبادلة بيني والمؤسسة العسكرية"¹⁶¹، غير أنه وبالعودة إلى تصريحات الرئيس الأخرى لوجدنا أنها تحمل الكثير من التناقضات، ففي الوقت الذي يصرح فيه على استمراره في احترام الجيش وما لعبه من دور في مقاومة الإرهاب، وحماية الجمهورية من الزوال، وأيضا امتنانه بالتضحيات الجسام التي تكبدها الجيش خلال العشرية السوداء، فإنه يلجأ من زاوية أخرى إلى مهاجمة الفساد

¹⁶⁰ عزيزة ضميري، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2007-2008، ص 185

¹⁶¹ المرجع نفسه، ص 188

الذي يراعاه الجيش إذ تكلم في الكثير من المرات عن وجود سبعة عشر جنرالاً محتكرين للتجارة الخارجية للبلاد وكيفية تسييرها، وأطلق عليهم تسمية القطط السمينة، وهو بذلك يعلن عن رفضه لتدخل المؤسسة وتأثيرها في سياسة التجارة الخارجية ومنه في باقي السياسات العامة الأخرى، ولم يقف الرئيس عند هذا الحد بل أكد استعداداه للموت من أجل وقف تدخل الجيش في مهامه وذلك عشية افتتاح العام الدراسي قائلاً: " أنا لا أخشى أحاداً في أي موقع، وسأمضي في تنفيذ ما يمليه علي ضميري لأن الإنسان لن يموت أكثر من مرة ولن يتأخر أجله أو يتقدم دقيقة واحدة"¹⁶²

ظلت العلاقة بين الرئيس بوتفليقة والمؤسسة العسكرية خاضعة للعديد من التأويلات والتفسيرات المتضاربة ، ولم ترس على طرح معين خاصة في السنوات الأخيرة ، فبين الحديث عن تحالفات مرة ، و تشنجات مرة ، وصراعات ونزاعات في مرات عديدة أخرى ...ضاعت حقيقة ما يجري في أعلى هرم السلطة بين كبار اللاعبين ...! وهذا ما يفسر الصراع الدائم بين مؤسسة الرئاسة من جهة والمؤسسة العسكري من جهة أخرى .

2. البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدولة في الجزائر:

لا شك أن الدولة تتأثر دائماً بالعوامل المحيطة وبعد تناولنا لمسألة البناء السياسي للدولة في الجزائر وجب علينا الحديث عن الأبنية الأخرى والمتمثلة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً: البناء الاجتماعي والثقافي:

تكشف الإحصائيات أن نمو السكان في الجزائر قد مر بثلاث مراحل رئيسية وهي:

1. مرحلة التقهقر السكاني 1856-1886.
 2. مرحلة النمو الديمغرافي البطيء 1906-1954.
 3. مرحلة الانفجار الديمغرافي 1962-2004 .
- ومن خلال تحديد مجال الدراسة فإننا نركز على المرحلة الثالثة.

الجدول رقم 4 : عدد السكان في الجزائر

1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
25.022	28.060	30.416	32.906	33.481	34.092	34.591	35.268	35.978	36.692	37.9

المصدر: هدى حمودة ابراهيم، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية ، من موقع:

[http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-64statsfile.pdf)

[64statsfile.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-64statsfile.pdf)02(17.45-2014/04/29)

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السكان في الجزائر في تزايد مستمر منذ فترة 1990 إلى غاية 2013، وقد توقع الديوان الوطني للإحصاءات سابقا أن يصل عدد السكان إلى 38، 7 مليون نسمة في جانفي 2014، مع العلم أن الوضع الديمغرافي خلال السنة الماضية، قد تميز بزيادة "معتبرة" في الولادات (978000)، أي زيادة بنسبة 5، 7 ٪ مقارنة بسنة 2011، وبالنسبة لحجم الوفيات، فقد سجل زيادة تقدر بـ 170000 وفاة، في حين سجل الزواج ارتفاعا طفيفا، حسبما أكد مصدر من الديوان¹⁶³.

أما بالحديث عن المجموعات العرقية المختلفة التي تعيش في الجزائر والتي تلعب دورا بالغ الأهمية في الاستقرار والسلم المدني فيمكن أن نذكر أهمها فيما يلي¹⁶⁴:

- القبائل أو نظام العروش: حيث تتخذ القرى القبائلية المبنية على قمم الجبال أوقات الشدة للأمور الطارئة، كالغزو العربي مثلا، لدى العروش ما يسمى الجماعة، من نسل واحد، خلية تلتقي بعدة خلايا مكونة من ذكور العائلة هذا النظام ديموقراطي، صلب ومتين، لم تقلح الدولة في كسره، واصلت الجماعة أداء دورها الاجتماعي خاصة، في أحلك ظروف الاستعمار.

2. الشاوية: أقل تجمعا، استوطنوا جبال الأوراس الوعرة شرق الجزائر، تشكلهم في شمالها كفلاحين، زارعي قمح وشجر فاكهة، أما في الجنوب فتجدهم شبه رعاة، حين تكثر مواسم بيع الماشية في الصيف، الفرق بين الفئتين غير واضح مؤخرا، نظرا للحركة الداخلية.

3. بني ميزاب: أقل بكثير من القبائل والشاوية، ساكني الخط الشمالي للصحراء، قرب وادي ميزاب، الذي أعطاهم اسمه، واحة غرداية مدينتهم الأهم، ويعرفون بالإباضية تجار

¹⁶³ جريدة الخبر، من موقع: (2014/06/22) <http://www.elkhabar.com/ar/nas/333554.html>

¹⁶⁴ سكان الجزائر، من موقع: (2014/05/23) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

مشهورون، دورهم الكبير في التجارة وراء الصحراء، تحولوا بعدها للشمال أكثر، كالعاصمة، وتملكوا البقالة والجزارة هنالك.

4.تبقى فئة الطوارق الضئيلة، أقلهم مخالطة، يسمون الرجال الزرق، بسبب اللون النيلي للباسهم، كذلك بالرجال المحجبة، نظرا لاستعمال الرجال دون النساء الغطاء، كعادة وحاجز لرمال الصحراء. سكناهم الصحراء، من جنوب غرب ليبيا، إلى مالي. تواجدهم المكثف في الطاسيلي، وقم أهقار، قدروا أعوام 1970 بين 5000 و 10000. متجمعون كقبائل، بثلاث فئات: النبلاء، الوكلاء، العبيد والخدم من زنوج إفريقيا عامة. ونجد أن التعددية الإثنية تلعب دور بالغ الأهمية في استقرار الدول خاصة بعد أن أصبحت ورقة رابحة في يد الدول الغربية ونلتمس التصعيد الإثني في العديد من الدول خاصة الأفريقية منها مثل السودان، أنغولا ، غانا ومالي، وما حدث في ظل الربيع القبائلي بالجزائر في 2001 وما يحدث في الفترة الأخير من أحداث في غرداية خير دليل على ذلك.

3. البناء الاقتصادي:

" بالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد اتبع النمط الاشتراكي الموجه من طرف الدولة منذ الاستقلال، إلا أنه اتجه نحو تعزيز الاشتراكية أكثر مع وصول الرئيس الراحل هواري بومدين إلى سدة الحكم سنة 1965، الذي ركز على الصناعات الثقيلة بالدرجة الأولى وفق عدة خطط ثلاثية ورباعية، فبدأ بالخطة الثلاثية الأولى من 1967 إلى 1969 ثم الخطة الرباعية الأولى من 1969 إلى 1973 ، تلتها الخطة الرباعية الثانية من 1973 إلى 1977، وأخير الخطة الثلاثية الثانية من 1978 إلى 1980، وعرفت هذه المرحلة بفترة الثورة الصناعية في الجزائر¹⁶⁵، لكن مع نهاية الثمانينيات وبداية من تسعينيات القرن الماضي شهد الاقتصاد الجزائري أزمت خانقة أثرت على مسالة الاستقرار السياسي في البلاد .

"أما في المرحلة الحالية فقد توقع تقرير صادر عن وحدة الاستعلامات الأوروبية "للايكونوميست" أن نسبة النمو للنواتج المحلي الخام الجزائري تقدر هذه السنة بـ 3.6 ٪ مقابل 3.2 ٪ عام 2013، وهي مستويات متواضعة جدا مقارنة بما يتم ضخه في الاقتصاد الجزائري، والذي يتراوح ما بين 10 ٪ و 12 ٪ كمتوسط سنويا، ورغم استقادة

¹⁶⁵ خير الدين عبادي ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الجزائر من مستوى مديونية منخفض قدر بـ 3.4 مليار دولار نهاية 2013 وناتج عالي لصندوق ضبط الميزانية، إلا أن ارتباط الدولة بعائدات المحروقات في حدود 60٪ ومستوى الزيادة في النفقات الخاصة بالتحويلات الاجتماعية، دفع إلى ارتفاع مستوى المخاطرة، بل إن الحكومة ستجد صعوبة نسبيا في تسوية خدمات المديونية سنتي 2014 و 2015 رغم تواضعها، علما أن الجزائر سجلت أول عجز في ميزان مدفوعاتها منذ سنوات العام الماضي¹⁶⁶

المطلب الرابع: أزمة بناء الدولة في الجزائر .

يعد وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسية من مؤشرات الديمقراطية، ذلك أن وزن المؤسسة في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، كما أن غياب المؤسسات يعوق الوصول إلى ديمقراطية حقيقية ولكن الجزائر تعاني أزمة خانقة في بناء المؤسسات ويقابلها أزمة في التنمية السياسية وهذا ما اثر على بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

1- أزمة البناء المؤسساتي في الجزائر¹⁶⁷.

بعد مرور أزيد من نصف قرن على استقلال الجزائر عرفت خلالها تحولات كبيرة كان أبرزها الانتقال من عهد الاشتراكية والأحادية الحزبية إلى عهد الديمقراطية والتعددية السياسية وما نتج عن ذلك من تغيرات على مستوى البنية السياسية والنهج الاقتصادي والبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، غير أن الأحداث التي شهدتها البلاد في تسعينات القرن الماضي بعد توقيف المسار الانتخابي الذي اعتبر في نظر البعض انقلابا على الديمقراطية في حين شكل في نظر البعض الآخر حماية لها قد أثر على التجربة الديمقراطية في الجزائر وساهم في تشويهها وإجهادها، حيث انتقلت الجزائر بعد ذلك من ديمقراطية المواجهة من خلال انتشار لغة العنف والعنف المضاد إلى ديمقراطية المواجهة

¹⁶⁶ جريدة الخبر ، من موقع: <http://www.elkhabar.com/ar/economie/379092.html> (2014/05/22)

¹⁶⁷ عنتر بن مرزوق، أزمة البناء المؤسساتي في الجزائر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الرابع، جوان 2014، ص ص

التي جعلت من التعددية السياسية الموعودة في الجزائر عبارة عن أحادية متعددة لا تختلف عن الأحادية السابقة إلا في تعدد الفواعل المعبرة عن النظام الحاكم.

وقد ساهمت هذه التغيرات التي شهدتها الجزائر في استمرار أزمة بناء الدولة الحديثة، دولة المؤسسات التي لا تزول بزوال الرجال والحكومات، ويظهر ذلك من خلال واقع مختلف المؤسسات التي تعترض عملها العديد من المعوقات والصعوبات، مما ساهم في إضعافها ودفع بالعديد من الشخصيات السياسية والعلمية إلى الدعوة إلى ضرورة إصلاحها حتى تساهم في تحقيق تنمية الوطن وازدهاره والمحافظة على أمنه واستقراره.

- المؤسسة التشريعية في الجزائر: ممثل للشعب أم أداة للسلطة؟

ومرد ضعف المؤسسة التشريعية في الجزائر حسب الباحث طارق عشور أن بيئة النظام السياسي الجزائري لا تساعد على بناء برلمان قوي يستطيع أن يؤدي وظائفه بكل استقلالية وفعالية، ذلك أن النخب الحاكمة في الجزائر مازالت لا تستطيع العمل في إطار ما يفرزه المجال المؤسساتي وتفضل التحكم في جميع مصادر الخطر الذي قد يتأتى من البنى السياسية وخاصة التمثيلية منها كالبرلمان، ولذلك فقد أعطت صيغة لممارسة السلطة مفادها تقوية المركز - السلطة التنفيذية- على حساب إضعاف الأطراف، ويظهر ذلك من خلال احتواء المعارضة وانعدام وجود قنوات حقيقية للمشاركة السياسية الفعالة، وغلو المنطق الزبائني في إدارة شؤون الحكم، كلها عوامل أثرت سلبا على تعزيز قدرة ومكانة السلطة التشريعية وأدائها لأدوار فاعلة في الحياة السياسية، وهذا ما جعل مكانة السلطة التشريعية هامشية بعد أن أصبح دورها لا يتجاوز تأييد قرارات وسياسات القائد أو حزب السلطة، هذا التأييد الذي يصبح روتينيا ويجعل من الهيئة التشريعية تابعة لا شريكة في الحكم، تبعية فرضتها هيمنة السلطة التنفيذية من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت طبيعة التركيبة البشرية لهذه المؤسسة (خاصة المجلس الشعبي الوطني) في جعلها الحلقة الأضعف في النظام السياسي الجزائري والغائب الأكبر عن المساهمة في تفعيل الحياة السياسية وتحسين المنظومة القانونية وممارسة الوظيفة الرقابية، باختصار لقد تحولت المؤسسة التشريعية في الجزائر إلى مجرد ديكور أو هيكل بلا روح، ذلك أن حضورها لم

يعد يتعدى الجوانب الشكلية التي تعبر عن ديمقراطية مصطنعة تفتقد إلى ممارسة سياسية حقيقية.

- المؤسسة التنفيذية في الجزائر: بين طرق الاختيار وأسباب الاستمرار:

تعتبر المؤسسة التنفيذية من أهم المؤسسات الرسمية التي تضطلع بدور بارز في تسيير شؤون الدولة الجزائرية، ويظهر ذلك من خلال المكانة الكبيرة التي حضيت بها من قبل المشرع الجزائري سواء في عهد الأحادية الحزبية أو التعددية السياسية، وتتكون تلك المؤسسة من رئيس الجمهورية والحكومة التي تتشكل بدورها من الوزير الأول (رئيس الحكومة سابقا) وعدد من الوزراء.

يمكن القول أن ثقل المؤسسة التنفيذية في الجزائر مرتبط أساسا بثقل شخصية رئيس الجمهورية، وإذا كانت هذه المؤسسة قد هيمنت على المؤسسة التشريعية فإنها في المقابل قد تعرضت بدورها للهيمنة شكلا ومضمونا من قبل رئيس الجمهورية، لتصبح بذلك المؤسسة الرسمية المهيمنة والمهيمن عليها، ويبقى الوصول إليها متوقف على مدى قدرة الأشخاص على فهم قواعد اللعبة التي يعمل وفقها ويتحرك بموجبها النظام السياسي الجزائري.

- المؤسسة القضائية في الجزائر: بين الاستقلالية والتبعية.

يشكل القضاء المستقل أحد أهم الدعائم الرئيسية الكفيلة بمحاربة الفساد وتطهير البلاد من شروره وأخطاره وأضراره، وكذا ركيزة من الركائز الأساسية لتعبيد الطريق أمام تحقيق الحكم الرشيد في أي دولة من الدول أو في أي مجتمع من المجتمعات، ولما كان القضاء المستقل على هذه الدرجة من الأهمية فقد نال مكانة عالية في الدول المتقدمة التي يمثل القانون فيها السيد المطاع الذي يخضع له جميع الأفراد على اختلاف مستوياتهم وألوانهم وأشكالهم وتوجهاتهم، ويظهر ذلك من خلال مرور رؤساء أكبر الدول في العالم على المحاكم بعد تورطهم في قضايا فساد.

تؤكد الشواهد اليومية والمعطيات الواقعية التي يعيشها المجتمع الجزائري أن للسياسي الأولوية والأسبقية على جميع الفئات الأخرى العلمي والقانوني والاقتصادي...إلا على

العسكري، وهذا يجعلنا نعتبر أن السلطة القضائية وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها والدور الذي تبذله في مجال مكافحة الفساد إلا أنه مازال أمامها العديد من التحديات الكبيرة الأخرى يأتي في مقدمتها تحقيق استقلاليته عن السلطة السياسية وابتعادها عن تسييس القضاء وعن ضغوط رجال المال والأعمال وكذا عن تأثير وسائل الإعلام، وهذا كله في سبيل تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية بين جميع الفئات الشعبية.

فالسلطة القضائية في الجزائر كغيرها من الدول النامية الأخرى مازالت رهينة تبعية للسلطة الحاكمة في البلاد والتي عادة ما تستخدمها كأداة لتحقيق ما تريده وما لا تريده، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى الإساءة للقضاء وساهم في تدني هيئته وتراجع سلطته في المجتمع، خاصة بعد فشله في معالجة كبرى ملفات قضايا الفساد كقضية الخليفة، بل وتحوله في بعض الأحيان إلى فضاء لممارسة الأعمال الفاسدة كتلقي القضاة لرشاوى مقابل تحديد أحكام معينة، أو النطق بأحكام محددة سلفا من طرف السلطة العليا.

هذه الأزمة البنائية لمؤسسات الدولة دفعت إلى التساؤل عن حقيقة وواقع مبدأ الفصل بين السلطات في الجزائر، ولفت الانتباه إلى الاختلاف الموجود بين النصوص القانونية والممارسات الواقعية في الاختصاصات الممنوحة لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاثة الآتفة الذكر.

ثانيا: أزمة التنمية السياسية.

بعدما تطرقنا أزمة البناء المؤسساتي في الجزائر وصعوبة طرح هذه القضية، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الأزمات تنطوي عليها قضية التنمية السياسية يجب على الدولة أن تعمل على تجاوزها، وهذه الأزمات هي " : الهوية، الشرعية، المشاركة".

-أزمة الهوية: تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بما يعنيه ذلك من انتقال الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد قبليا أو لغويا أو عرقيا هو المشكل للتوجه السياسي والمهيمن على السلوك الاجتماعي¹⁶⁸.

وترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي، الذي ساهم في سحق بعض جذور الهوية من خلال أزمة اللغة العربية في الساحة الثقافية أو اللغوية، إذ أن الاحتلال اللغوي وسيادة الثقافة الفرنسية في التعاملات اليومية لعقود عديدة في الإدارة والعمل والكتابة والحديث، أدى إلى تقجير إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية، وجاءت سنوات الاستقلال لتكريس هذه الأزمة بصورة أكثر¹⁶⁹.

- **أزمة الشرعية:** وتعتبر أزمة الشرعية انهيارا في البناء الدستوري والأداء الحكومي، ينجم عن الاختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام، ويتمثل ذلك في تغيير البناء أو الطابع الأساسي لنظام الحكم من ناحية وتغيير المصدر الذي يستمد منه سلطته من ناحية أخرى، كما يتمثل في تغيير المثل العليا التي يدعي النظام تمثيلها، والأسلوب الذي يمارس بها سلطته أو يعبر عنها وهناك عناصر يمكن اتخاذها كأساس في أسباب حدوث أزمة الشرعية تشكل في مجملها المظاهر الأساسية لهذه الأزمة وجوهرها، فهي قد تصدر نتيجة الخلاف حول قواعد السلطة، وقد تصدر كذلك عن الصراع من أجل القوة، كما يعد فقدان الثقة بالقيادة وقصور عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية من مسبباتها¹⁷⁰.

والدارس لمسألة الشرعية في الجزائر يجد أنها تراوحت بين التاريخية والثورية والكارزماتية، حيث كانت الشخصية التي تحكم البلاد منذ 1963 إلى 1989 تختار من قبل المؤسسة العسكرية وفي مرحلة التعددية قامت بإعطاء الصرح القانوني لعملية الانتخاب والترشح، لكن بعد إجهاض أول انتخابات تعددية بدأت مرحلة العنف مما جعل الجزائر تعيش أزمة شرعية خلال فترة حكم علي كافي واليامين زروال، والتي كانت اختياراتهما استمرارا للعهد القديم¹⁷¹، أما في مرحلة حكم بوتفليقة بعد العهدة الأولى فقد أخذت شرعية كارزمية أكثر خاصة العهدتين الثانية والثالثة أكثر منها قانونية من خلال التعديل الدستوري في 2008 الذي فتح باب العهد الرئاسية وأفرغ مسالة الشرعية السياسية من محتواها.

- **أزمة المشاركة السياسية:** " تمثلت أزمة المشاركة السياسية في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع ، كما تمثلت في رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك هذه القوى في الحياة السياسية، حيث سيطرة المؤسسة العسكرية

¹⁶⁹ عمر مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

¹⁷⁰ هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 72.

¹⁷¹ صالح فيلاي: إيديولوجيا الحركة الوطنية: الأزمة السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 19 .

على مقدرات الحياة السياسية، وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة Mobilisation منه إلى المشاركة، لذلك جاءت أحداث أكتوبر 1988 تعبيراً عن أزمة مشاركة عميقة منذ فترة طويلة¹⁷²، وبقت على هذا المنوال في أغلب المواعيد الانتخابية بحيث تميزت بعدم إشراك هذه القوى في الحياة السياسية.

- **أزمة التكامل:** تشير أغلب الدراسات الخاصة بالمجتمع والدولة في الجزائر إلى أهمية الطابع الانقسامي للمجتمع، المتميز بسيطرة بنى تقليدية تعتمد على علاقات القرابة والجهوية، حيث يعاني النظام الجزائري من انقسامات لغوية ودينية، وانقسامات طبقية خاصة بعناصر التكوين الاجتماعي، وانقسامات جغرافية خاصة بالمتباينات الجيلية والعمرية، ولقد جسدت أزمة التكامل تعدد الولايات والانقسامات التي تشكل تهديداً للكيان الاجتماعي والسياسي ذاته، حيث غالباً ما يتضمن عدم التكامل الوطني عناصر لأشكال عدم التكامل الأخرى مثل عدم التكامل القيمي والسلوكي¹⁷³.

المبحث الثاني: المجتمع المدني في الجزائر من دولة الظل إلى ظل الدولة.

"عرفت الساحتان الإعلامية والسياسية في الجزائر مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي لتأخذ تطبيقاته منحنيات وخصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بكل تشعباتها السوسولوجية والسياسية والفكرية. لقد بدأ الحديث عن المفهوم الجديد في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في

¹⁷²عمر مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

¹⁷³المرجع نفسه، ص 17

قاعده الاقتصادية، وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد، ليس في المجال السياسي فقط، بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لم يكن من الغريب في هذه الحالة أن يرتبط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن عمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات¹⁷⁴، لذلك سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تناول الآليات القانونية والتركيبية الهيكلية في عهد التعددية السياسية إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أثرت على أدوار المجتمع المدني في الجزائر، بالإضافة إلى إبراز تجليات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في هذه المرحلة.

المطلب الأول: المكانة القانونية للمجتمع المدني الجزائري

قبل التطرق إلى دساتير الجزائر الحديثة، لابد أن نعرض بعبارة لمعروفة ما تضمنه الدستور الجزائري حول المجتمع المدني كإطار قانوني في مرحلة ما بعد الإستقلال فالدستور الجزائري يحدد ممارسة هذه الحقوق الممنوحة للمواطن في مجال التنظيم للدفاع عن مصالحه، وبالتالي تم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع رئيسية هي:

- ☒ المكانة القانونية للمجتمع المدني في مرحلة الأحادية الحزبية.
- ☒ المكانة القانونية للمجتمع المدني في ظل دستور 1989
- ☒ المكانة القانونية للمجتمع المدني في ظل دستور 1996
- ☒ المجتمع المدني في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 2000-

2015

1. الأحادية الحزبية ومرحلة دولنة المجتمع:

"يشار إلى مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر إلى الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1989، أين أعلن ورسميا بشكل دستوري عن التخلي عن الأحادية وتبني التعددية

¹⁷⁴ عبد الناصر جابي، العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني ، من موقع:

السياسية، وتتجسد الأحادية في حكم الدولة من طرف حزب واحد (جبهة التحرير الوطني)، وسيطرتها على كل النشاطات، وعدم السماح لغيرها بالقيام بأي نشاط، والمبرر في ذلك هو ضرورة توحيد الدولة والحفاظ على تماسكها والقيام ببرامج التنمية التي تستند إلى النهج الاشتراكي، وتميزت هذه المرحلة بإصدار مجموعة نصوص تشريعية وقوانين أرست البرامج الاشتراكية للدولة، ومن أهمها برنامج طرابلس 1962 الذي شكل النص المرجعي الأول للثورة الاشتراكية، ولم يول اهتماما للنشاط المدني¹⁷⁵.

"هناك نص آخر وكسابقه أهمل المجتمع المدني وجاء مكملًا للنظام السياسي هو ميثاق الجزائر 1964"¹⁷⁶.

"إن عملية الهيمنة على مختلف التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الاستعمار استمرت إلى ما بعد الاستقلال، كانت كنتيجة لاستمرار نفاذ قانون الجمعيات الفرنسية 5 جويلية 1901 إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وإلى غاية 03 ديسمبر 1971 حيث صدر في تلك السنة القانون 79/71 الذي أنهى العمل بالقانون الفرنسي كان أكثر صرامة وتشددًا من الأول في الرقابة على الحركة الجمعوية، فقد اشترط هذا القانون الاعتماد المزدوج من طرف وزارة الداخلية والولاية معا مما أجبر العديد منها على أن تشكل اتحادات رسمية تخضع عضويًا للحزب الواحد أو تحل"¹⁷⁷.

بعد هذه المرحلة جاء " دستور 1976 والذي تبين فيه أن حرية إنشاء الجمعيات غير مرغوب فيه من طرف السلطة آنذاك، حيث وضعت قيودًا على المجتمع المدني، مبررة هذا بالمحافظة على الوحدة الوطنية أي أنه يجوز التضحية بالمجتمع المدني في سبيل الوحدة"¹⁷⁸.

¹⁷⁵ عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 79-78.

¹⁷⁶ غنية إبرير، دور مؤسسات المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية -دراسة حالة الجزائر- (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة) 2009/2010، ص 95 .

¹⁷⁷ عبد الله بوالصنوبر ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

¹⁷⁸ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

لوحظ في هذه المرحلة وجود ثنائية غير متجانسة في مؤسسات المجتمع المدني، فقد تشكلت مؤسسات المجتمع المدني الرسمي ويسهر على إدارته وجهاء الناس من الساسة والمفكرين، وفي المقابل توجد مؤسسات مجتمع مدني غير رسمية لجأت إلى التعبير عن نفسه خارج النسق القائم، وهو يتشكل أساسا من تلك الفئات الاجتماعية المناهضة للسلطة المركزية.

"إن هشاشة التشكيلات الرسمية وعدم قدرتها على الامتداد الحقيقي داخل المجتمع، سواء تعلق الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني أو مختلف المنظمات الجماهيرية الأخرى، دفع بالعديد من الفئات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها خارج دائرة الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تحكم فيه الدولة، ومن الأمثلة التي يمكن الاستعانة بها، العودة لفحص أداء ونفوذ بعض مؤسسات المجتمع المدني، التي لم تحظ باعتراف من قبل النظام الحاكم، ومنها :الحركة الإسلامية، الحركة البربرية،...¹⁷⁹" ، لهذا فان قانون الجمعيات لعام 1971 شكل أداة الدولة والحزب الحاكم في التآطير والتحكم في مختلف فئات المجتمع ومراقبة توجهاتهم، وكان نقله نوعية في التنظيم رغم صرامته الشديدة لكنه هيا عدة تنظيمات لمرحلة تالية أكثر مواجهة وصداما مع النظام وهي مرحلة الثمانينات.

وفي هذه المرحلة صدر القانون 87/15 بتاريخ 21 جويلية 1987 "الذي شجع المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية والمهنية ...فاستجابت بذلك السلطة لمطالب وضغوط الحركات الاجتماعية (أحداث قسنطينة 1986 مثلا) بالتخفيف من القيود التي كانت مفروضة على العمل الجمعي والتطوع، وفي هذا السياق ظهرت أول منظمة لحقوق الإنسان سنة 1985 وهي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والتي تم الاعتراف بها سنة 1987، إضافة إلى الجمعيات الثقافية الامازيغية التي أصبحت لها قوة كبيرة في التنظيم والتأطير خاصة في أوساط الشباب، كما ظهرت الجمعيات العلمية والمهنية وغيرها حتى بلغ عددها حسب جريدة المجاهد 1988/05/12 حوالي 11 ألف جمعية¹⁸⁰.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه المرحلة قد اتسمت بعملية دولنة المجتمع، أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف المؤسسات والهيكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية،

¹⁷⁹ صالح زباني مرجع سابق الذكر، ص 94 .

¹⁸⁰ عبد الله بو الصنوبر، مرجع سبق ذكره، ص 100 .

وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي والحزب الواحد، ومن نتائج هذه الإجراءات الاحتكارية ومركزية سلطة القرار إفقار وهشاشة الحياة الجموعية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات، مما وسع الفجوة بين الدولة والمجتمع وبالتالي أحدث ذلك اتساعا في رقعة السخط الاجتماعي والاحتجاجات الفوضوية والفتن وتعطيل نمو الثقافة الديمقراطية والمشاركة في الحركة الجموعية.

2. المكانة القانونية للمجتمع المدني في دستور 1989

إن دستور 23 فيفري 1989 لم يكن وليد ظروف عادية وإنما وضع تلبية لمطالب عميقة جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية اقتصادية واجتماعية مزرية زادت في حداثتها تصرفات وسلوكيات الأفراد في السلطة، مما دفع رئيس الجمهورية آنذاك في خطاب 10 أكتوبر 1988 إلى تبني إصلاحات سياسية ودستورية في كافة المجالات للقضاء على احتكار السلطة.

فقد نصت المادة 32 من دستور 1989 على أن الدفاع الفردي أو عن طريق الجماعة عن الحقوق مضمون، والمادة 41 منه حددت مجالات التطبيق في حرية التعبير والتجمع والجمعيات، وجاءت المادة 43 لتؤكد على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، وأن الدولة تشجع تطور نمو الحركة الجموعية، والقانون يحدد كفاءات وشروط تأسيس الجمعيات¹⁸¹. كما شكلت المادة 39 منه قاعدة عامة في إقرار حق المواطن في الاجتماع مع من يريد من الأفراد وكذلك الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة حيث نصت على أن حرية إنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن، وقد جاءت المادة 40 و 53 لتفسير ذلك، وبموجب هذه النصوص تم إقرار حق الممارسة النقابية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وإطلاق العمل التطوعي من خلال الجمعيات، وقد عرفت الجزائر تغيرا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا تجلى من خلال الانتشار الواسع للحركات ومنظمات المجتمع المدني والتشكيلات السياسية¹⁸².

¹⁸¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 05 يوليو 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 05.07.89، ص 45

¹⁸² السعيد بو الشعير،، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1963-1973، مرجع سبق ذكره، ص ص 248-249 .

"ولتكريس هذا الحق وتنظيمه، نصت المادة 02 من القانون 89/11 الصادر في 05 جويلية 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي على أن هذه الجمعيات تهدف إلى جمع المواطنين حول برنامج تشارك به في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وتسعى كل جمعية إلى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، كما أن لكل جزائري الحق في الانخراط في أي من هذه الجمعيات باستثناء أعضاء المجلس الدستوري والقضاة وأعضاء الجيش الشعبي الوطني وموظفو مصالح الأمن"¹⁸³.

أما في المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد بعد إقرار دستور 1989 تم إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر/كانون الأول 1990 والذي عرّف الجمعية في أحكام المادة الثانية بكونها "اتفاقية" تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح. كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعملية والديني والتربوي والثقافي على الخصوص"¹⁸⁴.

ويعتبر هذا القانون نقطة التحول الكبرى في تاريخ الحركة الجمعوية، حيث سمح باتساع دائرة العمل الجمعوي وتنوعه، في إطار التعددية القائمة على حرية التنظيم، وزاد من الانفتاح على إنشاء الجمعية بالقليل من شروط تأسيسها حيث لا تحصل الجمعية على الشخصية المعنوية والقانونية إلا بعد التصريح، ومنه إلغاء إلزامية الحصول على الإعتماد المسبق والإكتفاء بإجراءات التسجيل،¹⁸⁵ كما اعتبر أن تجمع لـ 12 عضوا كاف لإنشاء جمعية، إضافة تبسيط شروط التأسيس ومنها الجنسية الجزائرية التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وعدم ظهور أي سلوك مخالف للثورة التحريرية، وعدم التقييد بأفكار إيديولوجية

¹⁸³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 05 يوليو 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 05.07.89، ص 35

¹⁸⁴ بوحنية قوي، قضايا المجتمع المدني الجزائري بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، من موقع:

[http://www.studies.net/issues/2014/03/201431091032346288.htm\(28/07/2014-20.15\)](http://www.studies.net/issues/2014/03/201431091032346288.htm(28/07/2014-20.15))

¹⁸⁵ بلوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 206.

سياسية محددة، هذا التساهل في شروط تكوين الجمعيات شكل عاملا محفزا لتأسيس جمعيات ذات طابع إجتماعي¹⁸⁶.

حيث اعتمدت وزارة الداخلية الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين (1990-1995) حوالي 595 جمعية وطنية وتم تكوين حوالي 228 جمعية خلال سنتي (1990-1992) والجدول أدنا يوضح عدد الجمعيات المعتمدة إلى غاية¹⁸⁷2000.

الجدول رقم 05 : جدول يبين تطور عدد الجمعيات في الجزائر خلال الفترة 1989-2000

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
عدد الجمعيات	81	152	136	96	64	72	75	12	04	02	37	16	747

المصدر: محمد بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17،
الصادرة بتاريخ: 2002/06/17، بالتصرف

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن " الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر بدأت مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على اثر حوادث أكتوبر 1988، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة، كجمعيات حماية البيئة، الجمعيات الخيرية، المهنية...الخ، وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا، جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط، تم تأسيس حوالي 434 جمعية في غضون أربعة سنوات فقط، أي في الفترة الممتدة بين سنتي 1991-1995¹⁸⁸ وهذا راجع إلى قانون الجمعيات المؤرخ في 4 ديسمبر 1990، والذي ألغى أغلبية الشروط التعجيزية والتمييزية السابقة، وعلى رأسها الاعتماد المزدوج.

¹⁸⁶ المرجع نفسه ، ص 27 .

¹⁸⁷ مرسى مشري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، 20 أوت 2008، ص 11

¹⁸⁸ المرجع نفسه ص14.

وعلى الرغم "من التطور الملحوظ في مجال تأسيس الجمعيات، والسرعة التي عرفتتها الحركة الجمعوية في بدايتها، إلا أنها عرفت تراجعاً في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى 1990-1992 ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى الوضعية السياسية والاجتماعية التي عرفتتها البلاد، والتي تميزت بتفاقم الأزمة بعد توقيف المسار الانتخابي، وحل حزب جبهة الإنقاذ كقوة سياسية تجمع تحت لوائها قوى اجتماعية كبيرة، كما أن حالة اللاستقرار السياسي والأمني التي عرفتتها البلاد منذ 1992 تعد عاملاً مهماً في تراجع الحركة الجمعوية، إضافة إلى تخوف الأفراد من المشاركة أو المبادرة لتأسيس الجمعيات وكذا العوامل البيروقراطية التي من شأنها أن تضعف روح المبادرة نحو تأسيس الجمعيات"¹⁸⁹ .

وفيما يتعلق بالإجراءات الضابطة لنشاط الجمعية فإنها تحضر إذا خالفت نظامها أو مست بالأمن العام والقوانين، والآداب العامة، أما في جانب الحقوق والواجبات في القانون الشخصية المعنوية للجمعية بجانب ضرورة امتثالها للقانون، الذي تناول في الفصل الرابع الموارد المالية والأموال الخاصة، بالجمعيات (المادة 26)¹⁹⁰ -إشتراقات أعضائها.

-العائدات المرتبطة بأنشطتها.

-الهبات الوصايا

- الإعانات المحتملة التي قد تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

3. المكانة القانونية للمجتمع المدني في دستور 1996

"يعتبر دستور 1996 الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة، بحيث جاء هذا الأخير بتعديلات لبناء مجتمع ديمقراطي أكثر تكاملاً يسود فيه القانون وتحترم فيه الحريات، فوجود نظام ديمقراطي معناه توافر فرص النشاط الخاص للمواطنين بعيداً عن رقابة السلطة أو تدخلها، والعكس هو الصحيح في ظل نظام شمولي يقيد حرية الفكر والإبداع لدى المواطنين ويشل نشاطهم الخاص في تشكيل مؤسساتهم الخاصة التي هي الأساس في قيام مجتمع مدني"¹⁹¹.

¹⁸⁹ المرجع نفسه، ص 12

¹⁹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 31/90، المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1409 الموافق لـ 04 ديسمبر 1990، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 05.07.89

¹⁹¹ هشام عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره، ص 45

حيث أكد دستور 1996 في المادة 33 على أن "الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون"¹⁹²

كما أكد أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والتجمع مضمونة للمواطن بحسب المادة 41 منه¹⁹³ هذا وتجدر الإشارة أن تعبير "الحركة الجمعوية" حديث النشأة إذ ظهر في دستور 1996 حيث نصت المادة 43 على أن "حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات"¹⁹⁴، وعليه فإن استعمال هذا التعبير بدل "الجمعيات" جدير بالاهتمام، إذ توجه المشرع، استعمال مصطلح "الحركة الجمعوية"، وذلك حتى تكون الجمعيات تجمعا واحدا ضاغطا بدلا من أن تبقى منغلقة أو منقسمة على نفسها مما يحول دون فعاليتها، إلا أنها وللأسف تبقى مجرد تسمية خالية من التطبيق"¹⁹⁵.

ما يمكن ملاحظته حول دستور 1996 هو توسيعه نطاق المجتمع المدني، من خلال احتواءه على مواد، وإضافته تعديلات إلى مواد كانت موجودة في الدستور السابق، وقد أعطى المشرع حيزا كبيرا للحريات والحقوق المدنية والسياسية، فتم تبني التعددية الحزبية في المادة 42 التي نصت صراحة على "أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون،"¹⁹⁶ كما وردت قيود دستورية على هذا الحق في نفس المادة وتتمثل أساسا في عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

وقد ساهم دستور 1996 في زيادة الجمعيات على الساحة الجزائرية، والجدول التالي يوضح هذه الزيادة العددية التي كانت انعكاسا لتوفر المناخ السياسي لنمو العمل الجمعوي.

¹⁹² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996

¹⁹³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 .

¹⁹⁴ المرجع نفسه .

¹⁹⁵ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 42

¹⁹⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996

الجدول رقم 06: جدول يوضح تطور الجمعيات في الجزائر من 1999 إلى 2007

السنة	1999	2001	2002	2005	2007
عدد الجمعيات	54000	64000	70000	75000	80000

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية الفرعية للجمعيات، تقرير عن الإحصائيات السنوية للجمعيات الجزائرية، 2007.

ورغم هذا التزايد الهائل لمنظمات المجتمع المدني في هذه الفترة إلا أنها "وجدت نفسها في ظرف صعب وعامل غير مشجع لها منعها من التجذر في المجتمع، ولم يساعدها على النمو والازدهار، وهذا ما أثر في قدرتها على التعبئة، خاصة بفعل حالة الطوارئ التي ارتبطت بالعنف منذ مرحلة التسعينات، وكانت الصحافة الحرة من أكثر القطاعات تضررا، حيث تم غلق الكثير منها لا سيما تلك التي اتخذت موقفا عدائيا من توقيف المسار الانتخابي، إضافة إلى سياسة التضييق والمتابعة القضائية للصحافيين¹⁹⁷.

كما حدد قانون الطوارئ في مادته السابعة منع النشاطات الحزبية والجمعوية والمظاهرات الشعبية والمسيرات، ما شكل مطلبا لبعض القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني خاصة منها العاملة في مجال حقوق الإنسان والتي دعت لرفع حالة الطوارئ، التي ساهمت في الحد من الحريات والنشاطات الجمعوية، لكن بتحسن الوضع بعد رئاسيات 1999 بفعل تطبيق سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، التي تمت تركيتها بأغلبية

¹⁹⁷ الطيب بلوصيف، الدولة والمجتمع المدني في الجزائر دراسة سوسيو سياسية -الجزائر-، مرجع سابق الذكر، ص 218

شعبية، كان لها انعكاس كبير في إنهاء الأزمة الوطنية¹⁹⁸، وهذا ما أدى إلى زيادة الجمعيات واتساع نشاطها.

3. المجتمع المدني في ظل الإصلاحات السياسية 2014/2000

أعقبت هذه المرحلة التي تخللتها "أحداث دامية" وسميت بـ"العشرية السوداء" موجة جديدة من الإصلاحات السياسية سنة 2000، تحت شعار "إصلاح هياكل الدولة"، شملت العديد من القطاعات على غرار العدالة، والتربية، والتعليم والوظيف العمومي، والجماعات المحلية، وترتكز استراتيجية الإصلاح في تبني النظام "لترح" تتموي يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلا ومستقيدا، وعكفت على ترقية أوسع للمشاركة الممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ، والسماح لأطر الحوار الثنائي بين الحكومة والحركة النقابية، والثلاثي، الذي يشرك كذلك أرباب العمل، بإقامة سنة تشاور محمودة بشأن التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد¹⁹⁹، إضافة إلى هذا برنامج الحكومة لسنة 2004، الذي نص على: "أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري" كما نص على مراجعة الحكومة لقانون الجمعيات بما يحمي الحركة الجمعوية من الظواهر الانتهازية²⁰⁰.

وقد كان لأحداث الربيع العربي الأثر الكبير على توجه الجزائر نحو إصلاحات جديدة أكثر عمقا وأكثر مصداقية في التطبيق، ولهذا جاء خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 2011 كرد فعل طبيعي لامتنعاص الغضب الشعبي الذي عرفه

¹⁹⁸ المرجع نفسه، ص 219

¹⁹⁹ سي آيلند، مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر، من موقع:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite-memorandum.HTM> (22.55-2014/05/02)

²⁰⁰ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 44

العالم العربي عموما وعبر عنه في شكل مظاهرات شعبية واعتصامات في ساحات عمومية، وكسياسة وقائية استباقية للمحافظة على الإستقرار ولتجنب بعض الاحتجاجات والمظاهرات على غرار أحداث الزيت والسكر، وكذلك الإضرابات التي شهدتها مختلف القطاعات من التعليم والصحة والسكن وغيرها، وقد كانت ثمرة هذه الإصلاحات صدور قانون الجمعيات الجديد 06-12، والذي عرف الجمعية في مادته الثانية على أنها "تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني"²⁰¹.

وقد سعى المشرع الجزائري تقديم تعريف للجمعية يميزها عن باقي الفواعل الاجتماعية الأخرى، ويوسع دائرة أنشطتها، ففي المادة 13 فصل تماما بين الجمعيات والأحزاب السياسية حيث نصت على ما يلي: "تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكنها أن تكون لها أي علاقة بها سواء كانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكن أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها"²⁰²، كما نصت المادة 30 منه على أن "خارج إطار علاقات التعاون، سيتم حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أي مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية، كما أن هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة"²⁰³، وهذا على خلاف القانون السابق 90-31 الذي سمح بتلقي الهبات والمساعدات من المنظمات الأجنبية، وعلاوة على ما سبق فإن "المادة 45 المثيرة للجدل من القانون 31-90 والتي تنص على عقوبة السجن لكل من يرأس جمعية غير مرخص لها، فإن المادة 46 من القانون الجديد لا تطبق العقوبات فقط على ممثلي الجمعيات غير قانونية من السلطات ولكن أيضا على الجمعيات التي لم تسجل بعد أو التي تم تعليق أنشطتها أو تلك التي تم حلها وفي هذا الصدد إذا كانت المادة 45 من مشروع القانون الجديد يجمع بين

²⁰¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 06-12 الجريدة الرسمية ، العدد 02 15 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات ص

²⁰² المرجع نفسه ، ص 35 .

²⁰³ المرجع نفسه، ص 37 .

العقوبة ودفع قيمة الغرامة، فمن المؤسف أن يتم إلغاء أحكام القانون 90-31 في مادته 454 التي تعطي القاضي حق الاختيار بين العقوبتين²⁰⁴، وهذه المادة خلقت نوعا من الاستنفار لدى الفاعلين الجمعويين.

من خلال ما تم التطرق إليه يتضح أنه رغم أن هذا القانون ولد في سياق كان سقف المطالب فيه مرتفعا، إلا أنه عرف انتكاسا حسب المتتبعين للشأن الجمعي، وحمل معه خيبات أخرى مقارنة بما كان ينتظره ويتأمله الفاعلون الجمعويون .

المطلب الثاني: التركيبة الهيكلية للمجتمع المدني في الجزائر في مرحلة التعددية السياسية

"إن المؤسسات والتنظيمات لها أهمية في المجتمع المعاصر، وإن أي نظام سواء كان ديمقراطيا أو شموليا يتميز بالضرورة بوجود العديد من التنظيمات فهي شرط أساسي للتقدم وذلك لأن التنظيم يمثل القناة التي تتجمع فيها آراء الأفراد وتقضياتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة"، وفي الجزائر تتعدد هذه التنظيمات وتختلف خاصة بعد صدور دستور 1989 فحسب إحصائيات رسمية صادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية فهناك إلى غاية 2001 ما يقارب 3205 جمعية وطنية ومحلية ذات طابع مهني، في حين أن هناك

نوع الجمعية	الجمعيات المهنية	الجمعيات الدينية	الجمعيات الرياضية	الجمعيات جان	جمعية المعاقين	جمعيات السياحة	جمعيات أولياء	جمعيات المستهلكين	جمعيات البيئة	جمعية الصحة والطب	الجمعيات الخيرية	الجمعيات السنوية
العدد	3013	12805	12219	17059	1060	654	86	133	917	539	2214	696

12219 جمعية تنشط في قطاع التضامن للأمراض، أما الجمعيات الدينية فسجلت ذات الإحصائيات ما يقارب 12805 جمعية محلية ما يقابل 14100 جمعية محلية تربية، أما جمعيات الأحياء فسجلت ذات الإحصائيات ما يعادل 17057 لجنة حي، والجدول التالي يبين تصنيف الجمعيات المحلية المعتمدة خلال سنة 2001:

الجدول رقم 07: يبين عدد الجمعيات المحلية خلال سنة 2001

المصدر: من إعداد الباحث مع الاستعانة بإحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية من خلال ما تم التطرق إليه سابقا سنحاول فيما يلي تناول أهم التنظيمات العمل الجمعي في الجزائر:

²⁰⁴ موزاي بلال، الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر -الواقع والرهانات- " (جامعة 05 ماي 1945 بقالة: ،يومي 21-22 أبريل 2014، ص7

أولاً: النقابات:

"لقد باتت النقابات المهنية اليوم في الجزائر من أقوى مؤسسات المجتمع المدني فمع ضعف فاعلية الأحزاب السياسية، وعدم قدرتها على الدفاع عن مصالح الأفراد والجماهير الشعبية من خلال القنوات الرسمية، صارت النقابات منابر بديلة للعمل والممارسة السياسية، واستوعبت بذاتها عددا كبيرا من المواطنين والعمال، غير أنه من أهم الإشكاليات التي تواجه العمل النقابي في الجزائر ما يعرف بتسييس النقابات وتحزيبها وهو مشكل موجود في الوطن العربي ككل"²⁰⁵، ومن أبرز النقابات المهنية في الجزائر نجد:

✗ الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A

والذي تأسس عام 1950 م، بعد الاستقلال واصل مشواره تحت راية جبهة التحرير الوطني إلى غاية 1988 م، وحسب إحصاء 1997 يضم هذا الاتحاد 800 ألف عضو، ويعد النقابة العمالية الرئيسية في الجزائر²⁰⁶.

✗ الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين U.N.P.E.F.

✗ المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST

✗ النقابة الوطنية لعمال التربية

ثانياً: منظمات الأسرة الثورية

تمثل هذه المنظمات، المنظمة الوطنية للمجاهدين ومنظمة أبناء الشهداء والتنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، بالإضافة إلى الكشافة السلامية .

تأسست سنة 1963 من أجل حماية المصالح المادية²⁰⁷ 1. المنظمة الوطنية للمجاهدين والمعنوية لمتقاعدي جيش التحرير الوطني وذوي الحقوق من أبناء الشهداء وأرامل الشهداء ومعطوبي حرب التحرير، وتأخذ المنظمة طابعا سياسيا وتاريخيا وثقافيا، مما يجعلها

²⁰⁵ رابح قميحة ،تفعيل دور الحركة الجمعوية كأساس لتحقيق التنمية السياسية في الجزائر ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر -الواقع والرهانات- " (قابلة: جامعة 05 ماي 1945 ،يومي 21-22 أفريل 2014، ص9

²⁰⁶ حدة بولافة، واقع المجتمع المدني إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2010-2011، ص96.

²⁰⁷ محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر ، دار المجد للنشر والتوزيع: الجزائر، 2010، ص96 .

منظمة ذات خصوصية، كما تعمل كذلك على المحافظة على التقاليد الثورية والقيم الوطنية، وهي ذات قوة ردعية أمام السلطات خاصة لما يتعلق الأمر بالثوابت الوطنية والرموز التاريخية، وتتمتع المنظمة باستقلالية مالية وتنظيمية، ولها هياكل قاعدية على جميع التراب الوطني وبعض المؤسسات الوطنية الرسمية.

وثقافي تاريخي بعد ذات وطنية : جمعية²⁰⁸. التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء
أرامل من قوتها وتستمد 1954 نوفمبر أول مبادئ دعم على تعمل واجتماعي واقتصادي
على والإسلامية، حصلت الوطنية القيم إطار في المجتمع تطوير تشجع الشهداء وأبناء
1994 . جويلية 04 في الرسمي الاعتراف

:تأسست سنة 1989 وتعتبر من بين الجمعيات²⁰⁹. المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء
الفاعلة على الساحة السياسية بسبب نشاطاتها وحضورها، ممثلة في مجموعة من
الولايات التي تسهر المنظمة على الدفاع والمحافظة على الحقوق المادية والمعنوية لأبناء
الشهداء، وهي تسعى كذلك لتعزيز مكانة أبناء الشهداء ودعمهم ومواقعهم في النظام
السياسي، ويوجد من بين أبناء المنظمة الكثيرين من الذين كانوا سباقين في تأسيس التجمع
الوطني الديمقراطي ويشغلون فيه مراكز قيادية سواء على المستوى المركزي أو المحلي
كما أنهم موجودون في مختلف المجالس الشعبية الوطنية وأعضاء مجلس الأمة .

ثالثا. التنظيمات النسوية:

"شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة السياسية
والمدنية وتشارك هذه المنظمات غيرها من منظمات المجتمع المدني في أنشطتها المتعلقة
بأوجه الحياة المختلفة سيما ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تعددت قناعات
وانتماءات أعضائها إلى اتجاهات وتيارات فكرية واجتماعية وسياسية مختلفة، فهناك
جمعيات نسائية تدافع عن حقوق المرأة وحريتها، وتريد التقدم والترقية للعنصر النسوي من
خلال مطالبها المتمثلة في إدراج وإشراك المرأة في المجتمع وإكسابها المكانة اللائقة، كما
أن العديد من الجمعيات النسوية (العلمانية) استطاعت التأثير على الحكومة بتعديل

²⁰⁸ المرجع نفسه، ص 98

²⁰⁹ المرجع نفسه ، ص 99 .

قانون الأسرة الصادر سنة 1984 وبالفعل كان لها ذلك حيث تم تعديل هذا القانون تحت ضغط هذه الجمعيات بموجب الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفري 2005²¹⁰، وما يميز هذه التشكيلات هو تبعيتها لبعض الأحزاب أهمها:

- ✕ الاتحاد النسائي التابع لحركة مجتمع السلم
- ✕ الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية
- ✕ وجمعيات تابعة لأحزاب السلطة أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وهي تابعة في تنظيمها وفكرها للسلطة، بل وتقوم بمهام دعم الحكومة .
- ✕ رابعا . منظمات حقوق الإنسان: ²¹¹

يتوافر في الجزائر نمطان من مؤسسات حقوق الإنسان، وهما: المؤسسات الوطنية (الرسمية)، والمنظمات غير الحكومية. نذكر منها:

1. المرصد الوطني لحقوق الإنسان: "هيئة استشارية حكومية، أنشأت لمواجهة حملات المنظمات غير الحكومية خاصة العالمية، التي عرفت الجزائر سنوات الأزمة حين استشرى وقد تم تنظيم المرصد الوطني ²¹² العنف والعنف المضاد على إثر إلغاء المسار الانتخابي" بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-77 المؤرخ في 22 فيفري 1992، وبهذه الصفة يستفيد المرصد من استقلال عضوي بالنسبة لمؤسسيه و باستقلال إداري و مادي معتمد من طرف الدولة .

²¹⁰ رايح قميحة ، مرجع سبق ذكره، ص 8.

²¹¹ حمدوش رياض، المنظمات الوطنية الحكومية وغير الحكومية لحقوق الإنسان، من موقع:

(03/05/2014-20:20

<http://www.startimes.com/?t=28959662>

²¹² محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 45

:هي منظمة غير حكومية تأسست في 11 أبريل 2013. الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان 1987م من طرف مجموعة من المناضلين ينتسبون لمهن واختصاصات مختلفة ومعتقدات إيديولوجية متفرقة، وذلك بموجب القانون المؤرخ في 11 أبريل 1987 المتضمن اعتماد الجمعية المسماة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وتتمثل الأهداف التي تسعى لتحقيقها فيما يلي:

- الدفاع عن حقوق الإنسان.

- ترقية حقوق الإنسان وتعزيزها و إحترامها.

- ترقية مبادئ الديمقراطية.

- ترقية عناصر الحكم الرشيد.

3. الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: أسسها المحامي " علي يحيي عبد النور " وتعتبر منظمة معارضة للنظام السياسي، عارضت انتهاكات الحريات العامة، ودعت إلى ²¹⁴احترام و ضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين بالجزائر.

خامسا .الحركات الطلابية :

"لعبت القوى الطلابية التي تضم أفرادا ينتمون إلى مختلف التيارات السياسية، دورا مهما في تنشيط فعاليات المجتمع المدني، خاصة مع تطور عدد الطلبة وازدياد عدد الجامعات، نصف مليون طالب و 18 جامعة و 26 مركزا جامعيًا ومعهدًا سنة 1999، وقد كونت الحركة الطلابية إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري، فطرحَت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية، والتي كانت تملك لها قراءات ليست بالضرورة هي نفس قراءات السلطة ²¹⁵ "، ونلتمس دورها في الرئاسيات الأخيرة 17 أبريل 2014 أثناء الحملة الانتخابية "حين اجتمعت في القاعة البيضاء في تجمع حاشد بالجزائر العاصمة بتاريخ 14 مارس 2014، وحضره إلى جانب العديد من وزراء الحكومة الوزير الأول عبد المالك سلال، وقد

213 رياض حمدوش، المنظمات الوطنية الحكومية وغير الحكومية لحقوق الإنسان، من موقع:

²¹⁴ أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 64

²¹⁵ عبد الكريم هشام، مرجع سبق ذكره، ص 103

عبرت تلك التنظيمات على ضرورة مساندة الرئيس المترشح، وهو نفس الموقف للمنظمة الوطنية للزوايا²¹⁶، وقبل هذا التنظيم "عقد أساتذة التعليم العالي وقفة تنديدية بالعهد الرابعة بجامعة بوزريعة بأعالي العاصمة بتاريخ 12 مارس 2014 ، يتقدمهم أستاذ علم الاجتماع السياسي عبد الناصر جابي .."²¹⁷.

سادسا: الجمعيات الثقافية: تعد هذه الجمعيات أحد أهم إفرازات سمات الثقافة الجزائرية، ونعني بها الإنقسام والصراع، حيث تتوزع هذه الجمعيات بين العربية والبربرية (في منطقة القبائل) ومن أهم هذه الجمعيات:

1. الحركة الثقافية البربرية²¹⁸: تشكلت في منطقة القبائل منذ أوائل الثمانينات عقب الربيع القبائلي عام 1980، تهدف إلى الحفاظ على الهوية الثقافية المتميزة للأمازيغ، وتطالب بأن تكون اللغة البربرية لغة رسمية للدولة إلى جانب العربية، تعارض سياسات التعريب، وتدافع عن الارتباط بفرنسا واستخدام اللغة الفرنسية في الإدارة، ويلاحظ المتتبع لبيانات الحركة ونشاطها أن ثمة تحولا في أهدافها، فهي وإن لم تتخلى عن مطالبتها الثقافية إلا أنها سعت إلى توظيف ما تحقق منها لصالح العمل السياسي للأحزاب البربرية.

2. ظهور تنسيقية العروش²¹⁹: كبديل للأحزاب السياسية في منطقة القبائل، ورغم أن البداية كانت من منطلق المطالبة بحقوق المواطنين في المنطقة، إلا أن مسارها تحول بفعل تدخل السلطة وزرع أفراد داخلها، والذين قبلوا فيما بعد بالحوار والتفاوض معها، وهو ما أدى إلى وجود نوع من الإنشقاق والصدام بين مجموعتين، وقد كان السبب المباشر وراء ظهور تنسيقية العروش عام 2001 هو وفاة شاب في ثكنة الدرك الوطني (قوة تابعة للجيش)، مما أشعل

²¹⁶ كربوسة عمران، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الرهن... إلى أين بالإشارة للحالة الجزائرية ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر -الواقع والرهانات- " (جامعة 05 ماي 1945 بقالة ، يومي 21-22 أبريل 2014، ص14

²¹⁷ المرجع نفسه، ص 15

²¹⁸ ميلود عروس، معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر(1990-2006)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2009-2010، ص 146.

²¹⁹ المرجع نفسه، ص 147

مظاهرات وأعمال عنف متواصلة قادها ممثلو البربر في منطقة القبائل وخاصة ولايتي بجاية وتيزي وزو.

المطلب الثالث: تأثير الظروف المجتمعية على أدوار المجتمع المدني في الجزائر

هناك العديد من الظروف المجتمعية التي كان لها تأثير بالغ الأهمية على أدوار المجتمع المدني في الجزائر من فقر وبطالة وعنف خاصة خلال فترة التعددية السياسية وما كان لها من نتائج وخيمة على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولهذا سنستعرض بشيء من التحليل كيف أثرت الظروف المجتمعية على تطوع المواطن ومشاركته في الجمعي ونذكر منها:

1. الأمية وتفشي الجهل: عانت الجزائر ولا تزال تعاني من ظاهرة تفشي الأمية والجهل وإن على درجات متفاوتة فالدولة في سياساتها التعليمية لا زالت تتبع طرق تقليدية في التعليم، فالطرق البيداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة ولا تتبع الطرق البيداغوجية المتطورة، على الرغم من محاولة تنفيذ برامج إصلاحية، وعلى الرغم من وجود الإمكانيات المالية الهائلة التي حصلت عليها من مداخل النفط بداية من سنة 2000، إلا أن سياسة

الإصلاح فشلت و السبب المباشر هو غياب الشفافية في التسيير وضعف التأطير، والجدول التالي يمثل الإنفاق على التعليم منذ 1990 حتى 2009.

الجدول رقم 08: الانفاق على التعليم بالأرقام بالنسبة المئوية

الانفاق على التعليم من الدخل القومي الإجمالي			الانفاق على التعليم من الانفاق العم الإجمالي		
1990	2000	2009-2006	1990	2000	2009-2006
5.5	5.1	4.3	21.1	...	20.3

المصدر: هدى حمودة ابراهيم، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية ، على الموقع:

[http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-64statsfile.pdf)

[64statsfile.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-64statsfile.pdf)02

ومن خلال الجدول المبين أعلاه والذي يبين درجة الإنفاق على التعليم من الدخل القومي الإجمالي والإنفاق العام الإجمالي خلال سنوات 1990-2000-2006 و2009 نلاحظ أنه رغم إنفاق الدولة على هذا القطاع إلى أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب وهذا راجع إلى سوء التسيير.

2. الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل التي تهدد استقرار الجزائر اجتماعيا وسياسيا، فقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات والانتقال من النمط الاشتراكي إلى نمط اقتصاد السوق في تقاوم ظاهرة الفقر، ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات كما يلي²²⁰:

- تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، وفي هذا المجال نجد تحسن حيث من بين 100 ألف ساكن انخفض مرض حمى المستنقعات من 15.08 حالة سنة 1995 إلى 2.64 حالة سنة 2004 .
- بلغ عدد الأطفال الذين يموتون عند الازدياد 30.4 حالة في كل 1000 ازدياد، أما معدل التمدرس الإجباري لأطفال الست سنوات فقد بلغ نسبة 96%.
- بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005، إلا أن المجتمع الجزائري

يشهد فروقات إقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10٪ الأكثر غنى يستهلكون 32 ٪ من الدخل الوطني في حين أن 40٪ الآخرين يستهلكون 6٪ فقط من الدخل الوطني.

3.البطالة: وتعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اجتماعية تبين وجود خلل في النظام الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع، ولعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها و يفرضان وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها ²²¹.

جدول رقم 09: بعض مؤشرات البطالة في الجزائر 2011

معدل البطالة	عدد العاطلين	معدل البطالة	معدل البطالة	نسبة الإناث	نسبة الشباب	نسبة الجامعيين	نسبة العاطلين	نسبة العاطلين
نسبة	بالآلاف	بين الذكور	بين الإناث	بين العاطلين	بين العاطلين	بين العاطلين	لأول مرة	أكثر من سنة
نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية
9.8	1100.0	8.1	19.1	31.2	42.3	21.4	26.1	23.0

المصدر: هدى حمودة ابراهيم، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية، من موقع:

<http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah63-64statsfile.pdf#p02>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن نسبة البطالة أكبر لدى النساء منها لدى الرجال حيث معدل البطالة لدى الذكور بلغ 8.1 ٪ أما الإناث فبلغ 19.1 ٪، وتعترف السلطات بصعوبة التصدي لهذا المشكل خاصة لبلد أكبر نسبته شبان مثل الجزائر.

4.العنف السياسي: انتشرت ظاهرة العنف السياسي في الجزائر بأشكاله المختلفة سواء ما يطلق عليه العنف السياسي الشعبي (الذي يمارسه المواطنون أفرادا أو جماعات ضد الأنظمة السياسية المتعاقبة)، أو ما يطلق عليه العنف السياسي المؤسسي (الرسمي) والذي تمارسه السلطة من خلال أجهزتها المختلفة ضد المواطنين أفرادا أو جماعات، أو عناصر معينة منهم .

حيث شكل العمل بقانون الطوارئ- خلال فترة التسعينيات "والذي يعني في مضمونه ضمان لاستمرارية النظام القائم وتقليص دور القوى المعارضة - قيدا على حقوق وحریات الأفراد حيث خول لوزير الداخلية والوالي إغلاق أماكن الاجتماعات العامة بصفة مؤقتة،

وحظر أي تجمع أو تظاهرة يمكن أن تخلق النظام" ، وتم في هذه المرحلة الاستثنائية تحديد ممارسة الحق الإعلامي في إطار المرسوم الرئاسي رقم 92-320 المؤرخ في 11 أوت 1992 والمتضمن معالجة الأخبار ذات الطابع السياسي وإنشاء خلية على مستوى وزارة الداخلية، بشكل يتعارض مع مرحلة البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة الذي أشار إليه تقرير الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان التي رأت بأن " التدرج بحماية الأمن العام واللجوء إلى قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين المماثلة أحد الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لقمع الحريات بما فيها نشاط الجمعيات "222، وأصبحت بذلك ظاهرة العنف السياسي والتطرف خطرا على الحركة الديمقراطية في الجزائر ومست جل الشرائح الاجتماعية واستهدفت مؤسسات الدولة ورموزها والمؤسسات الاقتصادية والمثقفين، ركزت هذه العمليات في بدايتها على العناصر الأمنية (الشرطة، الجيش) ومقراتها ثم شملت في مرحلة لاحقة عمليات اغتيال مفكرين أدينوا بتعاونهم مع السلطة مثل " الطاهر جعوت " ثم تطورت لتكون أكثر دموية في شكل مجازر جماعية استهدفت المواطنين العزل " مجزرة بن طلحة، وسيدي رايس " التي قضي فيها أكثر من 711 مدني ومجزرة بني مسوس"223.

من خلال هذا الجزء من الدراسة بعد تناولنا لجل الظروف المجتمعية، ومن خلال التحليل والتمعن توصلت إلى أن الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي عاشها وما زال يعيشها المجتمع الجزائري تعد السبب الرئيسي في الإمتناع عن ممارسة العمل الجمعي، وكذا فقدان الثقة في هذه الجمعيات إذ أصبح العمل الجمعي في ظل هذه الأوضاع شان لا يعنيه لا من قريب ولا من بعيد، فالبحت عن لقمة العيش وتحسين مستواه المعيشي شغله الشاغل.

المبحث الثالث: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر بين الاستقلال والاستغلال

الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع، كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات فالدولة

يوسف حميطوش، مرجع سبق ذكره، ص 8 . 222

آدم قبي، شمسة بوشناقفة، مرجع سبق ذكره، ص 129. 223

والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة من أجل موازنة قوتها.

وتعود إشكالية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأنظمة السياسية الحاكمة في الجزائر، إلى إشكالية أكثر عمقا تطل مفهوم الدولة ووظيفتها بدرجة أولى لذلك وجب علينا تناول هذه العلاقة في الفترة الأخيرة وهذا للإطار الزمني المحدد للموضوع 1989-2015.

المطلب الأول: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر 1989-2010

لقد أفرز إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر انقساماً خطيراً في المجتمع الجزائري، فأنحاز الكثير من النشطين في مجال المجتمع المدني إلى خيار السلطة سواء لأسباب إيديولوجية ممثلة في الوقوف في وجه التيار الإسلامي، أو لأسباب انتهازية مصلحة بالميل مع الأقوى للبقاء والاستمرار والربح، أو معارضة السلطة ومنازعتها وهو انتهاء وخسارة بكل الأحوال ومن ثم جاء تصنيف هذه العلاقة في الاتجاهين التاليين:

1. الاتجاه المؤيد لخيارات السلطة:

مثلت لجنة إنقاذ الجزائر المحور الذي اجتمعت حوله كل القوى الاجتماعية الرافضة لنتائج انتخابات 26 ديسمبر 1991 والتي فاز بها التيار الإسلامي وقد خرجت هذه الجمعيات والمنظمات في مظاهرات شعبية تطالب المؤسسة العسكرية بإيقاف الإسلاميين ومنعهم من الوصول إلى السلطة²²⁴، كما تم تشكيل اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر التي ترفض الطابع الجمهوري للدولة، وأسست هذه اللجنة الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1992 في محاولة للحضور على المسرح السياسي وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ، ورغبة في التمسك بالطابع الجمهوري العلماني للدولة، وقد انضمت إليها منظمات أخرى مثل أصحاب العمل والمدراء من الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان واتحادات رجال الأعمال²²⁵، "ثم ما لبثت الجمعيات النسائية العلمانية وعلى رأسها التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات، وجمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة

²²⁴ محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 35.

²²⁵ عروس ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 142 .

وغيرها أن حركت مظاهرات نسوية للاحتجاج على وصول جبهة الإنقاذ للحكم وإقامة الدولة الإسلامية²²⁶، وقد تزعم هذه اللجنة السيد (عبد الحق بن حمودة) الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين والذي اغتيل لاحقا في ظروف جد غامضة، ونتساءل عن ما هي الدوافع الحقيقية التي رمت بنقابة عمالية في قلب الأزمة الجزائرية والوقوف في وجه إرادة الشعب وسيادته في اختيار ممثليه، كما تزعمت السيدة (خليدة مسعودي) وكانت إحدى أبرز الناشطات من الوجوه النسوية في لجنة إنقاذ الجزائر ومسؤولة فرعها النسوي الذي نظم مظاهرة عارمة ضد ما سمي "بالدولة الإسلامية" وواصلت نشاطها بتأسيس جمعية التضامن لمساندة ضحايا الإرهاب كما كانت عضوا بارزا في الحركة من أجل الجمهورية وانتخبت نائبة رئيس لها²²⁷.

إلى جانب هذه المبادرات النشطة التي صبت كلها في خدمة التيار الإستتصالي قامت ما يعرف بالأسرة الثورية بالأدوار الأساسية بمليء الفراغ المؤسساتي الذي أنتجته الأزمة فكان أعضاء منظمة المجاهدين وأبناء الشهداء وأبناء المجاهدين ومنظمة معطوبي حرب التحرير هم السباقون في عمارة المجالس الانتقالية وإضفاء الشرعية على هذه المؤسسات، في نفس السياق تزامنت الحركات الطلابية والجمعيات الوطنية سواء الثقافية أو الاجتماعية وحتى الكشف الإسلامية للدخول في هذه المؤسسات التي توصف بأنها غير دستورية، وهنا بدأ التساؤل عن مصداقية هذه المنظمات التمثيلية أم أنها إستراتيجية للخروج من الأزمة والحفاظ على الدولة وغفران أخطائها وأنها دوما على حق²²⁸.

2. الإتجاه الرفض لخيارات السلطة:

في مقابل هذه التنظيمات والجمعيات التي ساندت السلطة هناك فعاليات مدنية أخرى تبنت موقفا مغايرا، فبعض النقابات وعلى رأسها النقابة الإسلامية للعمل " التي تأسست عام 1990 وتتبع الجبهة الإسلامية للإنقاذ حاولت اختراق التنظيم العمالي الإتحاد العام للعمال الجزائريين وكان إخفاقها في ذلك داعيا لها لإنشاء تنظيم عمالي موازي عرف باسم النقابة

²²⁶ فريد علوش، آثار التحول الديمقراطي علة المؤسسات الدستورية الجزائرية، الجزائر: دار الهدى للنشر للطباعة والنشر والتوزيع ،

ص ص 75-76

²²⁷ محمد بوضياف ، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

²²⁸ المرجع نفسه، ص 46.

الإسلامية للعمل "229 بالإضافة إلى النوادي الرياضية والمساجد التي كانت تابعة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وساهمت بشكل كبير في فوزها في الجولة الأولى للانتخابات التشريعية لسنة 1991.

كما سجلت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان حضورها القوي في لقاء روما الذي جمع المعارضة الجزائرية، حيث جاء على لسان السيد (علي يحي عبد النور) رئيس الرابطة: «أن السلطة المنبثقة على هذا الانقلاب -إلغاء المسار الانتخابي- ليست شرعية ولا قانونية وقد صادرت بقوة السلاح إرادة المواطنين واختيار الشعب المعبر عنه عبر صناديق الاقتراع ومن ثمة فإن السلطة هي الإرهابية، ما من شيء يدان في هذه المواجهة إلا العمليات التي تقع ضد المدنيين»²³⁰، إلى جانب هذا الحضور المميز للرابطة كان هناك موقف محتشم للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لحقوق الإنسان مقارنة بما يجري على مستوى الساحة الوطنية خلال سنوات الأزمة.

بالإضافة إلى هذا عرفت هذه المرحلة الضبط الصارم للنشاط الصحفي خاصة فيما تعلق بالمواضيع الأمنية التي أدت إلى حالات الاعتقال والحضر والغلق والحجز وعدم الطباعة في المطبعة العامة، ومنعت الصحافة التابعة للتيار الإسلامي البلاغ، الفرقان، المنقذ التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ والصحف القريبة من حركة حماس، التي كانت محل توقيف مثل أسبوعية التضامن وأسبوعية النهضة التابعة لحركة النهضة²³¹.

"بعد حل الجبهة وكل التنظيمات التابعة لها منذ إلغاء المسار الانتخابي عرفت الجزائر إجراء انتخابات رئاسية لسنة 1995 ثم سنة 1999، وكان الفوز فيها دائما لمرشح السلطة بسبب تغييب الجمعيات والأحزاب المعارضة وتكتل الجمعيات الأخرى لمساندة شخصية السلطة"²³²، وبعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999 كان اهتمامه يركز على تحسين الأوضاع الداخلية من خلال تسوية الملف الأمني وتحقيق المصالحة الوطنية، وخلال هذه الفترة لوحظ انخفاض في أعمال العنف وبشكل كبير بعد صدور

²²⁹ أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 65

²³⁰ محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 210

²³¹ بلوصيف الطيب، الدولة والمجتمع المدني دراسة سوسيو سياسية -الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 251-252

²³² أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، تر: حيدر حب الله، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، 2001، ص 54

قانون العفو الشامل عن الجماعات المسلحة لأنه حفز أعدادا كبيرة من المسلحين إلى رمي السلاح والعودة إلى الحياة الطبيعية، لكن سرعان ما ظهرت أعمال عنف بشكل مغاير بطابع ثقافي وجهوي متمثلة في أزمة القبائل أو كما تسمى "بالربيع الأسود"، وتجلت في مواجهات بين شباب المنطقة والسلطة، وعبرت هذه الأحداث عن ظهور قوى سياسية جديدة تنافس القوى التقليدية في المنطقة متمثلة في "حركة العروش" كتنظيم معارض من خلال سعيه لمقاطعة الانتخابات التي لقت استجابة واسعة، وأصبحت المتحدث الرسمي عن طموحات سكان المنطقة، وتضم الحركة ممثلين عن البلديات والدوائر والعشائر في منطقة القبائل، واتهمت بعض الأطراف حركة التمرد التي قادها هذا التنظيم بأنها من صنيعة الحزب الاشتراكي للعمال، الذي حل بموجب الدستور لعدم استيفاء الشروط القانونية وأنه وجد في التنسيق صيغة عمل له، وبغض النظر عن الاتهامات فإن مسار الأحداث منذ 2001، أنهك التنسيق وجعلها جماعات عدة لكل منها أهدافها وأسلوبها الخاص في العمل، خاصة وأنها شعبية وقليلة التنظيم، و تم أحيانا الشسء ونقيضه فبمجرد الإعلان عن الحوار انقسمت التنسيقية إلى قسمين بارزين صنف أول محاور وصنف آخر مقاطع لكل حوار²³³.

وبعد هذه المرحلة جاء موعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 ثم سنة 2008 ولكنها كسابقتها شهدت هيمنة وسيطرة السلطة على معظم تنظيمات المجتمع المدني وشكلت المساندة والحملة لمرشح السلطة أو الرئيس المترشح ناهيك عن تجنيد المواطنين في الانتخابات، مع الإشارة في هذه المرحلة إلى دور التنظيمات النسوية التي ضغطت على النظام من أجل تعديل الدستور فيما يخص حقوق المرأة على غرار المرصد الوطني للنساء الجزائريات.

المطلب الثاني: الدولة والمجتمع المدني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن

لقد عرف العالم العربي ابتداءً من سنة 2011 موجة من الاحتجاجات الشعبية هزت مشرقه ومغرب، وتداول تسميتها بالربيع العربي، وقد حملت هذه الاحتجاجات مجموعة مطالب تصاعدية ومستدامة ترمي إلى إحداث تغيير اقتصادي-اجتماعي شامل وتحول سياسي جذري لما هو قائم، لقد كسرت الشعوب في كل بلد من بلدان المنطقة حاجز الخوف مطالبة باحترام حقوقها الإنسانية ووضع حد للاستبداد، وبلورة عقد اجتماعي جديد

قائم على التمثيل، لم تتبع البلدان كلّها المسار نفسه، ولكّنها فرضت على السلطة والعلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع تحدّيات كبرى على نحو لا رجعة فيه.

إنّ ما قامت به منظمات المجتمع المدني من دور أساسي خلال "موجات الربيع العربي" لاسيما في تونس ومصر كان له دور كبير في تجييش المواطنين باتجاه التغيير الذي بُني على تراكمات واحتقانات ناتجة عن ممارسات خاطئة وسياسيات غير قويمة انتهجتها أنظمة سياسية أوتوقراطية بحق مواطنيها، وبحكم أنّ معظم منظمات المجتمع المدني القائمة في هذه الدول هي منظمات حقوقية، فقد سعت إلى تعريف المواطنين بحقوقهم المنتهكة، وحثّهم على نيل حقوقهم، الأمر الذي قُوبل بالرفض من قبل الأنظمة، لذا يمكن القول أنّ هذه المنظمات كانت بمثابة المحفز والمحرك لخروج الجماهير الساعية للتغيير خاصة في تونس ومصر، الأمر الذي فتح الباب أمام محاولات عربية أخرى تهدف إلى تعميم التجربة²³⁴.

حتى الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحولات الحاصلة على المستوى الجمعي فرغم الإستقرار النسبي الذي عرفته مقارنة بالدول العربية التي شهدت حراكا عربيا إلا أن ذلك لم يمنع منظمات المجتمع المدني من الاحتجاج في العديد من مناطق التراب الوطني، وبرز مثال على ذلك أحداث الزيت والسكر في 05 جانفي 2011 والتي كانت حصيلتها 5 قتلى ونحو 800 جريح، سقطوا في الأحداث التي كانت في منتهى العنف، وقد بدأت شرارتها في الظاهر، بارتفاع مفاجئ في أسعار مادتي الزيت والسكر، فانطلقت الاحتجاجات في الخامس جانفي واستمرت لأيام، وأخذت شكل مواجهات عنيفة بين قوات الأمن والمحتجين تخلّلتها انحرافات وأعمال تخريب واعتداءات على المواطنين، جعلتها أقرب إلى الحركة الغوغائية منها إلى الحالة المطالبة، ومع ذلك اعتبرها كثير من المراقبين الموضوعيين إرهابا كانت ستمهد، يومها لتحول الجزائر إلى ساحة من ساحات ما عُرف لاحقا بـ"الربيع العربي"، لاسيما أن "انتفاضة الخامس جانفي" -كما يسميها البعض-، جاءت بعد أقل من 3 أسابيع على انطلاق الأحداث التي أدت إلى إسقاط حكم بن علي في تونس، وما تلاها من انتقال العدوى إلى دول عربية أخرى، وهذا ما يجعل كثيرا من

²³⁴ ماجد سراج، منظمات المجتمع المدني والثورات العربية .. من يؤثر في الآخر؟ ، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، 18 أكتوبر

التساؤلات تثار حول توقيت الأحداث والسياق الذي جاءت فيه ²³⁵، كما قامت مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني بالقيام باحتجاجات ومظاهرات في العديد من مناطق الوطن للتدبير بمختلف مظاهر الفساد السياسي والتعبير عن حالة الظلم المجتمعي ومن أهمها:

1. اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين :

برزت في الجنوب الجزائري وفي مدينة ورقلة تحديداً، حين اعتصم الآلاف من العاطلين عن العمل يوم 14 مارس 2013 بهدف إنهاء سياسات التهميش والحصول على حقوق العمل في المؤسسات النفطية المتواجدة على تراب الولاية خاصة المدينة النفطية المسماة حاسي مسعود (80 كلم من مقر ولاية ورقلة)، وقد اتسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل مدن عدة على غرار ولاية الوادي في 30 مارس من نفس السنة تحت شعار " مليونية لإقامة دولة القانون في تناغم واضح مع الأحداث التي يعرفها المشهد العربي.

2. التنظيمات الراضية للعهد الرابعة : وبرزت هذه التشكيلات منذ إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الترشح لعهد رابعة في الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في 17 أبريل 2014 ومن أبرز هذه التشكيلات نجد حركة بركات بحيث " كلمة "بركات" باللهجة الجزائرية تعني كفى، هذه الحركة الشبابية الشعبية ظهرت في الأول من شهر مارس تحديداً بعد أن تبين وتأكد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سيترشح للانتخابات الرئاسية ولعهد رابعة لخلافه نفسه، وأصدرت حركة "بركات" بياناً للتعريف بنفسها حيث قالت إنها حركة مواطنة وحركة وطنية سلمية مستقلة غير حزبية تسعى لإرساء الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون في الجزائر، شعار الحركة هو بركات من العبث، بركات من الفساد، بركات للعهد الرابعة وللانتخابات المزورة، بركات من 52 عاماً من مصادرة الإرادة الشعبية وبركات للنظام البوليسي ولتهميش الشباب، هذه الشعارات يبدو أنها وجدت صداها لدى بعض الشباب والمواطنين في الجزائر وقد بدأوا التجاوب مع دعوات الحركة للاحتجاج السلمي ضد العهد الرابعة ²³⁶، كما "انبثق عن حركة "بركات" جبهة جديدة للمناهضين لترشيح بوتفليقة للمرة الرابعة، أطلقت على نفسها جبهة "رفض"، تضم في صفوفها العديد

²³⁵ ثورة الزيت والسكر .. الشرارة التي أطفأت "الربيع العربي" في الجزائر!، من موقع:

[http://www.echoroukonline.com/ara/articles/153090.html\(23/07/2014-12:05\)](http://www.echoroukonline.com/ara/articles/153090.html(23/07/2014-12:05))

²³⁶ علاء الدين بونجار، الجزائر: "بركات"، الحركة الاحتجاجية التي يتخوف منها النظام، من موقع:

<http://www.mc-doualiya.com/articles/20140313>

23/06/2014

من الجمعيات والتنظيمات المناوئة، على غرار تنسيقية عائلات المفقودين في العشرية السوداء، ولجنة الدفاع عن البطالين، وحركة 8 مايو، ومنظمة الدفاع عن الثروة الوطنية ومكافحة الفساد²³⁷، "ولعل ما أحبط" فاعلية حركة بركات ورفض التي قامت بمظاهرات كثيرة هو بقاؤها قليلة الانتشار ومحدودة التأثير سياسيًا واجتماعيًا بالرغم من ارتفاع نسبة المقاطعة والامتناع ونسبة الأوراق الملغاة والبيضاء في لعبة سُميت بالمنافس الكبير للرئيس الفائز والذي أطلق عليه الحزب الصامت الذي تجاوز عدده 10 ملايين صوت من وعاء انتخابي وصل 21 مليوناً ضمن ما يعرف بالهيئة الناجبة²³⁸.

3. التنظيمات المؤيدة للعهد الرابع : تتمثل في تنظيمات الأسرة الثورية على غرار منظمة المجاهدين وأبناء الشهداء والتنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، بالإضافة إلى التنظيمات النسوية والإتحاد العام للعمال الجزائريين وكذا التنظيمات الطلابية التي اجتمعت في القاعة البيضاء في تجمع حاشد بالجزائر العاصمة بتاريخ 14 مارس 2014، بحضور مجموعة من الإطارات والوزراء، وقد عبرت تلك التنظيمات على مرشح الوفاء المجاهد عبد العزيز لوتفليقة، وهو نفس الموقف للمنظمة الوطنية للزوايا التي أقامت تجمع حاشداً هو الآخر في نفس التاريخ شمل جميع شيوخ الزوايا على المستوى الوطني عبروا من خلاله على دعمهم ومساندتهم للرئيس المترشح وأعلنوا له البيعة.

4. أزمة غرداية وغياب المجتمع المدني : تعرف منطقة غرداية منذ سنوات مواجهات متجددة ذات بعد عرقي وديني بين أتباع المذهبين الإباضي من الأمازيغ والمالكي من العرب، بسبب نزاعات على الأراضي والعقارات وخلافات اجتماعية ولغوية وثقافية، ويسود المذهب الإباضي الذي أسسه عبد الله ابن إباح في مدن ولاية غرداية ومنطقة بني ميزاب، ويتكلم الأمازيغ لهجة محلية تسمى «الميزابية»، وكانت أعنف هذه المواجهات تلك التي اندلعت في 29 ديسمبر 2008، في مدينة بريان بولاية غرداية التي يقطنها 45 ألف نسمة، وخلفت مقتل ثلاثة أشخاص وجرح أربعة أشخاص وتوقيف 120 شخصاً من قبل

²³⁷ أنصار ومناوئو العهد الرابع وجهاً لوجه في الجزائر، من موقع:

[http://alarab.co.uk/?id=17826\(23/06/2014-12:10\)](http://alarab.co.uk/?id=17826(23/06/2014-12:10))

²³⁸ بوحنية قوي، الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهد الرابع ليوتفليقة وتحديات المشهد، من موقع:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/05/201451385849908297>. (htm26/06/2014-13:10)

قوات الشرطة، وتجددت المواجهات بين أتباع المذهبين في أبريل 2009، مما أدى إلى مقتل شخصين وجرح أكثر من 25 شخصا وتخريب عدد من المحلات التجارية²³⁹.

المطلب الثالث: مظاهر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر

تختلف تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وتتباين في موارد القوة والنفوذ التي تمتلكها سواء كانت ثروات اقتصادية أو معارف أو علاقات أو براعة ومهارات في التنظيم بما ينعكس على علاقة كل منها بالدولة، فتصبح بعض الوحدات اقرب إلى الحكومة وأكثر قدرة على التأثير على قراراتها، بينما تظل الجماعات الأخرى بعيدة مهملة على الهامش دون امتلاك أي قدرة على التأثير في القرارات، بعد هذه التفرقة نجد أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تختلف من علاقة تقوم على الانفصال الدائم وعلاقة تقوم على التوازن وعلاقة أخرى تقوم على سيطرة وهيمنة الدولة على منظمات المجتمع المدني، سنتناول في هذا الجزء من الدراسة طبيعة وأشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر .

1. سيطرة وهيمنة الدولة على المجتمع المدني

تبنت القيادات الحكومية في الجزائر عددا من الإستراتيجيات للهيمنة والسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها:

أ. إستراتيجية الاختراق: حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل، يعني ذلك أن تدفق الموالين يضمن للسلطة الحاكمة في المؤسسات والمنظمات المدنية القائمة السيطرة وعدم تحديها من قبل المجتمع المدني وهو حال الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يضم في صفوفه قياديين من حزب جبهة التحرير الوطني²⁴⁰ .

ب - إستراتيجية التنظيمات المماثلة: حيث دأب النظام الجزائري على الحد من فعالية التنظيمات المستقلة، لاسيما الحقوقية والدفاعية منها مثل جمعيات حقوق الإنسان، من خلال إنشاء منظمات مقابلة في كنف الدولة تسيطر عليها النخب الحاكمة ومؤيدوها، ويكون الهدف الأساسي احتواء التنظيمات التي تمثل تحديا لها ، ضمن هذه

239 أزمة غرداية .. هل تفجر النزاع العرقي والمذهبي في الجزائر؟!، من موقع:

<http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=23055> (29/082014-14 :15)

240 حميدة روابة، " النقابي النائب في البرلمان الجزائري"، الخبر الأسبوعي، العدد 429، 19 إلى 25 ماي 2007، ص 6

الإستراتيجية أنشأ النظام الجزائري وزارة خاصة بحقوق الإنسان ثم استبدلها بمرصد وطني لحقوق الإنسان ولقد دلت الممارسة أن المرصد لم يكن في الواقع إلا وسيلة لتمويه تلك الخروقات المتكررة لحقوق الإنسان من ناحية وإستراتيجية لاحتواء المنظمات المشابهة والحد من فاعليتها من جهة أخرى²⁴¹.

1. إستراتيجية الإكراه والقمع: وهي تمثل الملاذ الأخير للنظام السياسي، حيث يعتمد على القدرات الأمنية والاستخبارية وحتى القانونية المملوكة لديه من أجل احتواء أي تهديد له من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات المستقلة، ولعل أبرز مثال على ذلك هو تعامل السلطة الحاكمة مع التهديدات التي تطرحها القوى الإسلامية (خلال فترة التسعينيات).

2. علاقة التنافس والصدام بين الدولة والمجتمع المدني²⁴²

و قد يحدث هذا النمط من العلاقة بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان بالدرجة الأولى التي قد تصطدم بالدولة بشأن تقييم بعض ممارسات المصالح الحكومية وخصوصا الأمنية منها، ويظهر هذا النمط بصورة جلية في دول شمال إفريقيا، فالمنظمات الحقوقية لا تتوقف عن النقد اللاذع لسياسات مؤسسات الدولة والكشف عن تجاوزاتها الخطيرة لحقوق الإنسان، كما أن الحكومات بدورها لا تدخر الجهود في مجال التضييق عليها ووصفها بالعمالة للخارج وغيره من النعوت حتى تحطم مصداقيتها وصورتها عند الجماهير سواء في الداخل أو الخارج، كما قد تلجأ بعض جماعات المصالح و المجتمع المدني إلى تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات وحتى الإضرابات ضد السياسات الحكومية التي تضر أصحابها، ومن أمثلة ذلك مطالبة النقابات المهنية والعمالية بتحسين الأجور أو ظروف العمل، أو مطالبة بعض التنظيمات بتغيير سياسات معينة كالمنظمات الناشطة في مجالات البيئة.

3. علاقة التنسيق والتعاون بين المجتمع المدني والدولة²⁴³

²⁴¹ محمد هناد، النظام السياسي الجزائري قطيعة أم استمرار؟ في وعي المجتمع المدني بذاته : عن المجتمع المدني في المغرب العربي، المغرب: دار بويقال للنشر، 1998، ص 105

²⁴² عبادي خير الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 67

²⁴³ المرجع نفسه، ص 68

تتعدد مجالات هذا التنسيق والتعاون ففي المجال السياسي تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة، ويتوقف تأثير كل منظمة على وزنها ودرجة التنسيق فيما بينها وما تعتمد عليه من وسائل مباشرة كالاتصال بالمسؤولين والمرشحين للانتخابات أو وسائل غير مباشرة بشن الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام، وفي المجال الاجتماعي، لاشك أن نجاح سياسات التعليم والصحة والبيئة والشباب والثقافة تتطلب تنسيقاً كبيراً بين الوزارات الحكومية المختصة من جانب والمؤسسات والهيئات الأهلية المهمة بنفس المجالات من جانب آخر. ومن أمثلة ذلك، التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية والجهاز القضائي بشأن الحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، أو التنسيق بين جمعيات رجال الأعمال ووزارات الاقتصاد والتجارة والسياحة والهيئات الحكومية العاملة في مجالات الاستثمار، والتنسيق بين جمعيات الرعاية الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية والمجالس القومية كالمجلس القومي للمرأة أو المجلس القومي للأمومة والطفولة، والتنسيق بين جمعيات الدفاع عن البيئة ووزارة البيئة... الخ حيث يتم التنسيق في شكل تبادل معلومات وتقارير ومشورة وتعاون في أبحاث مشتركة مع محاولة تجنب ازدواج وتكرار الجهود.

نتائج الفصل الثاني:

إن الحديث عن " المجتمع المدني " وعلاقته بالسلطة في الجزائر استوجب ضرورة الإشارة إلى السياق التاريخي للدولة وأبنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأزمة البنائية التي تعاني منها، ومن جهة أخرى تحديد الوضعية القانونية للمجتمع المدني في الدساتير الجزائرية المرتبطة بفترة الدراسة، وهما دستوري 1989-1996 والإصلاحات السياسية في الفترة الراهنة؛ كمؤشر مهم لفهم طبيعة هذه العلاقة والمبادئ التي تقوم وتتحكم فيها، مع التطرق إلى أهم القوانين المنظمة لعمل هذه التنظيمات وتطورها من منطلق المكانة القانونية للمجتمع المدني، مع التركيز أيضا على تحديد مؤشرات التطور في البنية الأساسية للمجتمع المدني وهيكلته، وانعكاسات هذا البعد على العلاقة بينه وبين السلطة، مما يساعد على تحديد

مستوى الاستقلالية التي تتمتع بها هذه التنظيمات وواقع الممارسة السياسية في تلك الفترة، وقد توصلت الدراسة إلى أن :

- مرحلة ما بعد الاستقلال وما طبعها من إيديولوجية شمولية لنظام الحكم والمجتمع شكلت فترة اضمحلال للمجتمع المدني لانعدام عنصر الاستقلالية عن الأطر التنظيمية للدولة والإرادة الحرة النابعة من الأفراد، جعلت إمكانية الحديث عن مجتمع مدني غير ممكنة في هذه المرحلة، حيث لم يسمح له بمراقبة الدولة التي تغلغت في مختلف المجالات إلا بما يمكن أن يكون امتدادا لسلطتها التي تقضي بوجوب خضوع المجتمع لها، بعد الإقرار بمبدأ التعددية والانفتاح السياسي من خلال دستور جديد ضمن الحق القانوني لوجوده وبروز ملامح تشكل تدريجي لانتشار ثقافة مدنية قائمة على أساس عودة السياسة إلى المجتمع وجعلها انعكاس للواقع الاجتماعي، أي تسهيل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي لتغيير الوضع القائم وفق أسس قائمة على المنافسة بين الفواعل الأساسية في المجتمع، وتقليص سيطر الدولة كشرط ضروري لتحقيق الأهداف الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى من الحقوق السياسية والاقتصادية في ظل المكتسبات الجديد فيما تعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن التطورات الحاصلة في التجربة الجزائرية أكدت أن الطريق أمام محاولة انطلاقة جديد للمجتمع المدني مسدود إلى حد ما.

-اختلفت مكانة المجتمع المدني في الجزائر من دستور 1989 إلى 1996 إلى الإصلاحات السياسية في الفترات اللاحقة 2011، حيث يمكن ملاحظة أن مكانة المجتمع المدني في الدستور الأول لم تكن مشابهة لمكانته في الدستور الثاني ونفس الشيء في إصلاحات 2011 ، و هذا يعود إلى طبيعة إفرزات كل مرحلة و مستجداتها، و كيفية تعامل المشرع مع كل مرحلة.

- علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة هي علاقة غير سوية، تتميز بهيمنة واضحة للسلطة على تحركات وأنشطة هذه المنظمات؛ وذلك من خلال عدة نماذج من القيود القانونية والسياسية والإدارية، كتدخل السلطة بأساليب قانونية وإدارية في شؤون منظمات المجتمع المدني بهدف فرض سيطرتها عليها والحد من نشاطها السياسي، وتقليص دور بعض القوى والتيارات السياسية داخلها وأيضاً ما تعلق ببعض القيود الحكومية المفروضة على الجمعيات، سواء ما تعلق بشروط تشكيلها أو تحديد مجالات عملها أو ممارستها لأنشطتها أو تمويلها، و قد تم إدراج هذه القيود في القوانين المنظمة للجمعيات، والتي تخول الجهات

الإدارية صلاحيات تتطوي على تقييد عمل هذه الجمعيات وأنشطتها بحيث تظل داخل الحدود المرسومة لها، إضافة إلى اختلاف درجات التعاون بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني باختلاف درجات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد ثغرات الأداء الحكومي، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إن كان نشاطها يتضمن تحديا لها، من أمثلة ذلك العلاقة بين السلطة ومنظمات حقوق الإنسان والسلطة والأحزاب والجمعيات الإسلامية خلال فترة التسعينيات.

- في ظل هيمنة الدولة / السلطة وعدم رغبتها في إدخال إصلاحات في بنيتها ومحتواها، فلقد ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها؛ حيث اتجهت السلطة إلى السيطرة على المجتمع المدني والحد من استقلاليته على نحو ما سبق ذكره، مما خلق توترات وحالة من التآزم شبه المستمر بين السلطة الحاكمة وبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي يكشف عن أزمة مزدوجة، مما يتطلب إعادة صياغة للعلاقة بينهما على أسس جديدة، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني الفاعل والمؤثر يوجد في إطار دولة قوية تقوم على المؤسسات والقانون وليس في إطار دولة تسلطية، وفي هذه الحالة فإن دوره يكمل دورها، حيث إن كثيرا من تنظيمات المجتمع المدني تقوم بوظيفة حلقات الوصل المؤسسية بين الدولة والمجتمع، وتستطيع أن تسد الفراغ الذي قد ينجم نتيجة انسحاب الدولة من بعض المجالات أو تراجعها عن بعض أدوارها.

الفصل الثالث: آليات إعادة التوازن لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

نظرا لمستوى تأثير المجتمع المدني على النشاط السياسي والعمل العام و قدراتها المالية والمادية والتنظيمية التي تستند إليها في ممارسة أنشطتها فقد أصبح حضورها ضروريا ومشاركتها أساسية في الضغط والتأثير نحو تبني الأساليب الكفيلة بتحقيق التنمية التي تعتبر مطلبا وهدفا وغاية، لكنها ما زالت تعاني الكثير من النقائص سواء في هياكلها التنظيمية أو في علاقتها مع الدولة، لذا فقد جاء هذا الفصل في مبحثه الأول لتسليط الضوء على أهم العوائق والعراقيل الداخلية والخارجية التي مازلت تواجه المسيرة التطورية للمجتمع المدني في الجزائر، ثم عملت على طرح دراسة استشرافية للمجتمع المدني الجزائري ثم تقديم آليات كفيلة بتفعيل دوره .

المبحث الأول: المعوقات والقيود التي تحد من فاعلية المجتمع المدني في الجزائر.

يمكن تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات خارجية وتتمثل في تأثيرات البيئة الخارجية وأخرى داخلية وتتمثل في بيئة الجمعيات والعراقيل التي تنبع داخلها.

أولا: معوقات البيئة الخارجية

وتمثل كل العراقيل التي تحول دون ممارسة العمل الجماعي في إطار الحرية والاستقلالية والتي تنبع من العراقيل السياسية والقانونية، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

➤ المعوقات القانونية

تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات نشاط المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وتعتبر البيئة القانونية هي الكفيلة لضمان هذه الاستقلالية النسبية، وتنظيم العلاقة بين الطرفين، فالمجتمع المدني هو أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شروطه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع يجعل من حيز المجتمع المدني مستقرا.

من خلال ما تم التطرق إليه أثناء معالجة المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر نجد أن "مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجماعي تقضي إلى تثبيت ملاحظة هامة وهي أننا أمام ظاهرة تحدث عنها آدم فيرغيسون خلال القرن التاسع عشر ألا وهي **عسكرة الدولة** للمجتمع، فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجماعي في الجزائر تؤكد

توجه الدولة لممارسة ضبط معتبر على الأفراد والجماعات سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ونكون هنا أمام حالة تصفها الباحثة ثناء فؤاد عبد الله عند تقييمها لعلاقة الهيمنة التي تكبل عمل جمعيات المجتمع المدني في سياق الأنظمة التسلطية في العالم العربي والإسلامي، إذ ترى أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا الجمعيات والتنظيمات المدنية ربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها²⁴⁴.

ويرى في ذلك برهان غليون أن هذه الإجراءات جعلت الدولة تخرب ذاتها بوصفها تنظيما للممارسة العامة حيث أن تنظيمها الحديث للمجتمع جعل مفهوم المراقبة البوليسية والمخابراتية، واحتلال الفضاء حل مفهوم الإرادة الفردية المتعددة، وتقديم الإطار الذي يسمح لها بتحقيق وحدتها و التنسيق بين نشاطاتها²⁴⁵.

إن الدولة المتنقلة من حالة الاستبداد نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكات تسلطية وأخرى ديمقراطية في آن واحد، ذلك أن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم طفرة واحدة وهو ما جعل العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني تتسم بالتردد وعدم الثقة، ذلك أنها تعمل على سن تشريعات تكون بها مسؤولة عن النشاطات المختلفة للفرد وتنظم من خلالها المؤسسات، إلا أن النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعي في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبط معتبر على الأفراد والجمعيات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية مما قلل من إمكانية تحدي المجتمع المدني وجعل معظم العمل والفعل الجمعي مكشوفاً للجهاز الإداري، وشكل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة²⁴⁶.

إذن عند معالجة المجتمع المدني انطلاقاً من الفكر القانوني وموقعه في إطار المجتمع في كليته تكشف تلك العوائق التي تعرقل بروز المجتمع المدني وتتمثل في عدة مؤشرات منها

²⁴⁴ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 98

²⁴⁵ برهان غليون، المحنة العربية " الدولة ضد الأزمة "، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2003، ص 223

²⁴⁶ الطيب بلوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 162

أن الدولة في مجتمعنا لديها شبكة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والاتحادات المهنية والجمعيات بأنواعها وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته إلا تدخلت فيه من شعارات مختلفة، كما أن النظام السياسي لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة وإلى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، وبذلك يشكل ضعف المؤسسة القضائية أحسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني²⁴⁷.

➤ المعوقات السياسية

إن أفصل مجال لعمل المجتمع المدني من أجل الدفع بعجلة التنمية هو النظام الديمقراطي الذي من شأنه فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للنشاط والعمل عكس النظام الشمولي الذي يضيق المجال في وجهه ويحد من حريته وقدرته على الحركة، "فالديمقراطية تشكل القاعدة الأساسية لأي ممارسة سياسية سلمية، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع ، بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم في شكل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها"²⁴⁸.

"الجزائر ورغم تبنيها للنظام الديمقراطي فإن العمل الجمعي فيها يعاني من العديد من المشكلات السياسية التي تعرقل دوره في تحقيق التنمية لعل أبرزها راجع إلى التدخل في استقلالية هذه المنظمات وممارسة الضغط والتضييق من قبل السلطة في شكل إجراءات إدارية، وتهميش بعض الجمعيات وإبعادها عن المشاركة بالإضافة إلى الفساد السياسي الذي قال عنه ماري روبنسون مفوض الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان "إن الفساد السياسي يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية واليأس من الحصول على العدالة، لأن الأمر يتعلق بشكل ذهنيات ترى أنه لا فائدة من المشاركة ولا الرقابة لأن الأمر يتعلق بالأقوياء"²⁴⁹، فالملاحظ أن الدولة في الجزائر اكتسحت جميع الميادين وكان لها تأثير

²⁴⁷ هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 162

²⁴⁸ شوقي اسماء، المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياسية بين المعوقات والآفاق المستقبلية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر -الواقع والرهانات- " (جامعة 05 ماي 1945 بقالة: ، يومي 21-22 أبريل 2014، ص 25

²⁴⁹ محي الدين بياضين، مرجع سبق ذكره، ص 168

كبير على العمل الجماعي وهذا ما يشكل تحديا كبيرا له، بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات على رأسها السلطة السياسية القائمة لاحتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافسة أدواره .

كما تسعى السلطة السياسية في الجزائر إلى الهيمنة على العمل الجماعي، وتحاول منع أي حركة تجنيد للمجتمع قد يضيق مجال سلطانها" وترتبط هذه المظاهر مباشرة بغياب المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق ، يقوم بواجباته على وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني²⁵⁰ ، كما ترتبط أيضا بغياب الشرعية التي تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم ويمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة حيث أن فشل النظام في تحقيق التنمية السياسية المطلوبة وعجزه عن تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية دفعه إلى تطبيق إستراتيجيتين:

1. النزوع إلى التعددية المقيدة لتحقيق الضغط على النظام، وإتاحة الفرصة للأصوات

المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك في حدود الدوائر الضيقة التي رسمتها

للمشاركة، والتي لا تضمن إمكانية تداول السلطة²⁵¹

2. ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم تعبر عن حقها في

المشاركة السياسية أو التي لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة بهدف الوصول

إلى السلطة²⁵² وهو ما حصل في الاستحقاقات الرئاسية الأخيرة في 17 أفريل

. 2014

➤ عسكرة السياسة

لا تزال المؤسسة العسكرية بمفهومها العام تمثل مصدر التأييد السياسي الأساسي لنظام الحكم في معظم دول العالم الثالث ومنها الجزائر، وكثيرا ما يستخدم النظام سيطرته على مصادر الإكراه المادي لديه لاستيعاب واحتواء أي تهديد يواجهه القوى الاجتماعية مثل المطالبة بالتغيير، وهذا ما يؤكد تدخل الجيش لإلغاء المسار الانتخابي سنة 1991 بعد

²⁵⁰ هشام عيد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 164

²⁵¹ ياسين السيد، مستقبل المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،

1992، ص 791

²⁵² المرجع نفسه، ص 792

فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في جولتها الأولى²⁵³، وما يحدث حاليا في مصر بعد الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي 2014، وهناك العديد من الانعكاسات التي تفرض على المجتمع المدني منها:

- **ضعف السلطة السياسية:** إن معظم الأدبيات التي اهتمت بدراسة السلطة السياسية في الجزائر خلال التسعينيات تجمع على حقيقة وجود ازدواجية في السلطة السياسية، الأولى رسمية تسمى بالسلطة الظاهرة *pouvoir apparent* والثانية فعلية تسمى بالسلطة الخفية *pouvoir acculte*، الأولى تمثلها المؤسسات السياسية المنتخبة وأولها رئاسة الجمهورية، والثانية تجسدها المؤسسة العسكرية حيث تفوض هذه الأخيرة تسيير شؤون الحكم لكن من الضرورة العودة إليها في القضايا المصيرية²⁵⁴.

- **استمرارية المرحلة الانتقالية:** فتدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية ينعكس على العمل الجماعي، "فلقد ساهم بشكل أساسي في إطالة عمر المرحلة الانتقالية، فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت مرحلة الأحادية الحزبية وخطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية، فإنها بالمقابل لم تحقق الانتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومنها استقلالية المجتمع المدني²⁵⁵.

- **ضعف المشاركة السياسية:** إن نتيجة أخرى من نتائج العلاقة الشاذة التي جمعت المؤسسة العسكرية بالحقل السياسي طيلة العقد الماضي هي ضعف مستوى المشاركة السياسية خاصة الدورية منها والمعبر عنها عن طريق الانتخابات، حيث نجد أن ظاهرة تراجع الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية وإن كانت ظاهرة عالمية تعرفها حتى الدول الأكثر ديمقراطية وانفتاحا، فإن دوافعها في الجزائر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم إيمان الناخبين بإمكانية تحقيق تعبير حقيقي عن آرائهم²⁵⁶.

²⁵³ عبادي خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 117

²⁵⁴ عروس ميلود مرجع سبق ذكره، ص 111

²⁵⁵ المرجع نفسه، ص 112

²⁵⁶ المرجع نفسه، ص ص 110-111

- **غياب التداول على السلطة:** فنجد أن المؤسسة العسكرية تلعب دور بالغ الأهمية في المواعيد الانتخابية خاصة الرئاسية منها في تطبيع مرشح النظام، فيحل محل التداول التداور على السلطة، ونلتبس هذا من خلال إلغاء المسار الانتخابي في 1991 والاستحقاقات الانتخابية لسنوات 1997-1999-2004-2009 وانتخابات أبريل 2014 .

من خلال هذه العناصر نجد أن الدور السياسي للجيش يعد عائقا أمام التطور الديمقراطي ويمثل خطرا كبيرا على مؤسسات المجتمع المدني، وعليه يجب بقاء الجيش في مجاله المخصص له والمتمثل في الحفاظ على سلامة وأمن الوطن والمواطن وترك المجال للحريات العامة والعمل الجمعي والحزبي الذي يملأ الفراغ بين السلطة والمجتمع .

➤ المعوقات الاقتصادية

"إن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ووجودها بصفة فعالة يتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، الذي يفترض وجود مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من ناحية وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من ناحية أخرى ، وفي ظل المساومات الناجمة عن مشكلة المديونية يصعب تدارك الأعباء الاقتصادية وآثارها الاجتماعية التي لا تسمح بوجود مجتمع مدني قادر على إدماج 25٪ من أفراد المجتمع البطالين، وهنا تظهر أهمية وجود قطاع خاص حر ومستقل"²⁵⁷، يعمل على تدعيم بناء مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الدعم المالي، وفي هذا الإطار يشير التقرير العام للجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها بأن انبعاث مجتمع تعددي مرهون بثلاث عناصر وهي²⁵⁸:

- تكريس حرية التجارة والصناعة (بمعنى خلق مجال اقتصادي حر ومستقل)
- خلق فضاء سياسي مستقل
- تشجيع الحركة الجمعوية وفتح مجال للحريات

الجزائر وفي ظل الأوضاع التي عاشها المواطن منذ بداية الأزمة الاقتصادية أواخر الثمانينات وما بعدها من محاولات لإصلاح المنظومة الاقتصادية، أصبح الشعب الجزائري

²⁵⁷ عشور طارق، مرجع سبق ذكره، ص 121

²⁵⁸ صالح بحري، مرجع سبق ذكره، ص ص 250-526

يبتعد تدريجيا عن العمل الجماعي ليس لأنه فقد الأمل والثقة في النظام القائم ولكن لأن الظروف المعيشية أصبحت عسيرة.

"إن الاطمئنان الاقتصادي هو الذي يقود إلى الاطمئنان النفسي ويجعل الإنسان المتمتع بهذا الاطمئنان يشارك بصفة فعالة في تثبيت هذا النظام الذي يمنحه هذه الحقوق، أما الظلم خاصة إذا كان اقتصاديا فإنه نتيجة حتمية يدفع الناس إما إلى محاولة الخلاص من هذا الوضع وإما الوقوف موقفا سلبيا، بحيث لا يشارك في العملية حتى لو دعي إلى المشاركة"²⁵⁹، وتبرز مؤشرات التخلف الاقتصادي عموما من خلال مستوى الدخل الفردي، بدائية الزراعة، قلة استهلاك الطاقة الميكانيكية، بدائية الصناعة، التضخم في القطاع التجاري، ونجد أن التجويع الديمقراطي لا يساعد بالمرّة على بروز حد أدنى من الحس الوطني أو الاهتمام بشؤون الدولة، حيث يكون هاجس الأفراد هو تدبير لقمة العيش"²⁶⁰.

ورغم أن الجزائر قطعت شوطا في مجال الإصلاحات الاقتصادية إلا أنه لم يراعى فيها البعد الاجتماعي من حيث الأهداف وتوسيع المنفعة على كافة الشرائح الاجتماعية للتكيف مع مختلف الميكانيزمات المرتبطة بالتحويلات الاقتصادية العالمية المتميزة بالشمولية، فالاعتبارات التي تعطى للبعد الاجتماعي تعني محاصرة الأبعاد والانعكاسات السلبية لعملية التأقلم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، إلا أن هذا الأداء الاقتصادي يبين عدم قدرته على تحقيق استقرار اجتماعي لمحدوديته في مراعاة تأثيراتها الاجتماعية، كاتساع دائرة الفقر والحرمان وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تراجع أنظمة الحماية الاجتماعية"²⁶¹.

➤ المعوقات الاجتماعية

إن المجتمع المدني في الجزائر كغيره ينشط ضمن محيط اجتماعي يتميز بالعديد من الخصائص و المميزات ولعل المكون المعرفي من أهم مكونات الثقافة السياسية في أي مجتمع، إن ما يعاينه المجتمع المدني من خضوع للسلطة هي جزء من تقاليد المجتمع الجزائري، وهو ما يمكن إسقاطه على ما يسميه هشام شرابي "بالأبوية المستحدثة" والذي يتناول بالتحليل علاقات الخضوع والتبعية في بنية العلاقات الاجتماعية، حيث

²⁵⁹ عروس ميلود ، مرجع سبق ذكره ، ص 138

²⁶⁰ المرجع نفسه، ص 138 .

²⁶¹ الطيب بلوصيف، الدولة والمجتمع المدني دراسة سوسيو سياسية *الجزائر*، مرجع سبق ذكره، ص 281

تقوم العائلة الجزائرية بتهئية الفرد للخضوع وعدم السماح له بالنقاش ، ما يبعده عن استخدام العقل وعن الإرادة في تغيير الوضع الاجتماعي القائم ²⁶².

"كما تعترض منظمات المجتمع المدني في الجزائر العديد من المعوقات السوسيولوجية المعقدة والناجمة عن ترسبات التقاليد والتراث والأنماط الفكرية والثقافية السائدة التي تؤثر على كفاءة أداء الجمعيات كالأمية والتخلف الفكري، مما نتج عنه غياب الوعي بأهمية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية" ²⁶³، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- نسبة الأميين بين الكبار (أكثر من 15 سنة) انتقل من 34.5٪ سنة 1998 إلى 23.7 سنة 2005 .

- سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2 ٪.

- 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة حرمان.

- بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 14691 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005.

بالإضافة إلى عامل الفقر أو المستوى الاجتماعي المنخفض يمكن إيعاز ضعف المشاركة وعدم الإقدام على التنظيمات المختلفة إلى ظاهرة اجتماعية مترسخة في الوعي الجماعي للشعب الجزائري وتتمثل في ظاهرة القبلية التي تسود الكثير من دول العالم الثالث وتشكل عائقا أمام الممارسة السياسية والحركة الجمعوية، فالفرد في المجتمعات القبلية يكون مقسم الولاء بين انتماءين قبلي وسياسي، وهذه الازدواجية تسبب الكثير من الحرج لصاحبها، كما تحول دون ممارسة واعية تستمد مرجعيتها من المبادئ والأفكار السليمة والتجارب الناجحة ²⁶⁴.

فمثل هذه الولاءات لا يشجع على نمو وازدهار المجتمع المدني لأن هذا الأخير يفترض تجاوز الانتماءات القبلية والأسرية ويتعداها إلى تأسيس ولاءات على أصعدة أخرى.

²⁶² أسماء شوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7-8 .

²⁶³ سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص 191

²⁶⁴ عروس ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 198

ومنه نجد أنه لا يوجد شك في أن الفشل الذي مني به مشروع التنمية السياسية خصوصا مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث العلاقة بين الدولة والمجتمع وهذا بسبب فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء وظائفها بفعالية بما في ذلك الأسرة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني نفسها التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا إلى عمق التحولات، وكذا بفعل إخضاعها لأولويات المناورة السياسية واستعمالها لطريقة ميكيا فيلية من طرف السلطة والأحزاب على حد سواء²⁶⁵.

➤ المعوقات الثقافية

وهي جوهر العراقيل السابقة فالإشكال الذي يطرحه الأساس الثقافي ينبع من التفكير في كيفية إعادة بناء مضامين ثقافة سياسية حديثة قادرة على تكريس سيم المشاركة والانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني، وهذا العمل يحتاج إلى مدة زمنية للقضاء على مظاهر وسلوكيات ثقافة التعبئة التي كرستها الفترة التي سبقت التحول الديمقراطي في الجزائر. "إن هذه الثقافة تجعل دور الفرد يتسم بنوع من السلبية التي لا تدفع به إلى المساهمة في الحياة العامة فهو يتقبل كل ما تقدمه السلطة، ويعتمد عليها في تلبية حاجياته ويخشى معارضتها ونقد سياستها، هذه الثقافة كرسها الإرث الاستعماري ودعمها فيما بعد الحزب الواحد"²⁶⁶، فتغلغت هذه الثقافة في الأسرة فأصبح النظام الأسري الأبوي التسلطي يجسد النظام على مستوى العائلة ونفس الشيء ينطبق في المدرسة بين المعلم والتلميذ، وهكذا تكرست ثقافة العنف بدل الحوار والروح النقدية المبنية على التسامح، فهي غائبة في عملية بناء المجتمع المدني وفاعلية الحركة الجموعية، ورغم التطور العددي لهذه الأخيرة إلا أنها ما تزال تقتصر بين أعضائها إلى ثقافة سياسية ومدنية حديثة²⁶⁷.

ثانيا معوقات البيئة الداخلية:

ويقصد بها العراقيل الكابحة للفاعليات الوظيفية للجمعيات بمختلف أنواعها والناבע من الجمعيات في حد ذاتها وتتمثل فيما يلي:

➤ ضعف البنية الداخلية:

²⁶⁵ المرجع نفسه، ص 200

²⁶⁶ محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

²⁶⁷ صالح زباني، معوقات قيام مجتمع مدني فعال في الجزائر، مرجع سبق ذكره، 156.

"معظم منظمات المجتمع المدني العاملة في المجالات الحقوقية والديمقراطية في المنطقة تتميز بضعف في بنيتها الذاتية وإستراتيجيتها العملية، فهذه المنظمات ضعيفة الصلة بالمواطن، وليست مسنودة برأي عام قوي يدافع عنها ويحميها ويؤمن بدورها وضرورتها، ورغم أن هذه المنظمات تأسست للدفاع عن حقوق المواطنين وحماية كرامتهم وترسيخ قيم المواطنة لديهم، إلا أنها لا تزال فوقية وتعتمد على النخبة، وعلاقتها بالجمهور محدودة، وبعضها يتعامل بفوقية مع المجتمع مما ساهم في عزلها وإضعاف وزنها على الصعيد الشعبي، فبقية نخبة تستمد أهميتها أساسا من الدعم الخارجي، وقد شكل ذلك مدخلا في أحيان لتشن عليها الحكومات ووسائل الإعلام المعادية للديمقراطية حملات مصادرة وتشكك في وطنيتها ونزاهتها"²⁶⁸.

➤ ضعف تكوين وتأهيل منتسبي تنظيمات المجتمع المدني:

"إن الحديث عن أدوار العمل الجمعي في تحقيق التنمية يفترض وجود مجتمع مدني كفؤ وفعال وواع لمجالات تحركه لدعم عجلة التنمية وتجسيدها لكن الواقع الجزائري يبين أن أغلبية الجمعيات والنقابات تشكل نسبة عالية من أفراد محدودي التعليم، فحسب إحصائيات لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2008 لم تتعدى نسبة الجامعيين المنخرطين في الجمعيات المحلية 12% و31% في الجمعيات الوطنية"²⁶⁹، وهذا راجع بالأساس إلى عزوف الطبقة المثقفة عن الانخراط في هذه التنظيمات لوجود عدة أسباب منها²⁷⁰ :

■ عدم وجود الوقت الكافي للنشاط الجمعي لأغلبية الموظفين والأساتذة والمعلمين حيث أن النشاط مقتصر على المتقاعدين أو البطالين وهذا ما هو شائع خاصة في الجمعيات المحلية، في حين أن أهمية هذه النخب ضرورية في تحديد المطالب للسلطة وفي توجيه العمل التطوعي وفي مراقبة البرامج التنموية والمشاركة فيه.

²⁶⁸ عيسى الشماس، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2008، ص 17

²⁶⁹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، من موقع:

■ قلة ثقة الطبقة المثقفة والنخب في النشاط الجمعوي في إطار سلبيات الحياة السياسية في الجزائر.

■ أعمال بعض الجمعيات الداخلية لا تشجع على الانخراط وتساهم في نفور النخب منها.

■ غياب الكفاءة القيادية إذ تنحصر الجمعية في شخص الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية، بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير، أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو التنافسية أو حتى الثقافة الديمقراطية.

بالإضافة إلى الأسباب السالفة الذكر نجد كذلك عائقا آخر لا يمكن إهماله وهو تفشي ظاهرة الرشوة والفساد داخل منظمات المجتمع المدني "حيث يسعى أعضاء هذه الهيئات إلى تحقيق مصالحهم متناسيين بذلك الأسباب التي تأسست من أجلها هذه الجمعيات، حيث أصبحت غالبية هذه التنظيمات تشكل شبكات للاستغلال وتبديد الأموال العامة، وهذا ما عبر عنه الرئيس عيد العزيز بوتفليقة في قوله هناك بعض الجمعيات أصبحت تتصرف كقواعد تجارية لصالح غير الذي وجدت من أجله"²⁷¹.

ولعل أبرز مثال على هذه الظاهرة هو " حل 166 جمعية دينية لأنها قامت بالعديد من الاختلاسات بالإضافة إلى 159 جمعية حلت بسبب الإهمال، و 66 جمعية بحجة الخروج عن هدف الاختصاص"²⁷².

وعليه ونظرا للاستعمال غير العقلاني للمال العام وتبديده من طرف هذه الجمعيات وللضجة الإعلامية حول هذا الموضوع، قامت الدولة بتقليص حجم الدعم المالي الموجه للنشاط الجمعوي في انتظار وضع قوانين تحدد ميكانيزمات رقابية تكون أكثر صرامة فيما يخص عملية الإنفاق العام .

➤ مصادر التمويل الذاتي:

²⁷¹ محمد رؤوف القاسي، التنظيمات في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، الجزائر: دفاتر المركز الوطني للبحث في

الأنثروبولوجيا 13، 2010، ص 118

²⁷² عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 101

يعتبر التمويل أحد أهم المحددات الرئيسية لفعالية المجتمع المدني واستمرارية نشاطها وبرامجها وكذا قدرتها على التخطيط الجيد للسنوات القادمة، ولهذا فهي تعتمد بالدرجة الأولى على حقوق التسجيل واشتراكات المنخرطين والأعضاء إلى جانب هبات المواطنين وبعض المساعدات والتبرعات من عند بعض المؤسسات الاقتصادية، كما تبادر بإقامة مشاريع ربحية كالمعارض والحملات الخيرية، ونجد أن استقلالية هذه المنظمات تقتضي ضرورة توافر حصانة مالية لها، لهذا تجد نفسها في مواجهة معضلة مزدوجة، أنها لا تستطيع أن تعمل بدون مال ولا تقدر على مواصلة نشاطها إذا اكتفت على مصادرها الذاتية، ونظرا لوجود فجوة بينها وبين المواطنين المسكونين بالخوف والشك فإن ذلك يجعلها غير قادرة على المراهنة على دعمهم لها، وهكذا وجدت هذه المنظمات نفسها أمام خيارين إما قبول شروط الحكومات التي تبدي استعدادها لتمويل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير حكومية بشروط التقييد بالسقف السياسي، الضوابط التي تضعها بشكل أحادي ومسبق، وهو ما من شأنه أن يرهن هذه الجمعيات ويحد من استقلاليتها ويؤثر على نشاطها، أما الخيار الثاني وفي ظل غياب تشريعات تحدد التمويل العمومي من احتكار الحكومات وتوظيفها له، تتجه المنظمات إلى قبول الدعم الخارجي، وحينها تشن عليها الأنظمة والجهات التابعة لها حملات التشكيك والتخوين بهدف الطعن في مصداقيتها، وإضعاف مركزها أمام الرأي العام الوطني²⁷³.

وفي سياق الحديث عن تمويل المجتمع المدني" ففي الجزائر التمويل البعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا، إذ غالبا ما نجد اشتراكات الأعضاء تكون ما بين 100 و200 دج للسنة، وهذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف وهو ما يؤثر على دور ووظائف المجتمع المدني"²⁷⁴.

ففي دراسة أجراها الاتحاد الأوروبي -حول 20 جمعية لسنة 1998 (استثنت منها الجمعيات النسوية والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان) توصل إلى أن التمويل الذاتي للجمعية موزع حسب النسب التالية²⁷⁵:

²⁷³ أسماء شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 8

²⁷⁴ خير الدين عبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123

²⁷⁵ عبد الناصر جابي، العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني الجزائري الواقع والآفاق، مجلة الفكر البرلماني، 15 فيفري 2007، ص

■ اشتراكات الأعضاء 23٪

■ القطاع الخاص 23٪

■ الممولون الأجانب 16٪

■ آخرون 3٪

كذلك في الشأن الجزائري يلاحظ " منح التمويل والمساندة لبعض التنظيمات ومنعها على أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة في مقابل دفع جمعيات ذات أهداف آنية، وهنا يمكن القول بأن الدولة لا تهتم بالتنظيمات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية أو الخدمة الاجتماعية بينما تسعى إلى السيطرة والهيمنة على المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة والثقافية بشتى الأساليب خصوصا من خلال الامتيازات المالية أو الوظيفية، نسق جبهة قيادات المنظمات، ودعم الاتجاهات والأفراد القريبين من الدولة وتهميش الجمعيات التي يصعب الهيمنة عليها"²⁷⁶. وأخيرا نجد أن التمويل يلعب دورا بالغ الأهمية في التأثير على استقلالية وأدوار العمل الجماعي في الجزائر، وهذا ما يجعلها تركز على التمويل الحكومي والذي بدوره يسيطر عليها ويجعلها خاضعة له على الدوام عوضا على التأثير عليه وفق ما يتماشى مع طموحات الفئات التي تمثلها.

➤ ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات:

"يتجلى ضعف منظمات المجتمع المدني من خلال الانفرادية في اتخاذ القرارات المهمة وفرض وجهات النظر من قبل المؤسسين "السيطرة الأبوية" التي تحول في أغلب الأحيان إلى عائق فعلي أمام التسيير الديمقراطي للجمعيات التي ساهموا في إنشائها وانطلاقاتها الأولى في وقت واحد ابتداء من 1990 وتحت نفس الإحياء الرسمي والاستراتيجيات الجديدة المرتبطة به وطنيا ودوليا"²⁷⁷، هذه الهيمنة الفردية التي تدور حول شخص واحد تنهض على وجوده وتندثر بنهايته، وهو ما يشكل غياب المشاركة الفعلية وروح الفريق ويرسي بدوره قاعدة الشخصنة في سلطة صنع القرار، ينتج عنها نقص في المهارات الإدارية إضافة إلى غياب روح الفريق والعمل الجماعي ، إن السبب الرئيسي لهذه العقلية

²⁷⁶ المرجع نفسه، ص 153.

²⁷⁷ نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 146 .

الأبوية هو المنظومة التربوية السائدة والتي تعني هنا نظام القيم الذي يخرق العلاقات الاجتماعية وينعكس في نظم التربية والتعليم وقواعد ضبط السلوك الاجتماعي²⁷⁸. كما تشير العديد من الدراسات أن "ثقافة التسلط منحدر من المناهج التربوية وتشكل ظاهرة ممتدة بجذورها في البنية الاجتماعية العربية التي تخشى إطلاق القوى الإبداعية وتفكيرها وتحاول كبثها وتشجع الانقياد والامتثال والرضوخ، فالمجتمع المدني قائم على العمل التطوعي والاستقلالية التي من خلالها تعطيه مشروعية المبادرة"²⁷⁹. وبالإضافة إلى شخصنة الجمعيات في التعاطي مع الآخرين وانعكاس هذه العقلية على المجتمع بحيث أعاققت التنسيق والانسجام بين الجمعيات أو حتى في الجمعية نفسها، وبالتالي أضحت هذه الجمعيات جهازا بيروقراطيا لا يكاد يختلف عن أجهزة السلطة السياسية بكل تجلياتها.

المبحث الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر

يمكننا القول بداية أن السلطة نجحت إلى حد كبير في إحكام قبضتها على مختلف قوى المجتمع المدني وعدم وجود الأطر السياسية والاجتماعية التي تمثل مجالا ملائما لتدعيم تنمية المجتمع المدني، فتشتت الحركة الجمعوية اليوم وانقسمت، وفي ظل عدم امتلاكها القدرة على المبادرة وطرح البدائل فإنه لا مجال للحديث عن مجتمع مدني وحركة جمعوية تتمتع بفعالية اكبر، تمكنها من دفع عجلة التنمية في الجزائر، وفي هذا الصدد يقدم الأستاذ Helmut Anheir مؤشر فاعلية المجتمع المدني من خلال أبعاد مختلفة يمكن استعراضها كما يلي²⁸⁰:

- **الهيكل:** ونتساءل من خلاله عن:
 - ما هي المكونات الداخلية للمجتمع المدني؟
 - في إطار الأشخاص والتنظيم، ما هو حجمه، ديناميكيته، حسب أي معايير إجراءات هو تمثيلي؟
- **المحيط:** في أي إطار سياسي، اجتماعي، اقتصادي ثقافي وقانوني يتهيكّل المجتمع المدني؟

²⁷⁸ عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر، مرجع، سبق ذكره، ص 18.

²⁷⁹ ليث زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

²⁸⁰ هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 150

- القيم: هل يساهم المجتمع المدني في تفعيل القيم الاجتماعية ؟
- قدرة التأثير: أي قدرة تأثير للمجتمع المدني، وهل يمكن أن يساهم في حل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية بشكل فعال؟

وبإسقاط هذه المؤشرات على واقع المجتمع المدني في الجزائر نجد أن هيكل المجتمع المدني موجود لكن حدود مؤشر المحيط المتعلقة بالانتشار والحجم مقترنة بقدرات التأثير، ذلك أن تفاعل كل من مؤشرات الهيكل والمحيط وكذا القدرة على التأثير بالإضافة إلى القدرة على تفعيل القيم المجتمعية كل ذلك يسمح بالحديث عن استقلالية وفعالية العمل الجماعي ودفع عجلة التنمية.

إذن فالحديث عن حركة جمعوية فعالة يدفع بضرورة البحث عن استراتيجيات وسبل كفيلة بإخراج المجتمع المدني من سباته، تمكنه من أن تمارس ضوابط على سلطة الحكومة وأن تسهم في التنمية عبر تعزيز المساءلة والشفافية والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية التي تمكنها من تعزيز الفعالية والمشاركة في الشؤون العامة، وفي ضوء ذلك هناك وسائل رئيسية لتدعيم ونجاعة المجتمع المدني وفعاليتها وتتمثل فيما يلي:

➤ الآليات القانونية والسياسية:

ونقصد بها الدولة بجميع أطرها القانونية التي توفر الحرية والحماية لمؤسسات المجتمع المدني وتسمح لمختلف القوى الاجتماعية بالتعبير عن آرائها واتجاهاتها المختلفة بطريقة سلمية ومنظمة.

فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يركز على التعددية السياسية والمدنية، ويستند على نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات، وعلى نظام قانوني ينظم حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته، كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمويلها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها²⁸¹.

²⁸¹ المجتمع المدني، من موقع:

هذا الإطار الضامن لحركة ونشاط المجتمع المدني تحدده الباحثة ثناء فؤاد عبد الله في العناصر التالية²⁸²:

- وجود دستور دائم مستقتى من طرف الشعب، يقر بالتعددية الحزبية وحرية إنشاء الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحمي الحريات الفردية والجماعية.
 - الفصل بين السلطات.
 - احترام النصوص القانونية التي تنظم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.
 - أن تحمي القوانين انتهاك الحريات الفردية والجماعية، أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور أو إعلان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية.
 - المشاركة الشعبية في صناعة القرارات في المستويات المختلفة بما يرتبط من اللامركزية ومن توزيع المهام والصلاحيات.
- هذه المنظومة القانونية تعمل على خلق مؤسسات قوية تكون ضمان أمان للمجتمع والدولة في آن واحد وتكشف عن مدى الارتباط البنوي والمجتمع الذي يقوم فيه، وتمكن للمجتمع المدني فضاء واسعاً ودون مواجهة، كإحدى أسس الشراكة بين الطرفين وإعادة تنظيم العلاقة بينهما من خلال توسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة على أسس دستورية، وتجسد ثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع والقدرة على الصراعات بطرق سلمية وديمقراطية²⁸³، لأن الديمقراطية توفر إطاراً للحرية التي تتطلب هي الأخرى نصاً دستورياً يحصن احترامها لتمكن من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة التدبير العقلاني للصراع الاجتماعي في إطار إدراك الحدود بين الدولة والمجتمع بما يسمح لسلطة سيادة القوانين التي هي السلطة الوحيدة غير القمعية²⁸⁴.
- إن الحرية وسلطة القانون شرطان أساسيان للممارسة الفعلية في إطار تفاعلها مع بعض بحيث أن وجود بنية قانونية وتشريعية تحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال

²⁸² ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 294

²⁸³ عدلي هوايدي، فعاليات مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 2.

²⁸⁴ سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 29.

هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة في إطار المعايير الإيجابية التي ترفض إدراك وجود أي منها بديلا عن الآخر ونقيضا له ويضمن استقلاليته، ولكن كقطبين رئيسيين تكون الدولة الضامن للإطار السياسي والقانوني في الوقت الذي تستمد أنماط مؤسساتها وعلاقاتها على بنى وتكوينات اجتماعية وثقافية تدعمها وتعزز من صلتها بالمجتمع، بما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة من اختيار السلطة السياسية على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص والحق في المراقبة والمحاسبة²⁸⁵.

وعليه فإن الحد من تغلغل الدولة وسيطرتها على تكوينات المجتمع المدني يتطلب احترام القواعد القانونية التي تحكم الإطار العام لهذه المؤسسات، وتنفيذها وتدعم آليات الديمقراطية التي تضمن للمجتمع المدني المشاركة الفعلية في الحياة السياسية سواء عن طريق الانتخابات أو داخل البرلمانات ، أو عن طريق إشراكه في القضايا الهامة التي تحدد مصير الأمة، كما تتطلب احترام حقوق هذه الجمعيات وإدخالها وإشراكها في التنمية الشاملة، ومن ثم فإنه يتحقق معنى المشاركة الشعبية التي تسهل للمواطنين اختيار الأهداف العامة للمجتمع والدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف .

➤ الآليات الاقتصادية:

إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية، فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية²⁸⁶.

كما تؤكد معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الحركة الجموعية في تدبير الشأن المحلي . ويتم تعريفها على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن حلقة تواصلية تمكن الأفراد والأطراف المعنية تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم وتؤدي إلى

²⁸⁵ علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007، ص 81

²⁸⁶ أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 229 .

قرارات مركزة تأخذ في الاعتبار تطلعات كل الأطراف المعنية، إذ تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط العمل الجماعي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تقادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع تطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة، ويمكن للعمل الجماعي وفي ظل فشل العمل الحزبي الحالي في الجزائر أن يحقق العديد من الطموحات التنموية والتي في مقدمتها التنمية السياسية، وأن يكون قاطرة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي، إلا أن التبعية المالية لأغلبية الجمعيات إزاء الدولة تسمح لهذه الأخيرة بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات وتحويل العلاقات بينها إلى علاقة شراكة سلبية بدل العلاقة الإيجابية في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجيات المنخرطين²⁸⁷.

فترقية المجتمع المدني في الجزائر يمر بالضرورة بتقسيم المجال الاجتماعي إلى دائرتين مختلفتين، فضاء السلطة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى، فالحركة الجمعوية تعني عالم الحاجات على عكس مبدأ النظام الذي تمثله الدولة ما يستوجب انسحاب الدولة من ميدان التبادلات الإقتصادية وترك المبادرة للخواص.

➤ الآليات الثقافية والاجتماعية:

لا يمكن القول بوجود مجتمع مدني ما لم تتوفر بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة المواطن في صنع القرارات التي تهتمه ومجتمعه، وعليه ينبغي إدراك الرابط بين مؤسسات المجتمع المدني من ناحية، وثقافة مجتمعه من ناحية أخرى، لأن المؤسسات في حد ذاتها تنشأ في وسط اجتماعي وحضري معين، ولا يمكنها تأدية وظائفها إلا إذا تلاءمت مع عقلية الفرد والجماعات، وبالتالي فعلاقة الثقافة بمؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تؤثر متبادل²⁸⁸.

كما أن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إرادة الإنسان، والتسلح بشجاعة العلنية والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية

²⁸⁷ حدة بولافة، مرجع سبق ذكره، ص 124

²⁸⁸ ليندة نصيب، " المجتمع المدني : الواقع والتحديات"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15 ، 2006، ص 178

القائمة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه، والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بما تحمله من معان تقليدية، لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تؤكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في سياق بناء الشخصية الفردية المستقلة²⁸⁹

ويمكن حصر هذا الجانب في ركيزتين هامتين وهما العمل على نشر قيم المشاركة وتعميق الولاء، وعليه وجب الاهتمام بالمؤسسات التي تقوم بترسيخ هذين العنصرين، وهما مؤسستي التعليم والإعلام، وتقوم هاتان المؤسساتان بوظيفة بالغة الأهمية في تعميق القيم والآراء السائدة في المجتمعات، ومن أهمها إرساء هذه القيم واحترام الرأي الآخر، والتعبير عن الرأي الشخصي بكل حرية، كما تقوم مؤسسات التعليم والإعلام بوظيفة التنشئة الاجتماعية من خلال تعبئة الفرد ليؤدي أدواره داخل النسق السياسي والاجتماعي، ويصبح عندئذ مواطناً إيجابياً يساهم في تحقيق التنمية المجتمعية في جميع الميادين.²⁹⁰

إضافة إلى ما سبق ذكره، هناك اعتبارات أخرى تساهم في تفعيل المجتمع المدني للقيام بأدواره المختلفة ويمكن ذكرها فيما يلي²⁹¹:

- يفترض أن يكون الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني على أساس الكفاءات والشهادات لا على أساس الوراثة.
- قدرته على التكيف مع التطورات البيئية أي الاستمرار ومواكبة التغيرات وإجراء التعديلات اللازمة لمنع تجميده.
- تعدد المستويات الرأسية والأفقية لمؤسسات المجتمع المدني، أي عدد هيئاته ووجود مستويات تراتبية فيها، وانتشارها داخل مناطق القطر الموجودة فيه.
- دفع الطبقات والأفراد الأغنياء إلى المساهمة في دعم مؤسسات المجتمع المدني وتوعيتهم بأهميتها في دعم التنمية.
- ضرورة زرع قيم وأعراف وتقاليد تستند على قبول الآخر، وكذا تشجيع المشاركة

²⁸⁹ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر، 2003، ص124.

²⁹⁰ منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010)، ص 128.

²⁹¹ المرجع نفسه، ص ص 1280-129.

- دورة تفعيل المعرفة داخل منظمات المجتمع المدني : هذه الدورة هي حلقة متصلة مكونة من ثلاثة عناصر أساسية هي المعرفة فاستيعابها ثم توظيفها، فعادة ما يغيب شق التوظيف عن معظم المجتمعات المدنية في حل المشكلات
- الاستثمار في الموارد البشرية الفكرية ويقصد به تنمية الموارد البشرية الفكرية والعمل على استمرارية تعليمها وتدريبها، وإدارة المعلومات والوسائط المتعددة الرقمية التي تستهدف أكبر مساهمة ممكنة للمعلومات، مما يسمح لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بأدوارها على أكمل وجه.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل المجتمع المدني في الجزائر

أشرنا عند الحديث عن معوقات المجتمع المدني في المبحث السابق وأهمها مشكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى وجود فجوة بينهما تصل في بعض الأحيان إلى القطيعة ودخولها في إطار المواجهة والعنف، ويأتي هذا الجزء من البحث لوضع دراسة استشرافية عن مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر من خلال التطرق إلى المسارات والمشاهد المستقبلية لهذه العلاقة .

السيناريو الأول: استمرارية هيمنة الدولة على المجتمع المدني

"هو سيناريو السكون واستمرار الوضع الراهن المتأزم اقتصاديا وسياسيا، مع نزعة للتسلط والهيمنة والقمع على حساب بناء الدولة والمجتمع، وبالتالي فإنه من السيناريوهات السلبية التي تتمثل في بقاء التوجهات الاقتصادية والسياسية نفسها، الأمر الذي يفترض بقاء النظام السياسي نفسه والطبقة السياسية الحاكمة التي تقتقد الشرعية في عيون الأغلبية الساحقة من المجتمع، طالما أن الأحداث أثبتت بما لا يقبل الشك الحاجة الملحة إلى الدولة وقدرتها على ضبط المتغيرات الحاصلة بغية جعل عملية التحول تمر بأسلوب سلمي، فضلا عن كونها الوحيدة القادرة على تحمل زمام المبادرة، ويتطلب تجسيد هذا السيناريو مظاهر عدة نذكر منها ²⁹²:

²⁹² أحمد شكري الصبيحي، مرجع سبق ذكره ، ص179

* بروز إشكالية الشرعية كأحد الوجوه البارزة لأزمة الدولة في الوطن العربي،" فنجد أن هناك تآكلا مطردا لشرعية معظم الأنظمة الحاكمة ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة ، فمصادر الشرعية المعتادة طبقا لماكس فيبر وغيره، التقاليد والعقلانية – القانونية، القيادة الملهمة (الكاريزمة)، يضاف إليه أحيانا الإيديولوجيا والإنجاز، وقد عرفت الدولة في الوطن العربي أنظمة حاكمة استندت إلى مصدر أو أكثر من هذه المصادر في بناء شرعيتها في العقود الأولى من الاستقلال، ولكن خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تآكلت هذه المصادر جميعها بدرجات متفاوتة في معظم الدول العربية²⁹³، "ولهذا زادت من تقليص الحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني، وزيادة إجراءات الضبط والتحكم والعنف تجاه القوى السياسية وعزز من إصرار الأنظمة الحاكمة على تحكمها بكل العملية الاجتماعية، بدءا من المسائل الاقتصادية وانتهاء بالتكوين العقدي والثقافة، مروراً بوضع معايير التراتب الاجتماعي ونظمه، فضلا عن محاولة فرض نفسها كمركز وحيد للشرعية إلى جانب كونها مصدر وحيد للقوى"²⁹⁴.

* توسيع الدولة لأغراضها، ووظائفها وقواها وأجهزتها إلى حد جعلها غاية في المركزية والشمولية.

* استخدام أسلوب المركزية في التنظيم والإدارة بدل اللامركزية الإدارية وتوزيع المهام والسلطات بين القمة و القاعدة ما يجعل منها حاملة لمشروع دولة المجتمع .

* شيوع اللامبالاة السياسية، وتتجلى من خلال انهيار صورة الأحزاب وضعف المعارضة إلى أن أصبحت ترمز للانتهازية والفساد، وكذا ضعف النشاط السياسي وعدم مبالاة المواطنين بالأحزاب والنشاط السياسي بصفة عامة²⁹⁵، وفقدان الثقة في المسؤولين والنظام القائم ما يفرض فجوة بين الحاكم والمحكوم .

* ضعف الاقتصاد الجزائري وتفاشي الفساد، "بحيث صنف تقرير منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المركز 105 ضمن قائمة 180 دولة تم ترتيبها على أساس الدول الأكثر فسادا في العالم من الناحية الاقتصادية وتتقاسم الجزائر مؤخرة الترتيب مع العديد من

²⁹³ ميشيل شيحة، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد

الأول، 2006، ص 323

²⁹⁴ برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص ص 300-301.

²⁹⁵ كفاح عباس رمضان الحمداني، الجزائر وحركات التغيير العربية، دمشق: مركز الدراسات الإقليمية، 2011، ص 28 .

الدول العربية، منها سوريا ولبنان ومصر والمغرب، وهي تتفاوت من حيث الترتيب، فيما اعتبرت فشل الجزائر في صناعة اقتصاد قومي "محمي" من الاضطرابات الدولية إلى فشل مخططات التنمية رغم توفير أغلفة مالية بآلاف المليارات من الدولار والأورو²⁹⁶، وبالتالي "الوضع الاقتصادي السائد لا ينبئ بإفراز آليات وبنى تعطي للمجتمع الطابع المدني وتجعل الديمقراطية اختياراً ورغبة للمواطنين، فالوضع الاقتصادي الذي تهيمن فيه مؤسسة الدولة وأجهزتها وارتباطاتها وتحالفاتها قد ولد فكراً سياسياً عند المواطن مفاده أن التغيير المطلوب لن يحصل إلا من طرف مؤسسة الدولة، أي من أعلى وأن كافة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يحصل إلا عن طريق الدولة".²⁹⁷

السيناريو الثاني: دور محدود للمجتمع المدني في ظل انفتاح جزئي للدولة

ويتمثل السيناريو الثاني في بناء المجتمع المدني وتدعيمه طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي أحياناً، والضغط والمواجهة العنيفة والتصادم أحياناً أخرى، لإيجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية وقوى المعارضة، لإدراك السلطة والمعارضة عدم إمكانية نفي أحدهما للآخر أو إقصائه، وإزاء هذا الإدراك وجب ابتكار أسلوب توفيق بينهما قائم على الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات، ويتضمن هذا التصور المظاهر والفرضيات التالية:

* إن التطورات التي يشهدها المجتمع المدني في المجالات الاقتصادية والثقافية قد يدفع بالمهارات والكوادر السياسية والفنية والإدارية كبديل عن الكثير من عناصر النخبة الحالية، وبعبارة أخرى فإن توسع المجتمع المدني وتطوره سيساهم في تنويع مصادر التجنيد للنخب الحاكمة عن طريق النقاط أبرز القيادات وتوظيفها في أجهزة ومؤسسات الدولة²⁹⁸.

* كما أن تقليص دور الدولة لاحتكارها لجميع المجالات والتوجه إلى الاستقلالية في التسيير من طرف الوحدات المحلية يشجع على جو ديمقراطي ويحفز العمل الجماعي.

²⁹⁶ عبد النور جعنين، «الجزائر فشلت في صناعة الاقتصاد القومي»، جريدة الفجر، العدد 3195، 02-04-2011، ص 4.

²⁹⁷ الجابري، مرجع سبق ذكره، ص ص 01-08.

²⁹⁸ عبد الله، مرجع سابق، ص 253.

* إن تكاثر وتعاضم منظمات المجتمع المدني وفعاليتها سيشعر أعدادا متزايدة من الأفراد والمجتمعات بأن هناك بديلا وظيفيا للتكوينات الإرثية والتقليدية، وهذا يؤدي تدريجيا إلى تقوية الولاء للمجتمع المدني وإضعاف الولاء للأطر التقليدية، كما أنه قد يدفع التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى للإسراع بتنظيم نفسها بشكل أحزاب أو نقابات أو روابط...

* إن السماح بمشاركة سياسية مقيدة للمجتمع المدني ربما يمكنها من التعبير عن مصالحها، كما يمكنها من التعبير عن غضبها وسخطها عن النظام بوسائل مؤسسية أكثر جدوى وفعالية، وما دام ذلك مستمرا فإن التنظيمات الاجتماعية نفسها ستكون مثلها مثل الدولة بمثابة كابح لجماح بعض القوى المتطرفة. فالدولة ومنظمات المجتمع المدني ستكون لها مصلحة مشتركة في حماية الاستقرار الداخلي كما أن إشباع قنوات التعبير والمشاركة السياسية نسبيا وزيادة منظمات المجتمع المدني من شأنه أن يخفف من التوتر الإثني في الأقطار الأكثر تنوعا، لأن عملية التغيير الاجتماعي وما يترتب عنها من صعود قوى جديدة تطرح مطالب جديدة وتطالب بفتح أطر مؤسسية فاعلة تقوم باستيعاب هذه المطالب وتجميعها وتوصيلها وتوفير الأطر المؤسسية وتمتعها بالفاعلية والقدرة على التكيف مما يمكن النظام من إدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة بحيث يستجيب للمطالب الاجتماعية²⁹⁹.

ومن خلال هذه التصورات تبرز النتائج التالية³⁰⁰:

* هذا النوع من الإصلاحات المحدودة والمقننة، لا يسهل عملية تأكيد الدور الفعال للمجتمع المدني، ففي الغالب يتسم موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني إما بالتردد وإما بعدم الثقة، فالدولة تسمح قانونا بالمجتمعات والتنظيمات المدنية وربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات أو حلها، أو تحديد مجال حريتها، والقيود التي تفرضها الدولة إزاء المجتمع المدني منها القيود التشريعية ومنها الإدارية والسياسية، وفي النهاية تتجمع الأسباب التي تؤثر في فعالية المجتمع المدني وتجعل المشاركة فيها محدودة.

²⁹⁹ حسنين ابراهيم توفيق، ظاهرة العنف السياسي في الأنظمة العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 282-

* السماح بمشاركة سياسية مقيدة لقوى المجتمع المدني ربما يمكنها من التعبير عن مصالحها، كما يمكنها من التعبير عن غضبها وسخطها بوسائل مؤسسية أكثر جدوى وفعالية، مادام ذلك مستمرا فإن التكوينات الاجتماعية المنظمة نفسها ستكون مثلها مثل الدولة بمثابة كابح لجماح بعض قوى التطرف، فالدولة والمجتمع المدني ستكون لها مصلحة مشتركة في حماية الاستقرار الداخلي .

السيناريو الثالث: التوازن بين الدولة والمجتمع المدني

وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا والأشد صعوبة في تحقيقه، لأنه يقوم على إحداث التحولات المطلوبة لبناء المجتمع استنادا إلى عملية تغيير ثوري جذري تهدم أسس المجتمع القائم، وتبني مجتمعا جديدا، إنه يفترض القطيعة مع المنطق السياسي والاقتصادي السائد حتى الآن، ويتطلب إدخال إصلاحات عميقة على بنية الدولة من خلال قاعدتها الاجتماعية وفي توجهاتها الأساسية نحو إكساب النخبة السياسية الحاكمة شرعية أكثر عن طريق تحالف واسع.

وترتكز إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على أسس جديدة على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها وتقليص التبعية للخارج تشكل عنصرا آخر في عملية إصلاح الدولة ودعم دور المجتمع المدني لتصبح العلاقة محكومة بإطار قانوني يحقق نوعا من التوازن؛ فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة هشة أو فاقدة للشرعية، فعملية بناء المجتمع المدني الجزائري تتضمن عملية إعادة بناء للدولة وتصبح دولة القانون دولة ملتزمة بمجتمعها متفاعلة معه معبرة عنه وليست دولة غريبة وخارجة عنه دون ذلك على هذه الدولة أن تعيش لوحدها ثمن رفضها قراءة وتمثل نكسات الماضي وترفض أن تعيد النظر في احتكار السلطة السياسية³⁰¹.

اليوم هناك حاجة لاستعادة نوع من التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتجاوز تغول الدولة وهيمنتها، وبالمقابل تطوير المجتمع المدني وعقلنة أدائه، وذلك على ضوء رؤية جديدة تؤمن بإمكانية استرجاع القدرات الوظيفية للمجتمع المدني على قاعدة قيم التضامن والمساواة وإشاعة نفس الحوار والعدل الاجتماعي، إنها بعبارة أخرى، بناء مفهوم جديد لقيمة المواطنة يوازن بين المطالبة بتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق وانتزاع الحق في المشاركة، وبين استعادة دور المبادرة وتعزيز ثقافة القيام بالواجب، بالإضافة إلى³⁰²:

أن تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني، حيث يلعب المجتمع المدني دورا مهما في تشكيل الإطار السياسي مثلما يكون استقرار أنماط معينة من المؤسسات والعلاقات السياسية متوقفا على مدى استناده إلى بنى اجتماعية وتكوينات ثقافية قائمة في المجتمع.

* أن تكون الدولة مؤسسة محايدة إزاء مختلف قوى المجتمع المدني وتكويناته وأن تضع الإطار لإدارة وحل الصراعات، ولا تكون أداة في يد فئة أو حزب يحتكرها لضمان استمرار السيطرة والهيمنة على المجتمع، وإنما تكون تعبيراً عن مختلف قوى المجتمع المدني وفئاته، توفر لها القنوات لتوصيل مطالبها وللتعبير عن تصوراتها، وعن طريق ذلك تعمق شرعيتها وتجذرها في المجتمع.

* أن تمارس قوى المجتمع المدني ومؤسساته التأثير الفعال في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة من خلال عدد من المسالك والأدوات بصورة سلمية وغير سلمية، كالمجالس النيابية وجماعات الضغط والمصالح وأعمال الاحتجاج الجماعي من مظاهرات واضطرابات واعتصامات وممارسة العنف بصورة منظمة وغير منظمة.

ومن خلال هذه التصورات تتجلى النتائج التالية³⁰³:

* قيام علاقة سوية بين الدولة والمجتمع تتطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم غير الحكومية في اتخاذ القرارات، فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفاتهم الفردية أو الجماعية من خلال مؤسساتهم الطوعية.

³⁰² عبد العلي حامي الدين، المجتمع المدني في زمن الربيع العربي، من موقع:

<http://www.alquds.co.uk/?p=49276> 12.05-2014/06/22

* سيكون طابع التكاملية الوظيفية إحدى النتائج المهمة للتفاعل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة.

* إمكانية تحقيق خطوات تنموية جادة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

* تمتع المجتمعات بهامش واسع من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

* إدارة التعددية والنزاعات الإثنية والعرقية من خلال تدخل منظمات المجتمع المدني.

نتائج الفصل الثالث:

يعاني المجتمع المدني من الكثير من العراقيل المختلفة، سياسية اجتماعية واقتصادية وثقافية وقانونية، ولا يمكن تحميل المسؤولية لطرف دون آخر، فنشأة المجتمع المدني في الجزائر جاءت في ظروف عصيبة واضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية، عانت من خلالها الدولة من ضعف في هيبتها مما جعلها تتنازل على الكثير من الشروط الضرورية لتأسيس الجمعيات، وتتجاهل الخروقات التي واكبت فترة النشأة والتأسيس، والتي كانت متسارعة ودون دراسة أو تخطيط مسبقين.

فبعد تردي الأوضاع الأمنية حاولت السلطة التراجع وضبط أكثر للمجتمع المدني، بإفراغه من محتواه ومقوماته وأهمها الاستقلالية والطوعية، فوظفت العديد من الوسائل لاختراق الجمعيات وإخضاعها لإرادتها، ومن أهم الأساليب المستعملة في ذلك التمويل للسيطرة عليها .

كما لعبت المعوقات التنظيمية دروا هاما في فشل منظمات المجتمع المدني في القيام بعملها بفعالية وفي اختراق المجتمع، فرغم أن هذه المنظمات هي المدرسة الهامة لتعليم قيم الديمقراطية، نجد أنها أول من يدوسها ويتجلى ذلك من التداول على القيادة والمركزية في اتخاذ القرارات، لهذا فإن أهم أسباب ضعف الجمعيات هي عدم قدرتها على توحيد كلمتها وفرضها على الدولة كقوة تملا الفراغ بين القاعدة والقمة .

ووفق هذه المعوقات التي تحد من فاعلية المجتمع المدني في الجزائر وجب معالجتها ضمن خطة وإستراتيجية شاملة تبدأ بالأسرة والمدرسة ثم الإعلام والمؤسسات الأخرى ، بل ابعد من ذلك فإن الأمر يتطلب تغييرا في الثقافة السائدة وأنماط التفكير المهيمن على المجتمع، وللبحث عن سبل للخروج من هذا المأزق لا بد في إزالة مختلف العوائق المذكورة وتحسين الأطر المتضمنة لأبعاد نشاطات المجتمع المدني وهي الإطار السياسي والقانوني والإطار الثقافي والاجتماعي والإطار الاقتصادي وتحسين هذه الأطر كشروط أساسية لنجاعة وفعالية المجتمع المدني .

1. الملخص باللغة العربية:

تطرح هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر على ضوء تحولات الفترة الأخيرة 1989-2015، وتهدف بداية إلى توضيح المفهوم العلمي والعملية للمجتمع المدني والدولة ودلالاتهما مع كشف الإشكالات التي يطرحانها، وهذا من خلال التأصيل النظري للمفهومين وتطورهما التاريخي وتحليله، وتوضيح استخداماتهما في الفكر الغربي وكذا في الفكر العربي الإسلامي.

كما تستعرض توضيح دواعي قيام الدولة الجزائرية الحديثة وعوامل استمرارها والأسس التي يقوم عليها نظام الحكم فيها، وتحليل الأزمات التي تواجهها الدولة في الجزائر من أزمات مؤسساتية وأزمات التنمية السياسية، بالموازاة مع مسار تطور المجتمع المدني في

الجزائر ومكانته القانونية في مختلف الدساتير والإصلاحات السياسية وكذا تركيبته الهيكلية مع التطرق إلى تأثير الظروف المجتمعية على قيام مجتمع مدني فعال .

لتصل الدراسة إلى تحليل علاقات التفاعل والصراع بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر وانعكاساتها على القدرة للاستجابة لمختلف التحديات التي تفرضها التحولات الدولية والإقليمية والمحلية على المجتمع والدولة معا.

كما تتضمن آليات إعادة التوازن لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر من خلال التطرق إلى المعوقات والقيود التي تحد من فاعلية المجتمع المدني الجزائري، وكذا أطر وآليات تفعيله، وفي الأخير محاولة استشراف مستقبل المجتمع المدني في الجزائر، من خلال سيناريوهات تبرز آفاق العلاقة بينه وبين الدولة.

3. Abstract (in English):

This study describes the problematic of the relationship between civil society and the state in Algeria in light of the changes experienced by the country during the period 1989-2015, first, to clarify the scientific and operational concept of civil society and the state and their meanings, with the discussion of the problems they pose. And, via the theoretical authentication of both concepts, their historical development and clarification of their use in the Western mind and the Arab-Muslim.

Also, she clarifies the reasons for the emergence of the modern Algerian state and its evolution, the principles that underpin the political system and the analysis of the crises he faces: institutional crises, crises of development policy in parallel with the process of development of civil society, its legal position in the different constitutions and political reforms as well as its structural component as well, of course, the influence of social conditions on the establishment of a company civil effective.

To arrive, with this study, analysis of contractionnels and conflicting relationship between civil society and the state in

Algeria and its impact on the ability to respond to various challenges imposed by state, territorial and local changes on society civil.

Finally, this study proposes mechanisms for balances between the state and civil society in Algeria by addressing the obstacles and constraints that hinder and limit the effectiveness of civil society in Algeria, as well as executives and the mechanisms of its reactivation.

to finish, we try to predict the future of civil society in Algeria through scenarios that show the relationship between civil society and state.

2.Résumé en français

Cette étude expose la problématique du rapport entre la société civile et l'état en Algérie à la lumière des mutations qu'a connues le pays durant la période 1989-2015.Elle vise, en premier lieu, à clarifier le concept scientifique et opérationnel de la société civile et l'état et leurs significations, avec l'exposé des problèmes qu'ils posent. Et ce, via l'authentification théorique des deux concepts, leur évolution historique et la clarification de leur utilisation dans l'esprit occidental et celui arabo-musulman.

Aussi, clarifie-t-elle les raisons de l'apparition de l'état algérien moderne et son évolution, les principes sur lesquels s'appuie le système politique et l'analyse des crises qu'il affronte: crises institutionnelles, crises de développement politique en parallèle avec le processus d'évolution de la société civile , sa place juridique dans les différentes constitutions et réformes politiques et aussi sa composante structurelle sans oublier, bien entendu, l'influence des conditions sociales sur la mise en place d'une société civile efficace.

Pour arriver, avec cette étude, à l'analyse des rapports contractionnels et conflictuels entre la société civile et l'état en Algérie et son impact sur la capacité de réagir face aux différents défis imposés par les transformations étatiques, territoriales et locales sur la société civile.

Enfin, cette étude propose des mécanismes de rééquilibrage entre l'état et la société civile en Algérie en abordant les obstacles et les contraintes qui freinent et limitent l'efficacité de la société civile en Algérie, ainsi que les cadres et les mécanismes de sa réactivation.

Pour finir, on essaie de prévoir l'avenir de la société civile en Algérie à travers des scénarios qui montrent la relation entre la société civile et l'état.

فهرس الأشكال والجداول:

1. فهرس الأشكال:

الصفحة	الشكل
25	الشكل رقم 01: لحظات الجدل الثلاث عند هيغل
30	الشكل رقم 01: توزيع الديمقراطية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني

2. فهرس الجداول:

الصفحة	الجدول
23	الجدول رقم 01: يبين مفهوم المجتمع المدني لدى مفكري العقد الاجتماعي
40	الجدول رقم 02: يوضح التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي
83	الجدول رقم 03: أسلوب انتقال السلطة في الدولة الجزائرية منذ بداية الاستقلال وحتى 1991
87	الجدول رقم 04: عدد السكان في الجزائر
100	الجدول رقم 05: جدول يبين تطور عدد الجمعيات في الجزائر خلال الفترة 1989-2000
103	الجدول رقم 06: تطور الجمعيات في الجزائر.
106	الجدول رقم 07: يبين عدد الجمعيات المحلية خلال سنة 2001
112	الجدول رقم 08: الجدول رقم 08: الإنفاق على التعليم
113	الجدول رقم 09: بعض مؤشرات البطالة في الجزائر 2011

الصفحة	الموضوع
	العنوان
	مقدمة
17	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلحات الدراسة
18	المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر
19	المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي
32	المطلب الثاني: إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر
37	المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالمفاهيم المشابهة (المجتمع الأهلي، والمجتمع السياسي، المجتمع الديني)
37	المبحث الثاني: تحديد مفهوم الدولة في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر
43	المطلب الأول: مفهوم الدولة في الفكر الغربي
53	المطلب الثاني: مفهوم الدولة في الفكر العربي المعاصر
62	المطلب الثالث: علاقة مفهوم الدولة بالمفاهيم المتشابهة (الحكم، السلطة، النظام)
68	الفصل الثاني: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر بين المقومات والمقوضات
68	المبحث الأول: طبيعة وسمات الدولة في الجزائر
69	المطلب الأول: السياق التاريخي للدولة في الجزائر
78	المطلب الثاني: البناء السياسي للدولة في الجزائر
86	المطلب الثالث: الأبنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة في الجزائر
89	المطلب الرابع: الأزمة البنائية للدولة في الجزائر
95	المبحث الثاني: المجتمع المدني في الجزائر من دولة الظل إلى ظل الدولة
98	المطلب الأول: المكانة القانونية للمجتمع المدني الجزائري في عهد التعددية السياسية
106	المطلب الثاني: التركيبة الهيكلية لتنظيمات المجتمع المدني في عهد التعددية السياسية
112	المطلب الثالث: تأثير الظروف المجتمعية على أدوار المجتمع المدني
115	المبحث الثالث: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر بين الإستقلال والإستغلال
116	المطلب الأول: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر 1989-2010

119	المطلب الثاني: الدولة والمجتمع المدني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن
122	المطلب الرابع: مظاهر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر
128	الفصل الثالث: آليات إعادة التوازن لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر
128	المبحث الأول: المبحث الأول: المعوقات والقيود التي تحد من فاعلية المجتمع المدني في الجزائر
128	المطلب الأول: معوقات البيئة الخارجية
136	المطلب الثاني معوقات البيئة الداخلية
141	المبحث الثاني : : آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر
142	المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية
144	المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية
145	المطلب الثالث: الآليات الاجتماعية والثقافية
147	المبحث الثالث سيناريوهات مستقبل المجتمع المدني في الجزائر
148	المطلب الأول: سيناريو استمرارية هيمنة الدولة على المجتمع المدني
149	المطلب الثاني: سيناريو إعطاء دور محدد للمجتمع المدني
151	المطلب الثالث: سيناريو التوازن بين المجتمع المدني والدولة
	خاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	فهرس المحتويات
	الملخص باللغة الفرنسية
	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس المذكرة

	العنوان
	مقدمة
18	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلحات الدراسة
18	المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني
19	المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي
30	المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر
35	المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالمفاهيم المشابهة (المجتمع الأهلي، والمجتمع السياسي)
37	المبحث الثاني: تحديد مفهوم الدولة في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر
38	المطلب الأول: مفهوم الدولة في الفكر الغربي
47	المطلب الثاني: مفهوم الدولة في الفكر العربي المعاصر
56	المطلب الثالث: علاقة مفهوم الدولة بالمفاهيم المتشابهة (الحكم، السلطة، النظام)
58	الفصل الثاني: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر بين المقومات والمقوضات
58	المبحث الأول: طبيعة وسمات الدولة في الجزائر
59	المطلب الأول: السياق التاريخي للدولة في الجزائر
67	المطلب الثاني: البناء السياسي للدولة في الجزائر
71	المطلب الثالث: الأبنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة في الجزائر
74	المطلب الرابع: الأزمة البنائية للدولة في الجزائر
76	المبحث الثاني: المجتمع المدني في الجزائر من دولة الظل إلى ظل الدولة
77	المطلب الأول: المكانة القانونية للمجتمع المدني الجزائري في عهد التعددية السياسية
86	المطلب الثاني: التركيبة الهيكلية لتنظيمات المجتمع المدني في عهد التعددية السياسية
92	المطلب الثالث: تأثير الظروف المجتمعية على أدوار المجتمع المدني
95	المبحث الثالث: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر في عهد التعددية
96	المطلب الأول: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر 1989-2010
99	المطلب الثاني: الدولة والمجتمع المدني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن
102	المطلب الرابع: مظاهر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر

105	الفصل الثالث: آليات إعادة التوازن لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر
	المبحث الأول: معوقات المجتمع المدني في الجزائر
105	المطلب الأول :معوقات البيئة الخارجية
113	المطلب الثاني معوقات البيئة الداخلية
118	المبحث الثاني : سيناريوهات مستقبل المجتمع المدني في الجزائر
119	المطلب الأول: سيناريو استمرارية هيمنة الدولة على المجتمع المدني
120	المطلب الثاني: سيناريو إعطاء دور محدد للمجتمع المدني
122	المطلب الثالث: سيناريو التوازن بين المجتمع المدني والدولة
124	المبحث الثالث: نحو رؤية استراتيجية لتفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر
125	المطلب الأول: الأطر القانونية والسياسية
128	المطلب الثاني: الأطر الثقافية
	المطلب الثالث: الأطر الاجتماعية والاقتصادية
	خاتمة
	قائمة الملاحق
	قائمة المراجع
	فهرس المحتويات
	الملخص باللغة الفرنسية
	الملخص باللغة الإنجليزية

الخاتمة :-

كما في بقية أنحاء العالم الثالث تم بث الحياة في مفهوم المجتمع المدني في الجزائر في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة السلطوية، فالمجتمع المدني أصبح يحتل فعلا مكانا بارزا في تفكير وجدول أعمال العديد من قوى المجتمع وهيئاته على المستويين المحلى والوطني، نظرا لدوره ووظائفه المتنوعة للنهوض بالمجتمعات المحلية والمجتمع العام والأفراد بواسطة مكوناته الأساسية وأهمها الجمعيات باعتبارها قاطرة لقياد المجتمع إلى التحديث والتطور والتنمية.

فالمجتمع المدني مؤشر مهم لإحداث التنمية، بحيث يرتبط دوره في المساهمة في عملياتها الأساسية و قدرته الوظيفية على التأثير في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، فهو عنصر فاعل، هذا البعد المهم الذي يكتسبه مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال الوظائف والأدوار التي يؤديها في هذه المجالات يرتبط بشكل أساسي على الركائز الفكرية والبنائية التي يقوم عليها، وتتأثر قدرته في ذلك بمعطيات البيئة الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي يعمل خلالها، وما تفرضه هذه البيئة من ضوابط والتزامات.

وعلى هذا الأساس فقد جاءت الدراسة لتتبع السياق التاريخي لنشأة الدولة والمجتمع المدني في الجزائر وقد توصلت إلى أن ميلاد المجتمع المدني يرجع إلى فترة الاستعمار، لكن دولة ما بعد الاستقلال وبطبيعتها الكوربوارتية، عملت على لعب دور الوصاية على هذا المجتمع الناشئ، ولكن مع دخول الجزائر في أزمت سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة إلى العديد من الضغوط الخارجية التي تزامنت مع موجات التحول الديمقراطي في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، حيث حدثت العديد من الانفتاحات في المجال السياسي والاقتصادي، قد أعطى الفرصة لهذا المجتمع المدني لان يطفو للسطح ويعبر عن نفسه.

أما على المستوى النظري والمنهجي فقد جاءت الشواهد المتعلقة باختيار الفروض العلمية التي طرحت في صدر الدراسة، لتثبت صحتها، فبالنسبة للفرض الأول والذي يتمحور حول مفهوم الدولة والمجتمع المدني في الفكرين الغربي والعربي، فالدولة هي ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع

فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلدان خلال مراحل تاريخية معينة، عكس الدولة في المجتمعات الغربية التي صاحب في تكوينها وتطورها التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته الدول الأوروبية منذ القرن الخامس عشر، كما أن مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث مرتبط أساسا بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي وإن تكونه، لم يكن ممكنا إلا نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية، ثورات كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على إحداث نقلة كيفية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمع.

أما الفرضية الثانية والمتمثلة في قضية تسلطية الدولة ونفور المواطنين من المجتمع المدني، بحيث جاءت الفرضية بأنه كلما زادت تسلطية النظام الحاكم، كلما تقلصت نشاطات وحركية المجتمع المدني في الفضاء العام، حيث توصلت الدراسة بان تسلطية وقمع النظام لأصوات المجتمع المدني المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي في الجزائر، قد انعكس سلبا على تحركاتها ونشاطاتها في الفضاء العام، خصوصا بالنسبة للمنظمات الحقوقية، حيث أصبح الأفراد والجماعات يتجنبون هذه التنظيمات خوفا من قمع السلطات لذا نجد صدى قوي لأصوات هذه التنظيمات في الفضاءات العمومية .

أما بالنسبة للفرض الأخير والذي يفترض أنه كلما عملت النظم الحاكمة على ترويض وتأميم القوى الاجتماعية والتنظيمات المدنية، كلما ازداد بحث الأفراد والجماعات عن أطر جديدة للتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم، وقد تكون هذه الأطر سلبية وعنيفة في حالة إغلاق السلطة الحاكمة لجميع الأبواب الشرعية للتعبير، وقد توصلت الدراسة لصحة هذا الفرض، فبعد تأميم تنظيمات المجتمع المدني من طرف السلطات الحاكمة في الجزائر، راحت القوى الاجتماعية تزداد سلبية وعنيفة تجاه الأنظمة الحاكمة، وأبرز مثال على ذلك صعود الحركات الإرهابية في هذه المنطقة، والتي رفضت الأنظمة الحاكمة في المنطقة استيعابها، أضف إلى ذلك سلبية المواطنين من خلال العزوف عن المشاركة في مختلف المجالات، وشعورهم بالاغتراب السياسي في أوطانهم الأصلية. علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة هي علاقة غير سوية، تتميز بهيمنة واضحة للسلطة على تحركات وأنشطة هذه المنظمات؛ وذلك من خلال عدة نماذج من القيود

القانونية والسياسية والإدارية، كتدخل السلطة بأساليب قانونية وإدارية في شؤون النقابات المهنية بهدف فرض سيطرتها على هذه النقابات والحد من نشاطها السياسي، وتقليص دور بعض القوى والتيارات السياسية داخلها وأيضاً ما تعلق ببعض القيود الحكومية المفروضة على الجمعيات، سواء ما تعلق بشروط تشكيلها أو تحديد مجالات عملها أو ممارستها لأنشطتها أو تمويلها، وقد تم إدراج هذه القيود في القوانين المنظمة للجمعيات، والتي تخول الجهات الإدارية صلاحيات تنطوي على تقييد عمل هذه الجمعيات وأنشطتها بحيث تظل داخل الحدود المرسومة لها، إضافة إلى اختلاف درجات التعاون بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني باختلاف درجات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد ثغرات الأداء الحكومي، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إن كان نشاطها يتضمن تحدياً لها، من أمثلة ذلك العلاقة بين السلطة ومنظمات حقوق الإنسان.

في ظل هيمنة الدولة / السلطة وعدم رغبتها في إدخال إصلاحات في بنيتها ومحتواها، فقد ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها؛ حيث إتجهت السلطة إلى السيطرة على المجتمع المدني والحد من استقلاليته على نحو ما سبق ذكره، مما خلق توترات وحالة من التآزم شبه المستمر بين السلطة الحاكمة وبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني، و هو الأمر الذي يكشف عن أزمة مزدوجة، مما يتطلب إعادة صياغة للعلاقة بينهما على أسس جديدة، وذلك بإعتبار أن المجتمع المدني الفاعل والمؤثر يوجد في إطار دولة قوية تقوم على المؤسسات والقانون وليس في إطار دولة تسلطية، وفي هذه الحالة فإن دوره يكمل دورها، حيث إن كثيراً من تنظيمات المجتمع المدني تقوم بوظيفة حلقات الوصل المؤسسية بين الدولة والمجتمع وتستطيع أن تسد الفراغ الذي قد ينجم نتيجة انسحاب الدولة من بعض المجالات أو تراجعها عن بعض أدوارها.

زمن هنا فإن المجتمع المدني في الجزائر لا يزال لا يزال يتلمس طريقه ويبحث عن نفسه وعن وجوده الفعال في المجتمع والدولة، ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن إدراج بعض المقترحات التي من شأنها تلمس طريق النهوض به إلى جانب ميكانيزمات وتحركات أخرى - لا تقل أهمية - قد تسمح بمشاركة أكبر لهذه المؤسسات

في البناء الديمقراطي ودرء المخاطر التي تتهدده، و ذلك اعتبارا للإمكانات والمهارات التي توفرها مثل هذه المنظمات وما تتطوي عليه من قيم ومبادئ ، و ذلك على النحو التالي:

- لنجاح المجتمع المدني لا بد أن ينظر له على أنه مكمل وليس نقيض أو مضاد للدولة، فالحقيقة أن الدولة والمجتمع المدني هما شيئان مكملان لبعضهما البعض، فيمكن أن نقول أن المجتمع المدني هو الأداة التي تهتم بقضية المشاركة في شؤون المجتمع والحكم وغدارة شؤون الدولة.

- لا بد من إدراك أن الحكومة والمجتمع المدني أصبحتا في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى بعضهم البعض الحكومة لا تستطيع النهوض والتقدم بدون مجتمع مدني يقدم لها البدائل والموارد والقدرات، وفي نفس الوقت لا يستطيع تحقيق أهدافه بدون وجود حكومة قوية تحكم بالعدل وتسعى من أجل تحقيق الأمن والأمان لكل أفراد المجتمع.

- العمل على التمكين لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، عن طريق العمل على تحقيق أكبر مستوى من استقلاليته عن السلطة، وتفعيل دورها من خلال اعتماد قنوات وأطرقانونية تجسد هذا الدور بما يحقق الاستفادة المتبادلة والتعاون والتكامل بين مهام السلطة الحكومية وما يمكن أن تؤديه تشكيلات المجتمع المدني.

- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات مهما كان طابعها سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي وضمان حريتها في التمويل والحركة.

-الاهتمام الجدي بالمسائل التقنية الخاصة بالتحول الديمقراطي وهو مجال لا يزال جديدا على منظمات المجتمع المدني في الجزائر، ويتعلق بتوفير الأدوات والمعلومات والخبرات التي تحتاجها منظمات المجتمع المدني الجزائري مثل تقنيات التفاوض وكيفية إدارة الخلافات أو حل النزاعات وتحقيق الوفاق.

-العمل أن تعتمد هذه المؤسسات على الرفع من مستوى الثقافة الديمقراطية داخلها وإشاعة روح الحوار والنقاش في صفوفها وأن تطبق بدورها عناصر التداول والانتخاب الدوري وعدم الاستئثار بالمناصب وكذا التحلي بالشفافية في جميع شؤونها

وبالأخص في الجانب المالي، و إخضاع أعضائها للمساءلة و ضمان استقلالها ماليا وإداريا.

-بذل مزيد من الجهود من أجل إصلاح أوضاع منظمات المجتمع المدني حتى تكون أكثر شفافية والتزاما بضوابط وقواعد العمل المدني، إذ لا يمكن للمنظمات المشوهة أو المريضة أن تكون أدوات ناجعة لإنجاز مهمة الإصلاح والمشاركة في صناعة القرارات المصيرية.

